المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان
ⵉⵙⴳⵎⵉⵍⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS
مجلس المستشارين

الأمن الغذائي بالمغرب

الولاية التشريعية 2021-2027

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

(... وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من لهرف البعض

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد ...).

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 8 اكتوبر 2021

الفهرس العام

التقديم العام 9

الجزء الأول: تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالأمن الغذائي

الفصل الأول:

1 – التطور التاريخي لمسألة الأمن الغذائي 22
2 – الإطار المفاهيمي 30
3 – المرتكزات الأساسية للأمن الغذائي 33
4 – مؤشرات رصد الأمن الغذائي 36
5 – الوضعية الراهنة للأمن الغذائي 44

الفصل الثاني:

1 – الإطار المرجعي الوطني 50
2 – سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذوي بالمغرب 72
3 – الآليات الوطنية للأمن الغذائي 97
4 – سلاسل الإنتاج 108
5 – المؤشرات الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 132

خلاصات وتوصيات 139
خاتمة التقرير 154

الجزء الثاني: أشغال الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول «الأمن الغذائي»

أولا: عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة 161
– مداخلة المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة 165
– مداخلة المستشار السيد أبوبكر اعبيد، مقرّر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة 170

ثانيا: مناقشة التقرير 175
– مداخلة المستشار السيد كمال صبري، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار 176
– مداخلة المستشار السيد الخمار المرابط، رئيس فريق فريق الأصالة والمعاصرة 182
– مداخلة المستشار السيد محمد حلمي، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية 187

- مداخلة المستشار السيد مبارك السباعي، رئيس الفريق الحركي: 190
- مداخلة المستشار السيد عبد الإله حيضر، عضو الفريق الاشتراكي. 194
- مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب 198
- مداخلة المستشار السيد محمد عموري عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب 201
- مداخلة المستشارة السيدة مريم الهلواني، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل 207
- مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي 211
- مداخلة المستشار السيد خليهن الكرش، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 214
- مداخلة المستشار السيد محمد بن فقيه، عضو مجموعة العدالة الاجتماعية 217
- مداخلة المستشار السيد خالد السطي 220

ثالثا: تعقيب الحكومة

- مداخلة السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات 229

التقديم العام

شكل خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2021-2022، نقطة البداية لاعتماد نموذج جديد للتعامل البرلماني مع موضوع الأمن الغذائي، بعد تأكيد جلالة الملك حفظه الله بأنه قد **"أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها"**، وتشديد جلالته على **"ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد"**.

وتفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية، عمل مجلس المستشارين على إحداث مجموعة عمل موضوعاتية حول الأمن الغذائي، بغاية المساهمة في التفكير الوطني من أجل بناء نموذج مغربي للسيادة والأمن الغذائي، وتعزيز الرصيد البرلماني، وجعل المؤسسة التمثيلية تضطلع بدور أساسي في تتبع وتقييم السياسات والبرامج العمومية والارتقاء بها إلى مستوى الانتظارات الوطنية والمجتمعية.

وقد ارتبط إحداث المجموعة الموضوعاتية المؤقتة سالفة الذكر بسياق عالمي صعب ومعقد، تصدر فيه موضوع السيادة والأمن الغذائي الأجندات الوطنية والدولية، خصوصا وأن العالم يواجه اليوم أزمة تضخم غير مسبوقة منذ سنوات، وحالة من الشك وعدم اليقين في أسواق الغذاء والطاقة وسلاسل اللوجيستيك والتوريد.

كما اتسم هذا السياق أيضا بوجود ارتفاع كبير في الطلب العالمي للغذاء، وتوجه مجموعة من الدول الى تقييد تصدير المواد الأساسية كالقمح والأرز والسكر والزيوت وبعض المواد الأولية الأخرى الخاصة بالصناعات الغذائية.

واستحضارا للآجال الزمنية المحددة، فقد حرصت مجموعة العمل الموضوعية في إطار إعداد تقريرها اعتماد مقاربة تفاعلية توخت إشراك جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وبعض الوحدات الإنتاجية والتسويقية ذات الصلة بموضوع الأمن الغذائي، وذلك وفق منهجية تواصلية ميدانية وبرنامج عمل دقيق وجدولة زمنية مضبوطة، خلصت بعد ثلاثة أشهر من العمل الجاد والمثمر إلى تقديم العديد من الاستنتاجات والتوصيات المهمة ذات الصلة بمختلف الإشكاليات المرتبطة بتقوية الإنتاج الفلاحي، وتعزيز القيمة المضافة الفلاحية، والولوج العادل والمنصف إلى الغذاء، وتطوير سلسلة إمداد وطنية مستدامة للمواد الأساسية.

وفضلا عن ذلك، قدم التقرير تصورا لتطوير منظومة وطنية للاحتياطي الاستراتيجي للمواد الأساسية، وكذلك توصيات هامة حول آليات التمويل الفلاحي وأساليب تطوير آليات الدعم الخاصة بالاستثمار والاستهلاك الغذائي، وذلك من أجل ضمان انبثاق منظومة وطنية متقدمة للعدالة والسيادة الغذائية.

ونأمل أن يساهم هذا التقرير وأشغال مناقشته التي ننشرها كاملة، في بناء سياسات عمومية خاصة بالسيادة الغذائية، وتطوير الآليات المؤسساتية في هذا المجال، فضلا عن تعزيز الرصيد التشريعي والتنظيمي ذي الصلة بالأمن الغذائي.

النعم ميارة

رئيس مجلس المستشارين

الجزء الأول:

تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالأمن الغذائي

مقدمة التقرير

يشكل موضوع «الأمن الغذائي» أحد المرتكزات الجوهرية في المنظومات الإستراتيجية العالمية، والقارية، والوطنية، مع ما يفرضه من تحديات مستمرة، متعددة الأبعاد، في سياقات تاريخية معقدة، ومتشابكة، تفرض، في كل مرة، إعمال الذكاء البشري واليقظة اللازمة لتجنيب البشرية آفات الجوع، والفقر، والهشاشة، وانعدام الأمن الغذائي.

وإذا كان موضوع الأمن الغذائي يهم المنتظم الدولي منذ عقود طويلة، وحرص على التفاعل مع متطلباته، ومستجداته الطارئة، في مختلف المحطات الأممية ذات الصلة بالموضوع، فإن بلادنا، بالمثل، وبقدر ما تفاعلت مع التوصيات الصادرة عن المؤسسات الدولية التي تعنى بمسألة الغذاء، والتغذية، والصحة، فإنها ومنذ مطلع الاستقلال وإلى اليوم، ظلت تولي للأمن الغذائي الأولوية القصوى في السياسات العمومية المنتهجة لتأمين شروط الاكتفاء الذاتي، والاستدامة الغذائية. وهي اليوم تضع الأمن الاستراتيجي الغذائي في قلب الاهتمامات الوطنية، بما يحيل عليه مفهوم «السيادة الغذائية» من مدلولات وطنية بحمولاتها الجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والتنموية الشاملة، بعيدا عن التحفظات التي يثيرها المفهوم لدى بعض الأطراف.

واليوم، حيث يعيش العالم مجموعة من التحولات الكبرى والأزمات الطارئة جراء التبعات السلبية لجائحة «كوفيد-19»، وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية، أضحى موضوع الأمن الغذائي في صدارة توجهات الأجندات الوطنية والدولية، في سياق عالمي يحتم على جميع الحكومات والمتدخلين صياغة أجندة عالمية مستجدة للسيادة والأمن الغذائي، وبناء نماذج وطنية فعّالة لضمان الإمدادات اللازمة للغذاء بشكل عادل ومنصف.

لقد كشفت الجائحة هشاشة المنظومة العالمية للأمن الغذائي، وهو ما أكده تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لسنة 2021 التي أعدته منظمة التغذية والزراعة (الفاو)، حيث تزايد مستوى الجوع في العالم، وقد وصل لمستوى 9.9% وهو ما سيفاقم صعوبة تحدي تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع في أفق سنة 2030، كما سجل التقرير

أن حوالي 660 مليون شخص سيعانون من الجوع في سنة 2030، أي 30 مليون شخص إضافي، وهذه المؤشرات ستهم كل دول العالم.

كما أن الحرب بأوكرانيا ستزيد من تفاقم أزمة الأمن الغذائي بالعالم، وذلك للمكانة الهامة لروسيا وأوكرانيا في أسواق الغذاء العالمية، فحسب معطيات منصة «ستاتيستا» العالمية للإحصاء، فإن برنامج الغذاء العالمي يحصل على 50% من إمدادات الحبوب من منطقة أوكرانيا وروسيا، ويواجه الآن زيادات كبيرة في التكلفة في جهوده لمكافحة حالات الطوارئ الغذائية في جميع أنحاء العالم. ويضاف لهذه الأزمة الجيو سياسية، توجه مجموعة من دول العالم لتقييد صادراتها من الزيوت والقمح والسكر لباقي دول العالم، وهو ما سيجعل من التضخم الغذائي وضعف الولوج للغذاء العنوان الأبرز للمرحلة القادمة في العالم.

ومن جهة أخرى، يشكل التغير المناخي تهديدًا مضاعفًا للمنظومة العالمية للأمن الغذائي، فمنذ أوائل التسعينات تضاعفت أعداد الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي، وهو ما نتج عنه انخفاض إنتاجية المحاصيل الأساسية، وساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض الدخل وعدم الاستقرار وبروز ظواهر عالمية جديدة..، فارتفاع درجات الحرارة، وندرة المياه، وتوالي موجات الجفاف، والفيضانات، وزيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، بدأت بالتأثير على المحاصيل الأساسية في جميع أنحاء العالم، حيث انخفض إنتاج الذرة والقمح في السنوات الأخيرة. وحسب منظمة الأمم المتحدة تفاقم الجفاف بنسبة 29% في السنتين الأخيرتين، وسيعيش حوالي 2.3 مليار شخص في حالة ضغط مائي ، كما أن 193 مليون شخص سيعانون بشكل مباشر من نقص التغذية الناتج عن قلة التساقطات.

ومما لاشك فيه، أن تحدي تحقيق الأمن الغذائي بات يشكل قضية محورية لا تقل أهمية عن مواضيع الأمن الأخرى، كالأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن الطاقي، والأمن الصحي...إلخ.

ويتجلى ذلك في اتخاذ هذا الموضوع مكانة مهمة في أجندة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، حيث أقر العالم سنة 2015 مجموعة من الأهداف الإنمائية الرامية إلى ضمان مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، بحيث يسعى الهدف الثاني

من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول سنة 2030.

إن انخراط المملكة المغربية في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات الدولية في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي يؤكد الاهتمام الذي يوليه المغرب لهذا الموضوع، وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن أبرز في نص الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»، أن «**الرهان الحقيقي الذي يجب كسبه اليوم، هو ضمان التغذية السليمة والمتوازنة لجميع الشعوب، وذلك بتحقيق تنمية مستدامة وفعالة، والتعاون في المجالين الغذائي والطاقي. وهذا هو التوجه الذي اخترناه لبلدنا، اقتناعا منا بضرورته وإيمانا بنجاعته**».

لقد انتبهت بلادنا لكل التحديات التي تواجه موضوع السيادة والأمن الغذائي في الأجندة الاستراتيجية الدولية، وهو ما أكدته الدعوة الاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، بقول جلالته: «**أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة ، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض**» وشدد جلالته على «**ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة ، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد**».

وقد تفاعل مجلس المستشارين بشكل سريع مع التوجيهات الملكية السامية، وعمل على إحداث مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي.

وبتاريخ 13 أبريل 2022 انعقد اجتماع برئاسة السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، لتشكيل مجموعة العمل الموضوعاتية التي ضمت في عضويتها ممثلين عن الفرق والمجموعات البرلمانية، وأسندت رئاستها للسيد المهدي عتمون، وأسند منصب المقرر للسيد أبو بكر أعبيد. وقد شكل اللقاء مناسبة ذكر من خلالها السيد رئيس مجلس المستشارين بالمهمة المنوطة بالمجموعة الموضوعاتية المتمثلة في إنجاز تقرير

حول الأمن الغذائي مشيرا إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع بالنظر لراهنيته وتحدياته.

وفي ذات السياق، نظمت مجموعة العمل الموضوعاتية بمجلس المستشارين ندوة دولية بتاريخ 07 يوليوز 2022 في موضوع «السيادة والأمن الغذائي بين تحديات الظرفية العالمية ورهانات الأمن الاستراتيجي»، بمشاركة قطاعات وزارية، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، وممثلين عن الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي، والبرلمان العربي، وبرلمان دول الأنديز، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وبعض الخبراء الاقتصاديين. وقد توقفت الندوة عند أهم الأسئلة والتطورات والتحديات الراهنة للأمن الغذائي، كما تناولت دور التشريعات الجديدة لدعم المنظومات الغذائية، وقضايا الأمن الغذائي بالمغرب.

إن انخراط بلادنا في دينامية التفكير الوطني في قضايا الأمن الغذائي والتغذية بأبعاده المتعددة، بقدر ما يتطلب تحليلا وتقييما موضوعيا وعلميا لقياس أثر الزخم التراكمي الحاصل على مستوى السياسات والبرامج والاستراتيجيات المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي على تحسين التغذية والتصدي للفقر بمختلف أصنافه، ومكافحة الجوع، ولمدى نجاعة وحكامة هذه السياسات والبرامج، وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، بقدر ما يتطلب أيضا وضع الأسس العملية لمنظومة متكاملة لرصد، وتتبع، وتقويم الأمن الغذائي والتغذوي، وتطوير شبكات الرصد الوطني، من خلال وضع مؤشرات معيارية وطنية متجددة، وناجعة وشفافة تسمح بالتقويم الاستباقي للمخاطر والأزمات.

إن إصدار هذا التقرير يأتي في سياق استثنائي، بالنظر للأجندة الوطنية التي تضع ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية في صلب القضايا الاستعجالية، وبالنظر كذلك للأزمات الطارئة التي تلقي بظلالها على مختلف الأقطار والبلدان، وهو ما يتطلب ترصيد مختلف الجهود والتراكمات والنتائج الايجابية المتحققة، وفي نفس الآن، العمل على تطوير وتجويد المنظومة الغذائية، إنتاجا، وتوزيعا، واستهلاكا، ومراقبة، مع الحفاظ على دعائم الأغذية الأساسية لكسب رهان الاستدامة الغذائية.

منهجية التقرير

اقتضت المنهجية المعتمدة لصياغة هذا التقرير إعمال مقاربة استنباطية ارتكزت على ثلاث آليات أساسية، وهي:

أ- آلية استقرائية للأدبيات المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي:

من خلال تجميع أهم الوثائق ذات الصلة بالموضوع، سواء منها الإعلانات أو المقررات أو التوصيات أو البيانات العالمية الصادرة عن المنتظم الدولي في مختلف المحطات التاريخية، أو منها المرجعيات الوطنية المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي بمستوياته المتعددة.

وقد مكنتنا هذه الآلية من الوقوف عند التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي والتغذية، واستجلاء أهم مكوناته المعيارية والتقييمية، والعمل على إسقاطها بالقياس على مؤشرات رصد الأمن الغذائي والتغذية ببلادنا، في حدود ما توفر لدينا من معطيات إحصائية أو من مؤشرات قطاعية ذات الصلة. وبقدر ما مكنتنا هذه الآلية من استجلاء المكونات التقليدية في موضوع الأمن الغذائي والتغذية، بقدر ما مكنتنا أيضا من الوقوف على بعض مؤشرات الجيل الجديد للأمن الغذائي في أبعاده البيئية، والصحية، والتغذوية. مع ما يعنيه ذلك من ضرورة العمل على بلورة شبكة معيارية وطنية تخص الأمن الغذائي بمختلف تجلياته ومكوناته، وتجميع كل المؤشرات المرتبطة به.

ب- آلية استكشافية من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية:

وقد همت تنظيم سلسلة من الزيارات شملت مجموعة من الوحدات الإنتاجية والتسويقية، ويتعلق الأمر ب:

- الزيارة الميدانية لسوق الجملة للخضر والفواكه -الدارالبيضاء-
- الزيارة الميدانية لمركز الحليب دانون -الجديدة-
- الزيارة الميدانية لمجموعة كوسومار - الدار البيضاء-
- الزيارة الميدانية لمجموعة لوسيور كريسطال -الدارالبيضاء-
- الزيارة الميدانية لمجموعة دليسفياند -المحمدية-
- الزيارة الميدانية لمجموعة علف مبروك -بوزنيقة-
- الزيارة الميدانية لقطب الصناعات الفلاحية -مكناس-

- الزيارة الميدانية للوحدة الإنتاجية مصبرات مكناس
- الزيارة الميدانية للمجازر البلدية -الدار البيضاء-
- الزيارة الميدانية لمجموعة المطاحن الكبرى -الدار البيضاء-

وقد تخللت الزيارات الميدانية تنظيم جولات معاينة مباشرة للعمليات الإنتاجية ومراحل التحويل والتعليب، والإنتاج، والتخزين، وإدارة التسويق.

كما شكلت الزيارات الميدانية مناسبة للتعرف على المشاكل والصعوبات التي تعتري العمليات الإنتاجية والتسويقية لبعض المواد، والتي تحد، بالنتيجة، من قدرتها الإنتاجية والتنافسية، خاصة باستحضار حجم الصعوبات المرتبطة بارتفاع التكاليف الاستثمارية والإنتاجية والتي زادتها تعقيدا مخلفات جائحة كوفيد 19، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وبالمقابل، أفضت هذه الزيارات إلى إرشادنا إلى حزمة من التوصيات الهامة ذات الأبعاد الإنتاجية، والتخزينية، والتسويقية.

ج - آلية استماعية من خلال الجلسات الحوارية التواصلية :

وقد همت:

- جلسة استماع للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- جلسة استماع للسيد الرئيس المدير العام لمجموعة القرض الفلاحي؛
- جلسة استماع للسيد المدير العام للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية؛
- جلسة استماع للسيد المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية.

وقد تميزت هذه الجلسات بالاستماع إلى عروض وتقارير بالغة الأهمية، سواء في مضامينها أو في معطياتها الإحصائية، أو بالنظر لما حملته من توصيات ضمنية استشرافية توقفنا عندها بعد التحليل والتقييم، وهي التي ضمناها في التقرير على شكل توصيات قطاعية. كما مكننا التفاعل المباشر من خلال الشروحات التوضيحية والتفصيلية من الاطلاع على دينامية السياسات العمومية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، أو بالوقوف على واقع السلامة الغذائية. وفوق هذا وذاك، تمكنا من استجلاء بعض العناصر الأساسية المرتبطة بمجالات الحكامة، والمراقبة، والتسويق...

إن الآليات المذكورة مجتمعة لم تكن، لوحدها، كافية لاستقراء موضوع الأمن الغذائي واستنباط الخلاصات والتوصيات، دون الوقوف على السياسات الوطنية الكبرى التي اعتمدتها بلادنا في مختلف المحطات التي عرفت إطلاق مخططات واستراتيجيات عمومية للأمن الغذائي والتغذية على امتداد السنوات الماضية، بالإضافة إلى استحضار بعض

الآليات القطاعية المصاحبة لها، ونخص بالذكر مخطط المغرب الأخضر (2008-2020)، مخطط «الجيل الأخضر» (2020-2030)، مخطط «أليوتيس» (2009-2020)، الاستراتيجية الوطنية للتغذية (2011-2019)، وقد استعرضنا في مضمون هذا التقرير الأهداف المعلنة في كل مشروع على حدة، وخطوطه العريضة، والمعطيات الرقمية والإحصائية المرتبطة به، وكذا النتائج المحصلة.

وكان لزاما علينا بعد هذا الاستقراء، استنباط بعض الإخفاقات والاختلالات، ليتسنى لنا الخروج بتوصيات ذات بعد استراتيجي تستحضر حجم التحديات الراهنة والمستقبلية المرتبطة برهانات الأمن الغذائي في ضوء المستجدات الطارئة، التي تستلزم بالضرورة تفعيل مضمون التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القاضية بـ«**ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية**».

الفصل الأول

1 – التطور التاريخي لمسألة الأمن الغذائي

2 – الإطار المفاهيمي

3 – المرتكزات الأساسية للأمن الغذائي

4 – مؤشرات الأمن الغذائي

5 – الوضعية الراهنة للأمن الغذائي

1- التطور التاريخي لمسألة الأمن الغذائي

إن المفاهيم الجوهرية المرتبطة ب «**الأمن الغذائي**» تجد أولى استعمالاتها وتداولاتها في الأربعينيات من القرن الماضي، حيث خضعت لتطورات تاريخية مرتبطة بتطور وعي المجتمع الإنساني والمنتظم الدولي، بسيرورة التحولات التي رافقت مجمل التحولات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والحقوقية والثقافية.

وفي مطلع الأربعينيات من القرن الماضي، وبتزامن مع الحرب العالمية الثانية اجتمعت الحكومات في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية في قمة «هوت سبرنغ» للتداول المستقبلي بشأن حماية الإنسانية من الخصاص والعوز، عقب النتائج المدمرة للحرب. وقد تم الاتفاق على أنه للعيش في مأمن من «الحاجة» ينبغي أن يتمتع كل رجل، وكل امرأة، وكل طفل ب«احتياطات غذائية مضمونة، وكافية، ومناسبة».

ولأن أغلب الشعوب الأوروبية أضحت تعاني من الجوع، ومن آفة المجاعة في بعض الأحيان، فان المشاركين في قمة «هوت سبرينغ» وضعوا في أولويات أهدافهم الاستعجالية حماية البشرية من الجوع. واعتبروا أن الطلب الأكثر ملحاحية يتعلق بتوفير الحبوب وبعض المواد الغذائية، لتأمين الحد الأدنى من الطاقة الغذائية. وقد سجلوا في الآن نفسه بأن الفقر هو السبب الأول لانتشار الجوع والحاجة، وأنه على المدى البعيد ينبغي ضمان النمو الاقتصادي العالمي، وخلق مناصب الشغل لتقليص الفقر وتأمين التغذية المناسبة للجميع.

وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، تمحورت السياسات الغذائية حول الرفع من الإنتاجية، وتسويق المواد الأساسية، ومنها – على وجه الخصوص- القمح والأرز. وفي هذه المرحلة، عمدت الدول المصدرة للقمح إلى تسطير برامج للدعم الغذائي من المواد الأساسية، حيث كان الهدف المركزي هو الإسهام في محاربة الجوع عبر بقاع العالم.

وسنة 1966 ستصادق الأمم المتحدة على الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وهو الميثاق الذي أعلن الحق في «تغذية كافية» وحق العيش في «مأمن من الجوع». وهو ما يلزم الدول الأعضاء في اتخاذ ما يتعين من أجل «تحسين طرق الإنتاج، والتخزين، وتوزيع المواد الغذائية، باستعمال كل المعارف التقنية والعلمية، وبتعميم مبادئ التربية الغذائية» ومن أجل «تأمين التوزيع العادل للموارد الغذائية العالمية ارتباطا بالحاجيات» (المادة 11). وحري بالذكر أن هذا الإعلان قد وضع الأسس الفعلية للمفهوم العام للأمن الغذائي، ولأهمية التغذية.

وعند بداية السبعينيات، ومع ما سيعرفه العالم من أزمة حادة ناتجة عن انخفاض المحاصيل الزراعية للقمح، ومن خصاص مهول في الأسواق العالمية، وارتفاع أثمنة المواد الغذائية في العديد من البلدان، انعقدت القمة العالمية للأغذية بروما (دجنبر 1974) لمواجهة الأزمة العالمية.

وسيصدر عن هذه القمة «**الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية**». وسيتم إصدار توصيات ومقررات ملزمة لكل الدول الأعضاء، وأن تضعها موضع التنفيذ.

وقد سجل الإعلان العالمي بشكل غير مسبوق «أنه يقع على عاتق كل من الدول المعنية أن تعمد، وفقا لتقديرها السيادي وتشريعها الداخلي، إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل إنتاج الأغذية وإلى توفير حوافز مناسبة للمنتجين الزراعيين.»

وأنه من المسؤوليات الأساسية للحكومات أن تعمل معا «لزيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها على نحو أكثر إنصافا وفعالية على البلدان، وأن تشرع في مواجهة الأمراض المزمنة الناتجة عن سوء التغذية ونقص التغذية لدى الفئات المستضعفة المنخفضة الدخل. ويتعين على الحكومات، لكي تكفل التغذية الكافية للجميع، أن ترسم سياسات غذائية وتغذوية مناسبة في إطار الخطط العامة للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والزراعي».

ولتحقيق هذه الأهداف نص الإعلان العالمي على بعض المقررات منها على وجه الخصوص:

- اتخاذ تدابير فعالة للتحول الاجتماعي الاقتصادي، تتناول إصلاح السياسات الزراعية والضريبية والاستثمارية وإعادة تنظيم الهياكل الريفية، كإصلاح شروط الملكية، وتشجيع التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية، وحشد كامل طاقات الموارد البشرية لدى الذكور والإناث على السواء، في البلدان النامية؛

- إشراك المزارعين الصغار وصيادي السمك والعمال الذين لا أرض لهم في تحقيق الأهداف المطلوبة في مجال الإنتاج الغذائي؛
- اعتبار الموارد البحرية وموارد المياه الداخلية مصدرا للأغذية والرخاء الاقتصادي. ولذا يجب اتخاذ إجراءات لتشجيع الانتفاع الرشيد بهذه الموارد، ويفضل أن يكون ذلك للاستهلاك البشري المباشر، من أجل المساهمة في تلبية حاجات كافة الشعوب من الأغذية؛
- منع التبذير في الأغذية بكافة أشكالها؛
- يتعين على البلدان المتقدمة أن تتخذ إجراء دوليا عاجلا وناجعا لتزويد البلدان الفقيرة بالمساعدات التقنية والمالية المتواصلة بشروط ملائمة وبحجم يكفي للوفاء باحتياجاتها،

على أساس ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف. ويجب أن تخلو هذه المساعدات من أية شروط تتنافى مع سيادة الدولة التي تتلقاها؛

- تعميم نتائج أعمال الأبحاث التي تقوم بها الدول المتقدمة على الحكومات والمعاهد العلمية في البلدان النامية، لتمكينها من السير قدما بالإنماء الزراعي المتواصل؛
- ولضمان الحفاظ المناسب على الموارد الطبيعية المستخدمة أو التي تصلح للاستخدام لإنتاج الأغذية يتعين على كافة البلدان أن تتعاون من أجل تيسير الحفاظ على البيئة، بما فيها البيئة البحرية؛
- الإسهام في تشغيل النظام العالمي للمعلومات والتحذير المبكر بشأن الأغذية والزراعة؛
- الإسهام في توفير معونة غذائية لمواجهة الطوارئ والاحتياجات التغذوية.

وبناء على توصيات القمة العالمية للتغذية، سيتم إنشاء «لجنة (CSA) الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة» سنة 1974. وستولي اللجنة أهميتها القصوى لتشجيع الإنتاج العالمي من الحبوب، وضمان استقرار الأسواق العالمية، انطلاقا من الفرضية التي اعتبرت حينها بأن هذه العملية ستكون كافية لضمان التغذية الكافية للجميع، وتحقيق نظام غذائي متوازن لحياة سليمة.

وفي عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومع ارتفاع وتيرة الاستهلاك سيتم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل حقوق الأفراد والأسر أيضا، وهو ما دفع المنتظم الدولي باعتبار أن الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بضمان الإمدادات الغذائية الكافية، بل بتمكين الفئات الفقيرة والهشة من الوصول الذاتي والاقتصادي إلى المواد الغذائية.

وسنة 1983، ستراجع منظمة التغذية العالمية FAO مفهوم الأمن الغذائي ليشمل ثلاثة أهداف، وهي:

- كفاية المواد الغذائية؛
- استقرار إمدادات المواد الغذائية بالأسواق؛
- سلامة الوصول إلى الأغذية.

وسنة 1986، سينشر البنك الدولي تقريرا بعنوان «الفقر والجوع»، سيربط الجوع والأمن الغذائي بالفقر، وسيعتبر أن أحسن وسيلة لمساعدة الأسر الضعيفة هي التصدي لمختلف العوامل التي تبقي هذه الأسر في دوامة الفقر.

وفي ذات السياق، سيمكن الربط بين توفر الأغذية والولوج إلى الغذاء من إضفاء مفهوم خاص على النقص في التغذية والخصاص في المغذيات الدقيقة.

وسنة 1990، ستضع اليونيسيف إطارا مفاهيميا لأسباب سوء التغذية، تميز فيه بشكل واضح بين العوامل المرتبطة بالتغذية والعوامل الأخرى المرتبطة بالممارسات الصحية ذات

الأهمية البالغة في تغذية الأطفال. وهذه المقاربة سيتم تطويرها وتعميقها خلال «الندوة الدولية حول التغذية» حيث سيصدر المشاركون في هذه الندوة عبر- حكومية «الإعلان العالمي حول التغذية وبرنامج العمل من أجل التغذية». وسيتم التنصيص على «ضرورة تبني سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية متناسقة على مستوى الفلاحة، وتربية المواشي، والصيد البحري، والغذاء، والتغذية، والصحة، والتربية، والديمغرافيا، وحماية البيئة... وضمان علاقة متوازنة بين السكان والموارد المتوفرة، وبين المناطق الحضرية والمناطق القروية...».

وسيعتمد **الإعلان العالمي حول التغذية** برنامج عمل يحدد التوجهات المعلنة أمام الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجماعات المحلية، والمنظمات الدولية، وصناديق التمويل من أجل بلوغ الأهداف المعلنة، والتي تهم السياسات العمومية، والبرامج الوطنية والجهوية.

ومن الأهداف المعلنة في هذا الإعلان العالمي:

- تمكين كل شخص من تغذية كافية وسليمة، ومن نظام غذائي ملائم على المستوى التغذوي يمكنه من تحقيق الرفاه التغذوي؛
- السعي إلى تحقيق تنمية بدون مخاطر بيئية؛
- المزاوجة بين النمو الاقتصادي وبين التوزيع العادل والمتكافئ للموارد والأرباح بين مختلف الشرائح الاجتماعية. وكذا البحث عن تحقيق التوازن بين الأهداف الماكرو اقتصادية وبين متطلبات الأمن الغذائي.

وسيوصي الإعلان كل الحكومات بصياغة استراتيجيات، وبرامج عمل وطنية تستجيب لواقع كل بلد، بتحديد الأولويات، والموارد الموجودة، واللازمة لتحقيق ذلك. كما أوصى بترجمة الأهداف المعلنة في الإعلان العالمي حول التغذية بإشراك كل القطاعات المعنية (الفلاحة والصيد، والغذاء، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتربية، والتخطيط..).

وبناء على توصيات الإعلان العالمي حول التغذية، ستصدر منظمة الصحة العالمية الاستراتيجية الإقليمية للتغذية وبرنامج العمل (2010-2019). وستشكل أول استراتيجية إقليمية صادرة عن المنتظم الدولي بتشاور مع جميع الدول الأعضاء، ومع وكالات الأمم المتحدة، ودوائر البحث العلمي، والمجتمع المدني. وقد استلهمت هذه الخطة التوصيات الصادرة عن الإعلان العالمي وخطة العمل حول التغذية لسنة 1992. وستتوقف من خلالها على استقراء الوضع العالمي الراهن، والوضع الإقليمي. حيث سيشير التقرير إلى أن «مشكلات سوء التغذية لا تزال حاضرة... وأن الأمراض المزمنة المرتبطة بالقوت آخذة في الزيادة من جراء النقلة التغذوية... وهو أمر مثير للقلق، لما له من أثر سلبي على النظم الصحية..».

وحصر التقرير التحديات التغذوية الرئيسية في:

- سوء التغذية؛
- عوز المغذيات الزهيدة المقدار؛
- السمنة؛
- الأمراض غير السارية؛
- الأمراض المنقولة بالغذاء.

وقد وضع التقرير أهدافا دقيقة تتعلق بتقليص معدلات انتشار الهزال والتقزم بين الأطفال، وتقليص معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وتقليص معدل انتشار فقر الدم الناجم عن عوز الحديد، وتقليص معدل انتشار عوز الكالسيوم والفيتامين...، وتقليص السمنة لدى الأطفال...

كما حدد التقرير تسعة أساليب استراتيجية تتعلق ب:

- تعزيز الالتزام السياسي والتشريعات والأساليب المتعددة القطاعات لضمان توفير توريد الغذاء الصحي توريدا مضمون الاستمرار؛
- حفظ وتعزيز الصحة التغذوية للنساء والأطفال؛
- تعزيز احتواء الغذاء على ما يكفي من المغذيات الزهيدة المقدار؛
- تقديم التثقيف والإعلام الشاملين للناس؛
- تنفيذ الإستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بالقوت والنشاط البدني والصحة؛
- تحسين الخدمات الغذائية وبناء قدرات القطاع الصحي، بما في ذلك حالة الطوارئ؛
- تعزيز السلامة الغذائية؛
- ضمان توفير توريدات غذائية مأمونة وصحية ومضمونة الاستمرار؛
- البحث والرصد والتقييم بإعداد نظم وطنية لترصد التغذية، وتقييم الأوضاع التغذوية.

وستصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على تقرير اللجنة الثالثة خلال الدورة الثالثة والستين (دجنبر 2008)، قرارا من ثمان وثلاثين نقطة يتعلق ب «**الحق في الغذاء**» يستند على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وإعلان روما، بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

وسيؤكد التقرير من جديد أن «جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وأنه لابد من تناولها على الصعيد العالمي بطريقة نزيهة ومتكافئة وعلى قدم المساواة». وسيؤكد التقرير على «حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ».

وسينص التقرير على أنه لا ينبغي استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي، كما جاء في إعلان روما.

ومما جاء في التقرير:

- أهمية مكافحة الجوع في المناطق الريفية؛
- مراعاة المنظور الإنساني في مقاربة الأمن الغذائي، واتخاذ إجراءات للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة.

كما دعا التقرير إلى «إجراء مزيد من الدراسة لمفاهيم شتى تشمل، ضمن مفاهيم أخرى، مفهوم «السيادة الغذائية» وعلاقة هذه المفاهيم بالأمن الغذائي والحق في الغذاء»، وهو ما أشار إليه الإعلان بوجوب «اعتماد كل دولة استراتيجية تتناسب مع مواردها وقدراتها، لتحقيق الأهداف الخاصة بها، في سياق تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية».

وستصدر لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثانية والأربعين (أكتوبر 2015) بروما «الإطار الاستراتيجي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذوي».

وتعتبر هذه الوثيقة إطارا مرجعيا عالميا فريدا من نوعه يحدد التوجهات الأساسية للاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذوي. وهو ليس وثيقة ملزمة بالمفهوم القانوني للكلمة، بل إطارا يستهدف بالأساس وضع برنامج عمل متناسق على المستوى الدولي، والجهوي، والوطني من لدن كل الأطراف المعنية. مع التأكيد على مسؤولية الحكومات وصناع القرار في كل بلد في وضع البرامج الكمينة بمحاربة اللأمن الغذائي والتغذوي بمشاركة كل القطاعات (التجارة- الفلاحة- الصحة- البيئة- الموارد الطبيعية- الاقتصاد -الاستثمار..).

كما أن هذا الإطار يعتبر أداة إخبارية لتوجيه عمل المسؤولين المكلفين بالسياسات العمومية، وشركاء التنمية، والمؤسسات الإنسانية، والهيئات الدولية والجهوية والوطنية، والمؤسسات المالية، ومعاهد البحث والدراسة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وكل الجهات الفاعلة والمعنية بالأمن الغذائي والتغذوي.

وفي مارس 2019، سيصدر مجلس حقوق الإنسان في الدورة الأربعين، قرارا اعتمده مجلس الأمن، يؤكد من جديد بأن «الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطة توضع لمواجهة تحديات الأمن الغذائي يجب أن تكتسي طابعا وطنيا في صياغتها وتصميمها وملكيتها وإدارتها».

2 - الإطار المفاهيمي

على امتداد سنوات طوال، تم استعمال العديد من الصيغ والتعابير لتعريف الأمن الغذائي والتغذية، أو لتحديد وضبط العلاقة بينهما. وسنة 2011، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي من المكتب التنفيذي «اتخاذ الإجراءات اللازمة إلى جانب المنظمات الدولية المعنية، ومن ضمنها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لاقتراح صيغ معيارية رسمية محددة لتعريف مختلف التعابير المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية». وخلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي تم إصدار وثيقة مرجعية تحدد الإطار المفاهيمي والمعجمي والتداولي لهذه المفاهيم.

ومن منظور تقني، يبدو من السهل تحديد العلاقة بين الغذاء والتغذية. ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأنه من الصعب للغاية التوافق حول مفهوم إجرائي محدد للأمن الغذائي وعلاقته بالتغذية وبالأمن التغذوي.

واليوم، فإن تعابير «الأمن الغذائي»، و «الأمن الغذائي والتغذية» و«الأمن الغذائي والتغذوي» كلها تعابير مستعملة، تارة بشكل ارتجالي، وتارة من أجل إقامة التمييز بينها، وتارة أخرى للتدليل على الترابط العضوي بين الغذاء والتغذية. وفي غالب الأحيان، فإن اعتماد بعض الصيغ دون أخرى، من قبل بعض المجموعات أو المؤسسات أو الهيئات، يستهدف بالأساس إثارة الانتباه إلى أسبقية بعض الجوانب على جوانب أخرى، أو وضع بعض المظاهر في مقدمة الإشكالات المطروحة لإثارة الانتباه لأهميتها، حسب السياقات الوطنية، أو حسب مدلولاتها في علاقاتها بالفرد أو بالأسر أو بالمجتمع. ناهيك عن اختلاف مدلولاتها من لغة لأخرى.

وهكذا، يمكن استيعاب مفاهيم «الأمن الغذائي» و«التغذية» أو «الأمن التغذوي» عندما تستعمل بشكل منفصل عن بعضها. لكن، عند استعمالها مجتمعة في بعض اللغات، فإنها تطرح بعض الصعوبات المفاهيمية والمنهجية.

ولعل انعدام الانسجام والاتساق في الاستعمالات المرتبطة بهذه المفاهيم في مختلف التخصصات، وفي مختلف اللغات قد أثر بشكل سلبي في النجاعة المطلوبة في مختلف النقاشات التي تروم تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين جودة التغذية. كما أثر بالمقابل، وما زال يؤثر على صناع القرار عند اصطدامهم بالصعوبات الناجمة عن الخلط المفاهيمي المرتبط باستعمال بعض المصطلحات.

لهذا عمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي عبر- حكومية، بوصفها الأرضية العالمية لمختلف القضايا والأسئلة المرتبطة ب الأمن الغذائي والتغذية، للدعوة إلى تدقيق المفاهيم، وتوحيد الاستعمالات المرتبطة بهذا المجال، باعتبار النتائج والانعكاسات المترتبة عن ذلك في مختلف أشغالها وأشغال الدول الأعضاء.

1 - الأمن الغذائي

لقد أقر المؤتمر العالمي للتغذية المنعقد سنة 1996 التعريف الآتي «يوجد «الأمن الغذائي» حين يتمكن جميع الأفراد في كل زمان، من الحصول على الغذاء الكافي ماديًا واقتصاديًا، طعام آمن ومُغذ لتلبية احتياجاتهم الطاقية ولتوفير طعامهم المُفضل وذلك لضمان حياة فعالة وصحية». وقد تم الاتفاق على هذا التعريف انطلاقا من المرتكزات الأربعة للأمن الغذائي، وهي توافر الغذاء، والحصول عليه، واستهلاك الغذاء، والاستقرار.

ويعتبر هذا التعريف، إطارا مفاهيميا مرجعيا للأمن الغذائي تم اعتماده من لدن المنتظم الدولي. بحيث يتم استعماله على نطاق واسع. وسنة 2009، سيتم اعتماد هذا التعريف مجددا في الإعلان حول الأمن الغذائي العالمي.

كما أنه في نفس التاريخ ستضيف منظمة الأغذية العالمية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، لمفهوم الأمن الغذائي، البعد التغذوي كمكون أساسي من مكونات الأمن الغذائي.

2 - الأمن التغذوي

في الوقت الذي كان فيه مفهوم الأمن الغذائي يتطور بشكل متسارع، ويتسع على المستوى التداولي العام، ويحقق انتشارا واسعا، برز مفهوم «الأمن التغذوي» في تسعينيات القرن الماضي ليحيل على البعد المتعلق بالاستهلاك الغذائي في مستوياته المتعددة. ومن ضمنها على وجه الخصوص علاقة التغذية بالجسد وبمكونات الغذاء.

واستئناسا بالإطار المفاهيمي الذي اقترحته اليونيسيف، يعرف الأمن التغذوي بكونه «حالة التغذية المناسبة على مستوى البروتينات، والفيتامينات، والأملاح المعدنية لكل أفراد الأسرة الواحدة، وفي كل وقت من الأوقات».

وهكذا، يرتبط مفهوم «الأمن التغذوي» بالفرد الواحد. ويزاوج بين القدرة على الوصول إلى تغذية مناسبة تلبي الحاجيات التغذوية للشخص، وعوامل أخرى ترتبط بطبيعة استهلاك الغذاء وبشروط النمو وسلامة الوظائف الحيوية للجسد.

وسنة 2006، سيقترح البنك الدولي تعريفا أكثر تدقيقا، بتنصيصه على أن «الأمن التغذوي يوجد عندما يكون الأمن الغذائي مرتبطا ببيئة صحية ملائمة، وبخدمات صحية مناسبة، وبممارسات علاجية وغذائية كفيلة بضمان حياة سليمة لكل أفراد الأسرة.».

وستضيف وثيقة «خارطة طريق لتقوية التغذية 2010» التعريف التالي:

«يكون الأمن التغذوي متحققا عند الوصول المنتظم والقار لطعام مغذ وملائم مترابط مع بيئة صحية، وخدمات علاجية وصحية مناسبة، كفيلة بضمان حياة سليمة ونشيطة لكل أفراد الأسرة».

وقد اقترحت منظمة الأغذية العالمية سنة 2012 الصيغة الآتية لتثير الانتباه إلى أن الأمن التغذوي لا يتحقق إلا عندما يتمكن الأفراد من استهلاك الأغذية التي يحتاجونها فعليا وليس فقط باستهلاك أي طعام.

وينص التعريف على أن «الأمن التغذوي يتحقق عندما يتمكن كل الناس، في أي وقت كان، من استهلاك الغذاء بكميات كافية، من نوعية مناسبة على مستوى التنوع، والتعدد، وجودة الأغذية وسلامتها الصحية لإشباع حاجاتهم الطاقية، واختياراتهم الغذائية، للعيش بشكل سليم ونشيط، مع الاستمتاع ببيئة صحية، وخدمات طبية، وتربوية، وعلاجات ملائمة».

2 - الأمن الغذائي والتغذية

على الرغم من كون مفهوم «الأمن الغذائي» مفهوم واسع يتضمن «التغذية الجيدة»، إلا أن التنصيص على صيغة «الأمن الغذائي والتغذية» تشير إلى المزاوجة بين العناصر التقليدية المرتبطة بتوافر الأغذية، واستقرارها واستهلاكها. بالإضافة للعناصر المرتبطة بشروط التغذية من قبيل الممارسات الصحية والشروط البيئية. ويستعملها الأخصائيون عندما يريدون الإشارة بشكل واضح إلى كون الأمن الغذائي يعتبر شرطا جوهريا وقبليا لكل تغذية ملائمة، وأن اعتماد برامج متداخلة ومتكاملة تعتبر ضرورة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي وأهداف التغذية.

وتستعمل عبارة «الأمن الغذائي والتغذوي» في العديد من الوثائق المرجعية للفاو CSA وFAO.

3 - الأمن الغذائي والتغذوي

أصبحت المزاوجة بين «الأمن الغذائي والتغذوي» منتشرة على نطاق واسع للتأكيد على ضرورة إدراج «التغذية» في السياسات والبرامج العمومية ذات الصلة بالأمن الغذائي. وهي صيغة معتمدة من قبل كل الأخصائيين والمتدخلين، للتنصيص على كل عناصر الارتباط والتداخل بين الأمن الغذائي والأمن التغذوي.

3 - المرتكزات الأساسية للأمن الغذائي

حددت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المنعقد بروما عام 1996، أربعة مرتكزات للأمن الغذائي، وهي:

1 - **توافر الغذاء (الإتاحة):**

يرتبط هذا العنصر بمستوى «العرض» أي بمستوى إمدادات الإنتاج الغذائي، وبمستوى والتسويق. ويرتبط مكون «التوافر» بإمدادات الغذاء من خلال عمليات الإنتاج، الادخار، التوزيع، التبادل، التخزين، النقل، التعليب، التسويق... ويخضع هذا المكون لعناصر متعددة، من قبيل حيازة الأرض، وانتقاء المحاصيل، وتربية الحيوانات...

2 - **الحصول على الغذاء:**

يرتبط هذا المكون بالقدرة على تحمل نفقات الطعام، وإمكانية الحصول عليه ارتباطا بدخل الأسرة، أو بالتوفر على الأرض، أو على موارد أخرى. وتشير التقارير إلى أن «كثيرا ما لا تكون أسباب الجوع وسوء التغذية ناتجة عن ندرة الغذاء، ولكن بالأحرى العجز عن الوصول إلى الأغذية المتاحة». ويتحقق الوصول إلى الغذاء إما بشكل مباشر اعتمادا على إنتاج الأسرة للغذاء بواسطة مواردها المادية، أو بواسطة التمكن الاقتصادي من خلال شراء الطعام.

3 - **استهلاك الغذاء (الاستخدام):**

يعد استهلاك الغذاء مكونا مركزيا في منظومة الأمن الغذائي، ويشكل الاستهلاك الغذائي الركيزة النوعية المرتبطة بطبيعة الغذاء المستهلك من لدن الأفراد والأسر، حيث ينبغي أن يكون الطعام «آمنا وملبيا للاحتياجات الجسدية بصورة كافية». وتدخل العديد من العناصر في هذه الدعامة من قبيل سلامة الغذاء، وشروط التحضير، والطهي، وانتقاء الطعام، والمستوى الثقافي والاجتماعي، الحالة التغذوية للأفراد، الرعاية الصحية، النظافة...الخ.

4 - **الاستقرار:**

يرتبط هذا المرتكز بالقدرة على تحقيق ديمومة توافر الغذاء، والحصول عليه واستهلاكه. فانعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى مخاطر العجز عن اقتناء الطعام لتلبية حاجيات الأفراد والأسر.

وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مؤقتا، أو موسميا، أو مزمنا. فانعدام الأمن الغذائي المؤقت يرتبط بعدم توافر الأغذية في فترات معينة، بسبب تعطل أو انخفاض الإنتاجية

الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وتراجع المحاصيل، أو النزاعات الأهلية، أو الارتفاع المهول للأسعار..

كما يمكن لانعدام الأمن الغذائي أن يكون موسميا، نتيجة تعطل بعض أنماط المواسم الزراعية خلال إنتاج الغذاء.

فيما يرتبط انعدام الأمن الغذائي المزمن أو الدائم بالافتقار الدائم والمستمر للغذاء.

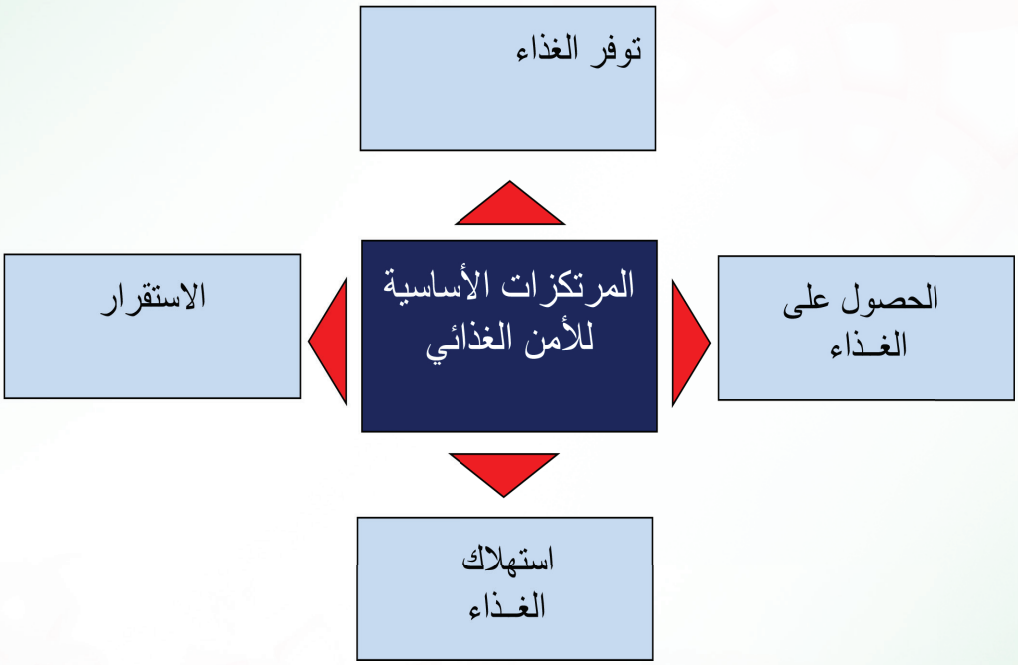

- **مبادئ روما بشأن الأمن الغذائي**

تشكل مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام المصادق عليها خلال مؤتمر القمة العالمي المنعقد بروما شهر نونبر 2009، الأرضية الاستراتيجية العالمية من أجل فعل تنسيقي لمختلف المتدخلين على المستوى العالمي، والجهوي، والوطني. وهي أرضية عمل تروم الاشتغال على واجهتين لمحاربة الجوع:

المبدأ 1

- الاستثمار في مخططات العمل التي ترعاها البلدان، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم والمرتكزة على تحقيق النتائج.

المبدأ 2

- تحفيز التنسيق الاستراتيجي على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي لتطوير الحكامة، والتشجيع الأمثل لتوزيع الموارد، وتلافي تداخل المجهودات، وتحديد العناصر المرتبطة بنقص الاستجابة.

المبدأ 3

- الانكباب على تبني مقاربة مزدوجة شاملة للأمن الغذائي من خلال:
  - إجراءات مباشرة فورية تستهدف مكافحة الجوع لدى الفئات السكانية الهشة.
  - برامج عمل متوسطة وطويلة المدى في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية القروية لاستئصال الأسباب العميقة للجوع والفقر، بالترسيخ المتدرج للحق في تغذية ملائمة.

المبدأ 4

- العمل على أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا فعالا في التحسين المستمر لنجاعة المؤسسات متعددة الأطراف وفعاليتها، ولقدراتها على الاستجابة والتنسيق

المبدأ 5

- ضمان الالتزام الراسخ والنوعي من لدن كل المتدخلين للاستثمار في الزراعة، وفي الأمن الغذائي، والتغذية، مع التأمين السريع والمضمون للموارد اللازمة في إطار مخططات وبرامج متعددة السنوات.

4 - مؤشرات رصد الأمن الغذائي

كيف يمكن قياس الأمن الغذائي؟ وهل يمكن الاكتفاء فقط بالمكونات التقليدية المعروفة (توافر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استهلاك الغذاء، الاستقرار) لقياس النظام الغذائي في بلد ما؟.

إن المصادر الأساسية المتعلقة بمعطيات ومؤشرات قياس الأمن الغذائي والتغذية، تصدر عن المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وكذا من البنك العالمي.

وانطلاقا من برنامج العمل الصادر عن القمة العالمية للتغذية سنة 1996، تم التوافق حول ضرورة تحديد أنظمة خرائطية ومعلوماتية حول الهشاشة، وانعدام الأمن الغذائي، ومؤشرات لقياس الأمن الغذائي. وقد لعبت الفاو (منظمة الزراعة والتغذية) دورا مهما على هذا المستوى، وتم إنشاء مجموعة عمل عبر- مؤسساتية، لنظام المعلومات والخرائطية حول انعدام الأمن الغذائي والهشاشة.

وقد كان الدور الأساسي ل SICIAV هو تحديد طرائق وتقنيات، تمكن من تحليل الأمن الغذائي والهشاشة، لتحسين وتطويرأنظمة التدخل، وتحديد الأولويات، وصياغة أهداف الألفية الثالثة. على قاعدة اتفاق مبدئي حول المؤشرات الأساسية المرتبطة بالوضع الحالي، لتحقيق الأهداف المعلنة.

وهذه اللائحة تعتمد أهم المؤشرات التي صاغتها مجموعة FAO-SICIA لتقييم وتتبع الوضعية الغذائية والتغذوية، ولتبادل المعلومات على المستوى الدولي، والإقليمي والوطني.

ويمكن إجمالا حصر لائحة هذه المؤشرات اعتمادا على التقارير السنوية لمنظمة الزراعة والتغذية، حسب مجالاتها في:

- التنوع الغذائي؛
- الوصول إلى الأغذية؛
- الوضعية التغذوية؛
- المؤشرات الصحية؛
- المؤشرات المجتمعية ؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية؛
- المؤشرات البيئية؛
- مؤشرات التنمية البشرية.

مؤشرات رصد حالة الأمن الغذائي والتغذية

مؤشرات الأمن الغذائي
- التوافر.
- توافر الطاقة الغذائية DEA
- عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من مجموع السكان.
- نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من مجموع السكان.
- نسبة الإعانات الغذائية كجزء من DEA .

التنوع الغذائي
- حصة الأطعمة الأخرى من غير الأطعمة النشوية في DEA
- مساهمة الأطعمة في توافر إجمالي الطاقة.
- مساهمة المغذيات في التوافر الإجمالي للطاقة.

الحصول على الطعام
- نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.
- متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنسانية بالدولار الأمريكي.
- متوسط نصيب الفرد من المساعدات التنموية بالدولار الأمريكي

الحالة التغذوية
- انتشار نقص الوزن بين الأطفال أقل من 5 سنوات.
- انتشار التقزم عند الأطفال أقل من 5 سنوات.

المجتمع
- نسبة محو الأمية
- النسبة الحضرية من جموع السكان.
- النسبة القروية من مجموع السكان.
- معدل التمدرس في الابتدائي.
- معدل تمدرس الذكور- الإناث في الابتدائي.

الصحة
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- معدل وفيات الأمهات.

المؤشرات الاقتصادية والمالية

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار
رأس المال الزراعي بالدولار الأمريكي PIB.
- المساعدات الخارجية للزراعة (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي).
- القيمة المضافة لكل عامل في الزراعة (بالدولار الأمريكي)
- مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي.
- أجور العمال والموظفين من الناتج المحلي الإجمالي.
- المساعدات العمومية الموجهة للتنمية.
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.
- رصيد الحسابات الجاري من الناتج المحلي الإجمالي.
- إجمالي الاحتياطات. (بالأشهر)
- الفائض- عجز الخزينة (من الناتج المحلي الإجمالي).
- صافي الميزان التجاري من المنتجات الغذائية.
- المساعدات الموجهة للزراعة من مجموع APD
- نسبة المساعدات الإنسانية من مجموع APD
- متوسط المساعدات الإنسانية (بملايين الدولارات الأمريكية)
- متوسط المساعدات الإنمائية (بملايين الدولارات الأمركية)
- نسبة المساعدات في تكوين الرأسمال الخام (بالنسبة المائوية).

المؤشرات الزراعية - البيئية

- إجمالي المساحات الغابوية.

التنمية

- مؤشر التنمية البشرية IDH

تجدر الإشارة إلى أن اعتماد أي مؤشر من المؤشرات المذكورة لقياس أثر الأمن الغذائي على الأفراد، قد يعطي الأولوية لبعض العناصر على حساب عناصر أخرى. وهكذا يلاحظ الخبراء بأنه في مرحلة معينة عندما كانت المجموعة الدولية تهتم مثلا بمؤشرات «الإتاحة» كان الاهتمام ينصب أساسا على قضايا المساعدات الغذائية واستراتيجيات الإنتاج الفلاحي، للرفع من المخزون الغذائي. في حين، أن الاهتمام أصبح ينصب في الربع القرن الماضي على المؤشرات المرتبطة بالوصول إلى الغذاء، باعتبارها حاسمة في مسألة الأمن الغذائي، لارتباطها بمشاكل الجوع، وبالمعطيات الصحية الخاصة بالنقص في الوزن. وهي المعطيات التي ترتبط بتحديد استراتيجيات التدخل لضمان الحماية الاجتماعية، والتحكم في الأثمنة.

وفي ذات السياق، يستوجب التأكيد أيضا على محدودية المؤشرات الوطنية عندما ينصب الاهتمام فقط على تقييم وتتبع مسألة «الإتاحة»، وتغييب العناصر المرتبطة بمؤشرات الوصول إلى الغذاء. مما يؤثر بالنتيجة على مسألة الانسجام والاتساق في قياس الأمن الغذائي على

المستوى العالمي. وهكذا تبرز تناقضات جوهرية بين التقديرات المرتبطة بالمعطيات الخاصة بنقص التغذية، والمعطيات الخاصة ب «اللاأمن الغذائي» على المستوى الإقليمي والعالمي.

وعليه، يستوجب الأمر إدراج كل العوامل التي تحد من الوصول إلى الغذاء (على مستوى الأسر، وعلى المستوى الفردي) في مقاربة مسألة الأمن الغذائي والتغذية. فبعض الدول قد لا تعاني من عجز غذائي على مستوى « الإتاحة»، ولكنها قد تعرف بعض المشاكل المرتبطة بالأمن الغذائي على مستوى بعض المجموعات السكانية، سواء تعلق الأمر بمسألة «الوصول إلى الغذاء أو الاستخدام» أو «الجودة».

ولإمكانية ضبط التقديرات المستقبلية لمختلف العناصر المرتبطة بالأمن الغذائي، كان من اللازم التوفر على آليات قياس قادرة على التعرف على الأوضاع الغذائية الصعبة، والتنبؤ بنتائجها حتى يتسنى للمجتمع الدولي التدخل لحل هذه المشاكل. وعليه، يتم تحليل وضعية الأمن الغذائي، اعتمادا على مقاربات متعددة المداخل، تتعلق بالمرتكزات التقليدية الأربعة للأمن الغذائي، مع إدراج مؤشرات إضافية حسب الاجتهادات العلمية والأكاديمية للمجتمع الدولي التي ترافق تطور مفاهيم ومتطلبات الأمن الغذائي، والتغذية من قبيل عناصر التنوع الغذائي، والمقاربة الإيكولوجية، وتنوع المواشي..الخ.

■ **مؤشرات التنوع البيوغذائي**

ترتكز هذه المقاربة على رصد المؤشرات الخاصة بتركيبة الأغذية، وبالاستهلاك الغذائي:

- مؤشرات التنوع البيوغذائي:

تتعلق بتركيبة الأغذية وتحدد أنواع وقيمة كل مكون تغذوي أو تركيبة بيوحيوية. وهذا البعد الجديد المتعلق بالتأثيرات الجينية مبحث يمكن من تحديد العوامل التي قد تؤثر في تركيبة الأغذية (الطقس، الجغرافيا، الجيوكيمياء، الممارسات الزراعية، التخصيب...).

كما يمكن مؤشر التنوع البيوغذائي للاستهلاك من تحديد نوع وعدد وأصناف وجنس الأغذية وأنواعها الفرعية وتأثيراتها على القيمة الغذائية، والتعرف على التقاليد المحلية للتغذية.

- المقاربة البيئية والغذائية في قياس التنوع البيولوجي:

تهتم هذه المقاربة بقياس تعدد الأنواع الغذائية والتغذوية في الأنظمة البيئية، بهدف تحقيق تقييم كمي للتنوع الغذائي وخصوصيات الأغذية.

ويقوم هذا القياس بالتعرف على التركيبة التغذوية لأنواع النباتات لـ 17 عنصرا تغذويا من البروتينات، والأملاح المعدنية، والفيتامينات. وتكمن أهمية هذه المقاربة في التعرف على

الأنواع الغذائية في المجال الطبيعي، وتركيبتها من الوقوف على المشاكل الزراعية والتغذوية والبيئية، وتحديد الأسباب المرتبطة بضعف التنوع الغذائي، وتوجيه سياسات التدخل الزراعي.

- **مؤشر المساحة المزروعة للتنوع البيولوجي:**

يرتكز مؤشر المساحة المزروعة المسنودة بممارسات لتحقيق التنوع البيولوجي على ثلاثة عناصر:

- تحديد الأراضي الزراعية ذات القيمة الطبيعية العالية (بالهكتار) حيث تحقق الأنظمة الزراعية تنوعا بيولوجيا كبيرا مسنودا بممارسات زراعية كثيفة،
- تحديد المناطق الزراعية البيولوجية (بالهكتار) للتعرف على التوجهات القائمة في أنماط الزراعة البيولوجية،
- تحديد المناطق الخاصة ببرامج الزراعة البيئية للتنوع البيولوجي (بالهكتار).

- **التنوع الجيني للمواشي:**

يمكن مؤشر التنوع الجيني للمواشي من تحديد نسبة الخصوبة لدى القطيع ما بين الأنواع الدخيلة، والأجناس الأصلية في كل بلد، لتقييم التنوع الجيني للحيوانات. كما يمكن من تحديد الأنواع المهددة من أنثى الحيوان. ولعل الرفع المتزايد من نسبة القطيع المستورد الكثير التوالد في العديد من البلدان، سيفضي إلى تهديد الأنواع المحلية الأصلية بالانقراض. وهذا المؤشر من شأنه التنبيه لضرورة حماية الأجناس المحلية، للحفاظ على التنوع الجيني العالمي.

- **مؤشرات الاستدامة البيئية:**

هذه المؤشرات تسعى لتقييم الأثر البيئي لكل منتوج غذائي في كل مرحلة من دورة الحياة، من الإنتاج، وتحويل المواد الأولية، والتكييف، إلى النقل، والتوزيع، ثم الاستعمال، أو إعادة الاستعمال، وتدبير النفايات...الخ.

وقد تكون هذه المؤشرات فيزيائية، وكيميائية، وبيولوجية، واجتماعية، واقتصادية، وتمكن من تجميع كل المعطيات لقياس حالة الاستدامة البيئية، من خلال رصد المساواة واللامساواة من خلال القيمة 0 و1 GINI.

- **مؤشرات الرفاه الاقتصادي**: التي تخص مجالات التربية، والصحة، والولوج الى الخدمات..الخ.
- **مؤشرات التنمية البشرية**: وتقيس الصحة من خلال أمل الحياة عند الولادة، والتعليم، من خلال تمدرس الأطفال إلى غاية السنوات التعليمية الإجبارية، ومستوى الدخل لدى الأفراد، من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

■ **مؤشرات الاقتصاد الأخضر**: تم انجازه سنة 2010 من قبل مكتب الاستشارة الدولية Dula Citizen، من خلال تقرير يخص الاستثمارات المرصودة من قبل 80 دولة لانجاز نماذج اقتصادية أكثر استدامة واحتراما للبيئة.

■ **مؤشرات الاستدامة البيئية**: وتضم خمسة مكونات، كل مكون منها يضم 22 عنصرا. ومن بين العوامل التي تقاس:

- انبعاث أو تمركز العوامل الملوثة؛
- استعمال مواد كيميائية؛
- نوعية الماء؛
- نمو السكان؛
- الاستهلاك الطاقي.

■ **مؤشرات البصمة اللإيكولوجية**:

وتقيس الأثر البيئي الناجم عن الطلب البشري على الموارد الطبيعية. وهذا المؤشر مرتبط بقياس قدرة الكرة الأرضية على استحمال حجم هذا الطلب، ومدى قدرتها على تجديد مواردها. (متوسط البصمة الإيكولوجية العالمية يصل اليوم إلى 2.2 هكتار للفرد، في حين أن المعدل لا ينبغي أن يتجاوز حدود 1.8 للفرد في كل هكتار).

إنها طريقة لحساب الاستعمال الذي يقوم به الإنسان للموارد الطبيعية المتاحة لتقييم التأثير على البيئة الذي ينتج عن الاستهلاك. إن البصمة البيئية هي مؤشر مركب يقيس الطرق التي يتم بها استغلال الموارد البيئية بواسطة وحدة قياس الهكتار العالمي. (إجمالي الهكتار gha).

وتتضمن منهجية الحساب المكونات التالية:

- مساحة الأرض اللازمة لامتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجم عن إنتاج سلعة أو خدمة؛
- مساحة الأرض اللازمة لزراعة المنتوجات وإطعام الماشية؛
- مساحة الأراضي المستخدمة لإنتاج الأخشاب اللازمة لإنتاج المواد الخام؛
- مساحة الأرض التي تشغلها الوحدات الإنتاجية؛
- مساحة الأراضي اللازمة للتنمية الطبيعية أو لنشاط الاستزراع المائي.

■ **مؤشرات بصمة الكاربون**:

تحيل إلى كمية الاحتباس الحراري التي قد ينتجها الأشخاص، أو المقاولات، أو الصناعات، أو مدينة ما من المدن بشكل مباشر أو غير مباشر. بقياس الانبعاثات المباشرة المرتبطة

باستهلاك الطاقة الأولية، أو الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بالاستهلاك غير المباشر للطاقة.

ويتم قياسها من حيث كميات ثاني أكسيد الكربون الناجم مثلا عن استخدام الوقود، الوقود الأحفوري، أو عن طريق انبعاث الميثان في تربية المواشي، وانبعاث وأوكسيد النيتروز، كما تمكن من تحديد استهلاك الطاقة، خصوصا تلك المرتبطة بالوقود الأحفوري.

إن احتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يتم على امتداد دورة الحياة للمنظومة التي يتم فحصها. كما يتم استخدامها لمعرفة الاحتباس الحراري المحتمل لنظام ما. ولحساب البصمة الكربونية، نأخذ في الاعتبار انبعاثات جميع غازات الاحتباس الحراري التي يتم تحويلها بعد ذلك إلى معادلات ثاني أكسيد الكربون بواسطة المعايير الدولية التي وضعها فريق الخبراء الدوليين.

ولحساب البصمة الكربونية لمنتوج ما، سيكون من الضروري مراعاة جميع المراحل التي يقطعها انطلاقا من المواد الأولية وصولا إلى معالجة النفايات.

- مؤشرات الماء:

تعمل هذه المؤشرات على قياس العديد من المعطيات المرتبطة بالماء في علاقتها بالساكنة وبنظام الزراعة الغذائية. وتتمحور هذه المؤشرات حول تقييم وصول الساكنة إلى الماء الصالح للشرب وإلى التطهير، ثم قياس جودة المياه في الإنتاج وفي الاستهلاك البشري:

أ- مصادر الماء الصالح للشرب المعالج: (بالنسبة المائوية لوصول الساكنة إلى الماء)

يرتبط مؤشر وصول الساكنة الحضرية والقروية إلى الماء الصالح للاستهلاك بمعدل الوصول إلى حصة كافية من الماء انطلاقا من منابع محسنة (الربط بشبكة الماء، خزان عمومي، أبار، عيون..). ويتم الوصول إلى هذه المؤشرات انطلاقا من التحقيقات الديمغرافية والصحية، والإحصاءات الوطنية، والتحقيقات حول التغذية والصحة ومستوى العيش.

ب- بصمة الماء:

تقيس «بصمة الماء» نسبة استهلاك الماء، وطريقة استهلاكه بالمتر المكعب. وتأخذ طريقة احتساب مؤشرات الاستهلاك ثلاثة مكونات (مياه الأمطار، المياه الجوفية والمياه السطحية، والمياه الملوثة).

ويتم تحديد «بصمة الماء» من الإنتاج الوطني انطلاقا من الكمية الإجمالية من الماء العذب المستهلك أو من الماء الملوث على المستوى الوطني انطلاقا من أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية (الفلاحية والصناعية)، ومن الاستهلاك الوطني الداخلي.

5 - الوضعية الراهنة للأمن الغذائي

- ملامح الوضع العالمي الراهن للأمن الغذائي والتغذية:

نشرت منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، تقريرا عن «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم» خلال سنة 2021 على خلفية الانعكاسات والآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 على المنظومات الغذائية عبر العالم، وما أفرزته الجائحة من تبعات على مستوى تزايد معدلات الجوع، وانتشار النقص التغذوي، وارتفاع معدلات ونسب سوء التغذية والسلامة الصحية.

ويشير التقرير إلى المعطيات الرقمية الآتية:

- تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم في عام 2020. ممّا يزيد من صعوبة التحدي الذي يطرحه تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030؛
- تشير التقديرات إلى أن ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم عانوا من الجوع في عام 2020. وبالنظر إلى متوسط العدد المتوقع (768 مليونًا)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019؛
- فقد عانى حوالي شخص واحد من أصل خمسة أشخاص (21 في المائة من السكان) من الجوع في أفريقيا في عام 2020، أي أكثر من ضعف النسبة المسجّلة في أي إقليم آخر؛ ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 3 نقاط مئوية في سنة واحدة. ويلي أفريقيا كلًا من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (9.1 في المائة) وآسيا (9.0 في المائة) اللتين شهدتا زيادة قدرها 2.0 و1.1 نقطة مئوية على التوالي بين عامي 2019 و2020؛
- من أصل العدد الإجمالي للذين يعانون من النقص التغذوي في عام 2020 (768 مليونًا)، يعيش أكثر من النصف (418 مليونًا) في آسيا وأكثر من الثلث (282 مليونًا) في أفريقيا، فيما تضم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حوالي 8 في المائة منه (60 مليونًا 2020.

وقد تزايد معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم (بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي)، إذ ارتفع من 22.6 في المائة في عام 2014 إلى 26.6 في المائة في عام 2019.

ونتيجة لذلك، تعذر على حوالي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم الحصول على غذاءٍ كافٍ في عام 2020، وهو ما يمثّل زيادة قدرها 320 مليون شخص في غضون سنة واحدة فقط، من 2.05 إلى 2.37 مليار شخص.

وعانى زهاء 40 في المائة من هؤلاء الأشخاص -11.9 في المائة من سكان العالم، أو 928 مليون شخص تقريبًا- من انعدام الأمن الغذائي عند مستويات شديدة. وقد عانى قرابة 148 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

وسُجّلت الزيادات الأكبر في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين عامي 2019 و2020 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (9 نقاط مئوية) وأفريقيا (5.4 نقاط مئوية) مقابل زيادة قدرها 3.1 نقطة مئوية في آسيا. وحتى في أمريكا الشمالية وأوروبا اللتين تُسجَّل فيهما أدنى معدلات انعدام الأمن الغذائي، زاد معدل انتشار هذا الأخير للمرّة الأولى منذ أن بدأ جمع بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2014.

وعلى المستوى العالمي، اتسّعت الفجوة بين الجنسين، في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بقدر أكبر، خلال العام الذي تفشت فيها جائحة كوفيد-19، حيث كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2020 بين النساء أعلى بنسبة 10 في المائة منه بين الرجال قياسًا إلى 6 في المائة في عام 2019. فقد عانى 149.2 مليون (22.0 في المائة) طفل في العالم دون الخامسة من العمر من التقزم (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1-1-2) في عام 2020.

وفي عام 2020، عانى 45.4 ملايين طفل دون الخامسة من العمر (6.7 في المائة) من الهزال، وكان ربعهم تقريبًا يعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأكثر من نصفهم في آسيا الجنوبية التي تعدّ الإقليم الفرعي الذي يُسجّل فيه أعلى معدل انتشار للهزال -أكثر من 14 في المائة-.

وفي السنة نفسها، عانى حوالي 5.7 في المائة (38.9 ملايين) من الأطفال دون الخامسة من العمر من الوزن الزائد، فيما الاتجاهات السائدة الآن في بعض الأقاليم والعديد من السياقات آخذة في الارتفاع.

ويتواصل تزايد معدلات السمنة لدى البالغين، إذ ارتفع معدل انتشارها العالمي من 11.7 في المائة في عام 2012 إلى 13.1 في المائة في عام 2016.

وعانت ولادة من أصل سبع ولادات حيّة، أو 20.5 مليون (14.6 في المائة) طفل في العالم، من الوزن المنخفض عند الولادة في عام 2015، ويواجه المواليد الجدد الذين يعانون من الوزن المنخفض عند الولادة خطرًا أكبر للوفاة في أول 28 يومًا من الحياة.

وكانت حوالي امرأة واحدة من أصل ثلاث نساء (29.9 في المائة) في سن الإنجاب في العالم لا تزال تعاني من فقر الدم في عام 2019، ولم يتم إحراز أي تقدم في هذا المجال منذ عام 2012، وثمة تباينات كبيرة بين الأقاليم حيث أن معدل الانتشار في أفريقيا أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف منه في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ويسجل التقرير «ولئن كان يجري حاليًا إحراز تقدم على المستوى العالمي في ما يخص بعض أشكال سوء التغذية، فالعالم لا يسير في المسار الصحيح لبلوغ المقاصد الخاصة بأي مؤشر من مؤشرات التغذية بحلول عام 2030. وإن معدلات التقدم الحالية في ما يتعلق بتقزم الأطفال والرضاعة الطبيعية الخالصة والوزن المنخفض عند الولادة غير كافية، فيما لا يسجّل أي تقدم (لا تقدّم) في ما يخص الوزن الزائد لدى الأطفال وهزال الأطفال وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب والسمنة لدى البالغين أو أنّ الوضع يزداد سوءًا.

وسيكون من الصعب التنبؤ بمسار السنوات القادمة في ظلّ استمرار انكشاف الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار التي تنطوي عليها جائحة كوفيد-19. ولا تزال الأدلة نادرة بشأن الآثار الفعلية للجائحة على مختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك على معدل انتشار التقزم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال، والسمنة لدى البالغين، وفقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب، والوزن المنخفض عند الولادة، والرضاعة الطبيعية الخالصة.

- المسارات المستقبلية في مجال الأمن الغذائي والتغذية:

يقترح التقرير ستة مسارات للتصدي للأسباب الرئيسية الكامنة وراء انتشارعوامل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وهذه المسارات هي:

- دمج السياسات المتصلة بالمساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات؛

- توسيع نطاق القدرة على الصمود في وجه المناخ في النظم الغذائية؛
- تعزيز قدرة الأشخاص الأكثر ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية؛
- التدخل على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية؛
- التصدي للفقر وأوجه عدم المساواة الهيكلي، وضمان أن تكون التدخلات مراعية لمصالح الفقراء وشاملة؛
- تعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلك من أجل الترويج لأنماط غذائية ذات آثار إيجابية على صحة الإنسان والبيئة.

يتوقف أداء النظم الغذائية على مدى اتساقها وتفاعلها مع نظم أخرى عدة، منها على وجه الخصوص النظم الزراعية والغذائية الأوسع نطاقًا، إضافةً إلى النظم البيئية والصحية ونظم الحماية الاجتماعية.

وتضطلع نظم أخرى، مثل نظم التعليم، بدور حاسم في النظام الغذائي، بدءًا من توفير الوجبات المدرسية المغذية، وتوفير المعارف والمهارات الضرورية في إنتاج الأغذية، وصولاً إلى تثقيف الأطفال في سنّ المدرسة على التغذية وتوعية المستهلكين بشأن تقليل الآثار السلبية لاستهلاك الأغذية على صحة الإنسان والبيئة.

وتكتسي النظم الصحية وخدماتها أهمية حيوية لضمان أن يكون الأشخاص قادرين على استهلاك الأغذية واستخدام المغذيات الضرورية لصحتهم ورفاههم. ويمكن أن تحدث النظم الغذائية آثارًا إيجابية وسلبية، على السواء، على صحة الإنسان، من خلال مسارات مترابطة متعددة، تتأثر بعوامل ناشئة من داخل النظم الغذائية وخارجها، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحدّدة للصحة.

وقد شكّلت الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية أدوات فعالة لتعزيز إمكانية حصول الأشخاص على أغذية مغذية، بما في ذلك خلال تفشي جائحة كوفيد-19. والأهم أن الحماية الاجتماعية هي أكثر من استجابة في الأجل القصير لحالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد. ويمكن للحماية الاجتماعية، عندما تكون محددة الأهداف على نحو جيّد ويمكن التنبؤ بها، أن تدعم الأسر المعيشية في المشاركة في أنشطة اقتصادية جديدة، والاستفادة من الفرص التي تتيحها الديناميكية الاقتصادية المستمرة للنظم الغذائية ممّا يؤدي إلى تحسينات طويلة الأجل في الحصول على أنماط غذائية صحية.

ويتطلّب التنفيذ الفعال والكفء لحافظات السياسات والاستثمارات وجود بيئة مواتية لآليات الحوكمة والمؤسسات، تسهّل التشاور بين القطاعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين. كما أنه من الأهمية بمكان النهوض بتوافر التكنولوجيات والبيانات والحلول المبتكرة لتسريع وتيرة تحوّل النظم الغذائية، مع العمل، بموازاة ذلك، على ضمان تقليل المقايضات الممكنة إلى حدّها الأدنى نتيجة العملية التحوّلية.

ويستوجب النجاح في تحويل النظم الغذائية، بما يوفّر قدرة أكبر على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية للجميع، التي يتمّ إنتاجها على نحو مستدام، ومع تحسين القدرة على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية المحددة، تسخير الحلول التي تصب في مصلحة الجميع بشكل كامل.

الفصل الثاني

1 - الإطار المرجعي الوطني

2 - سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذوي بالمغرب

- مخطط المغرب الأخضر
- مخطط الجيل الأخضر
- مخطط أليوتيس
- الاستراتيجية الوطنية للتغذية

3 - الآليات الوطنية للأمن الغذائي

4 - سلاسل الإنتاج

5 - المؤشرات الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

1 - الإطار المرجعي الوطني

تتوفر بلادنا على ترسانة مرجعية متقدمة ذات الصلة بالأمن الغذائي في أبعاده المختلفة، وإذا كانت هذه الترسانة تمكننا من استجلاء التطور الحاصل في التعاطي مع هذا الموضوع، سواء في مضامينه ومرتكزاته، فإنها تترجم حرص المملكة المغربية على التفاعل المتجدد مع مختلف التطورات المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي، سواء في أبعاده الدولية أو في متطلباته الوطنية.

وإذا كانت الوثيقة الدستورية تعكس الاحتكام لمنظومة حقوق الإنسان بما تحمله من قيم فضلى، وبما تكثفه من مضامين حقوقية متقدمة في أبعادها السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والمجتمعية والتنموية ، فإنها تفرد للأمن الغذائي، بشكل مباشر أو غير مباشر، مواد هامة ترتبط بالمنظومة الغذائية والتغذوية، من قبيل الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والتضامن التعاضدي، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة، ومعالجة الأوضاع الهشة للنساء والأمهات، والأطفال والأشخاص المسنين، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة.

وبالمقابل، فان الرسائل المرجعية للخطب الملكية ذات الصلة بموضوع الأمن الغذائي تترجم الحس الاستباقي للمملكة في تأطير وتوجيه السياسات العمومية والاستراتيجيات الوطنية بما يضمن الاستجابة لشروط تحقيق ديمومة الأمن الغذائي، ومستلزمات السيادة الغذائية. ناهيك عن الانخراط الفاعل لبلادنا في المنظومة الأممية، والقارية بما يعنيه ذلك من انتصار لقواعد التعاون المشترك والتضامن الدولي في مسألة الأمن الغذائي.

لقد توقفت الرسائل والخطب الملكية، في مناسبات وطنية ودولية، على قضايا المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، بتلازماته الغذائية والصحية والطاقية، وقضايا التنمية الفلاحية، وحماية البيئة، وتنمية نسيج الموارد الطبيعية، والتصدي للمخاطر التي تهدد المجال الطبيعي...، كما عملت بحس استباقي على تنبيه ضمير المجموعة الدولية للضغوط التي يفرضها الطلب المتزايد على المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية، والارتفاع المهول لسعر الطاقة الذي يزيد من حدة المخاطر المحدقة بالنمو والاستقرار.

واليوم تتأكد الرؤية الاستباقية للمملكة المغربية بتوقعاتها للمخاطر التي تهدد الأمن الغذائي مع التطورات التي شهدها العالم بسبب جائحة كوفيد19، وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية، والمخاطر البيئية المتجددة.

إن عرضنا للأدبيات المرجعية الوطنية، في مستوياتها المختلفة، استلزم أيضا استعراض بعض أوراش التفكير الاستراتيجي في مسألة الأمن الغذائي. وهو ما نستعرضه من خلال توقفنا أيضا على وثيقة «تقرير الخمسينية» التي شكلت إحدى أهم المراجع التي تنبهت لأسئلة الأمن الغذائي من خلال تناول معضلة الفقر، والسياسة المائية، والموارد الطبيعية.

كما نستعرض الخطوط العريضة لوثيقة «النموذج التنموي الجديد» باعتبارها وثيقة مستقبلية تترجم خلاصات الحوار الوطني مع مختلف الفاعلين لاستشراف أفاق المغرب الجديد، بعد أن تم الإقرار الرسمي بأن النموذج التنموي القديم قد استنفد مداه. وهو ما يعني أن الاستراتيجيات المتضمنة في هذه الوثيقة تشكل في أبعادها المختلفة موضوعا راهنا في جدول الأمن الغذائي الاستراتيجي، بما تحمله من توصيات بالغة الأهمية في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتنوع البيولوجي للنظم البيئية، والثروات البحرية، والموارد المائية.

وتفاعلا مع رهانات الألفية الجديدة، في أبعادها الدولية والوطنية نستعرض وثيقتين منفصلتين في الزمن، ومترابطتين في المرامي. تتعلق الأولى بالتقرير المتعلق ب «أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة» (2009) والتقرير الوطني حول الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة (2020).

1 - الدستـور:

الفصل 31	تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في: – العلاج والعناية الصحية؛ – الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ – الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ (...) – التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛ – السكن اللائق؛ (...) – الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛ – التنمية المستدامة.
الفصل 34	تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي: – معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها؛ – إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أوعقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.
الفصل 35	(...) تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة، والتنافس الحر. كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة. تسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا.
الفصل 40	على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.

2 - الرسائل والخطب الملكية:

الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 8 أكتوبر 2021

(... وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد...).

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى أشغال «منتدى كرانس مونتانا» بالداخلة بتاريخ 17 مارس 2017

(...إن التعاون جنوب جنوب الذي يستند إلى ثقافة التقاسم والتضامن، هو الآلية التي تمكن بلداننا من تبادل مباشر وفوري لخبراتنا، وتطوير متجانس لتجاربنا الميدانية، واستغلال أمثل لتكاملاتنا، وتوسيع أسواقنا الوطنية، وفتح فرص لاستثمار ناجع ومفيد، وتحقيق تنمية بشرية فعالة، في إطار السيادة الوطنية والاحترام المتبادل، على قدم المساواة بيننا....

أما على المستوى القاري، وعلى هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) المنعقد في مدينة مراكش؛ فقد دعونا لعقد «قمة العمل الإفريقية»، لمواجهة إشكالات التحديات المناخية التي تواجه إفريقيا، ومن أجل بلوغ تنمية مستدامة تحمي مواردنا الطبيعية.

وفي نطاق التفويض الذي أناطتني به القمة، فإني أواكب عن كثب، كل المبادرات العملية التي من شأنها أن تشكل نواة لعملنا الجماعي في هذا الميدان.

ونخص بالذكر، المشاريع الجهوية الطموحة التي تعنى بها اللجان المخصصة لتنمية الساحل، وخصوصا بحيرة تشاد، والنهوض بحوض نهر الكونغو، ورعاية خصوصيات الدول الجزرية، أو المبادرات البناءة المخصصة لمواضيع قطاعية استراتيجية، كتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، وحل إشكالية الطاقة..)

الرسالة الملكية السامية الموجهة لأشغال المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»

(...لم يعد يخفى على أحد منا، ما يكتسيه موضوع توفير التغذية وتحقيق الأمن الغذائي لكل الشعوب من أهمية قصوى في عالم اليوم، فالأرقام الإحصائية الواردة في التقارير ذات الصلة تؤكد أن ما يناهز 850 مليون شخص يعانون اليوم من سوء التغذية، من بينهم 170 مليون طفل دون سن الخامسة. وأن ثلث القارة الإفريقية يعاني من انعدام الأمن الغذائي.

لذلك، يتعين رفع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة لا تقل عن 70 بالمائة، خلال العقود المقبلة، من أجل مواكبة وتيرة النمو الديمغرافي، فالرهان الحقيقي الذي يجب كسبه اليوم، هو ضمان التغذية السليمة والمتوازنة لجميع الشعوب، وذلك بتحقيق تنمية مستدامة وفعالة، والتعاون في المجالين الغذائي والطاقي. وهذا هو التوجه الذي اخترناه لبلدنا، اقتناعا منا بضرورته وإيمانا بنجاعته.

فمنذ سنة 2008، وجهنا حكومتنا لإطلاق مشروع المغرب الأخضر، باعتباره استراتيجية وطنية، هدفها تحقيق تنمية فلاحية طموحة، تقوم على أساس جعل القطاع الفلاحي بالمغرب من أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك بالانتقال من ممارسة زراعة تقليدية، إلى ممارسة عصرية أكثر ملاءمة لجميع الفئات والجهات، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، وإدماج زراعة الأراضي الصغيرة في النسيج الوطني، بالاعتماد على نماذج التجميع التي برهنت على نجاعتها، متوخين من هذا المشروع الرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف، بدون إقصاء أي نوع من أنواع الزراعات، مع الأخذ بمتطلبات

التنمية المستدامة، كالحفاظ على مياه السقي، وترشيد استخدام الأسمدة، وتحيين المعايير البيئية.

وبموازاة هذه الاستراتيجية، حرصنا على دعم البرامج الوطنية في مجال التشجير، وتحويل بعض الاراضي إلى بساتين، حيث يتم غرس 13 مليون شجرة سنويا للحفاظ على التربة، وتعزيز قدراتنا على احتجاز غازات ثاني أوكسيد الكاربون، وتقليص مخاطر الفيضانات وانجراف التربة في المناطق الجبلية، إلى جانب إحداث أحواض مائية إضافية لحماية مخزونات السدود، التي يبلغ عددها في المغرب اليوم 130 سدا مشغلا، فضلا عن تلك التي هي في طور البناء.

وفي سابقة من نوعها على الصعيد العالمي قمنا بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان. وهي مؤسسة تهتم بمحاربة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته في مناطق الواحات.

وفي سياق النهوض بالفلاحة الوطنية، عمل المغرب على إحداث المعرض الدولي للفلاحة بمدينة مكناس منذ سنة 2005. هذا المعرض الذي أصبح يشكل ملتقى دوليا، أمه هذه السنة أزيد من 800 ألف زائر. فكان معرضا لتبادل الأفكار والتجارب بامتياز.

وفي هذا الصدد، تم إرساء تعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة، من أجل تطوير الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة في المغرب، على مستوى تقنيات الإنتاج والتحكم في الموارد المائية، والحفاظ على البيئة...).

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى مؤتمر روما حول الأمن الغذائي العالمي
بتاريخ 04 يونيو 2008

(... وها نحن نجتمع اليوم، بعاصمتها روما، بعد مضي قرابة اثنتي عشرة سنة، على انعقاد القمة العالمية للتغذية، التي مكنت من المصادقة على إعلان روما، وكذا على مخطط عمل يستهدف القضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم، وضمان أمن غذائي مستديم للجميع.

وإن انعقاد هذا المؤتمر رفيع المستوى، حول الأمن الغذائي العالمي، ليعد تعبيراً صادقا عن انشغال ضمير المجموعة الدولية، وشعورها بالأهمية المتزايدة، للعمل على توفير تغذية كافية، سليمة ومتوازنة، باعتبارها أساسا للتنمية، والاستقرار الاجتماعي والعيش الحر الكريم.

ويلتئم هذا المؤتمر في ظرفية عصيبة، متسمة بالضغوط القوية التي يفرضها الطلب على المواد الغذائية الأساسية، في السوق العالمية، والارتفاع المهول لسعر الطاقة، الذي يزيد من حدة المخاطر المحدقة بالنمو والاستقرار، خاصة في البلدان غير المنتجة للبترول التي تعاني بشدة، من آثار الجفاف والتصحر، وندرة الموارد المائية، ولاسيما بمنطقة الساحل الإفريقية والضفة الجنوبية المتوسطية، اللتين ينتمي إليهما المغرب...

(...وأمام هذه الأوضاع والتحولات الخطيرة، فإن مؤتمرنا، يشكل فرصة مواتية، لاتخاذ التدابير الاستعجالية للحد من آثارها، ووضع استراتيجية شمولية لمعالجة مسبباتها وجذورها العميقة، وذلكم هو النهج الذي يسير عليه المغرب في سياساته الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة المملكة المغربية مؤخرا، بتوجيه من جلالتنا، «مخطط المغرب الأخضر» كاستراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية طموحة. ويعد هذا المخطط برنامجا براغماتيا لتحقيق تنمية سريعة للفلاحة المغربية وناتج خام إضافي سنوي، في مستوى إمكانات بلادنا.

إن هذا المخطط يرمي إلى جعل القطاع الفلاحي أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني على مدى خمسة عشرة سنة، وذلك بالانتقال من التصور التقليدي الذي كان يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية إلى منظور استراتيجي يلائم جميع الفئات والجهات، عبر تجديد نسيج الفاعلين وإعادة هيكلته بتشجيع الاستثمار الخاص والاعتماد على نماذج «التجميع»، التي برهنت على نجاعتها ونجاحها على الصعيدين الوطني والدولي.

وإننا لنتوخى أن تكون لهذا المخطط انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، تتمثل بالأساس في إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات، وخلق فرص عمل إضافية، والرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

وللتصدي لمضاعفات الاختلالات المناخية، التي تؤثر سلبا على المحصول الزراعي، أحدثنا صندوقا وطنيا للتضامن القطاعي والتنمية القروية. كما اتخذنا تدابير جبائية، بتخفيض الرسوم إلى أدنى حد ممكن، على استيراد الحبوب باعتبارها الغذاء الرئيسي لعموم الشعب المغربي.

وبموازاة ذلك، حرصنا على تدعيم البرامج الوطنية، في مجال التشجير وإحداث أحواض مائية إضافية، لحماية مخزونات السدود. فضلا عن اعتماد بلادنا منذ منتصف التسعينات استراتيجية ومخطط عمل وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، بهدف ضمان أمن غذائي مستدام، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية.

وللإسراع بوتيرة تنميتنا، ولاسيما بالمناطق القروية المتضررة من الجفاف والهشاشة أطلقنا منذ ثلاث سنوات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. وذلك من خلال مشاريع تنموية ملموسة. وانخراطا في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات القانونية الدولية، في مجال البيئة والأمن الغذائي، صادق المغرب منذ سنة 1995، على اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. كما احتضنت بلادنا سنة 2001، المؤتمر السابع لأطراف هذه الاتفاقية، الذي أفضى إلى دخول بروتوكول كيوطو حيز التنفيذ...

إن ضمان الأمن الغذائي للجميع، ومواجهة التغيرات المناخية تحديان لا يمكن للمجتمع الدولي رفعهما، إلا بتعزيز التضامن الدولي، وجعل التعاون شمال - جنوب أوسع نطاقا، والتعاون جنوب - جنوب أكثر نجاعة.

وفي هذا الإطار، يدعو المغرب إلى إحداث صندوق متعدد الأطراف، يستهدف تقوية الكفاءات، ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية بشروط تفضيلية، وكذا تمويل إجراءات التعامل مع الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية...).

الرسالة الملكية السامية الموجهة للمنتدى الدولي حول الفلاحة بمكناس
بتاريخ 04 فبراير 2005

(...لذلك فإن سياستنا الفلاحية تتميز بطابع الاستمرارية، والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي والاندماج في السوق العالمية في آن واحد، وذلك من خلال إنجاز برامج هيكلية لتهيئة المنشآت المائية وإعادة تأهيل القطاع العقاري، واستثمار المناطق الفلاحية البورية، وعدد من المشاريع التنموية المندمجة، الرامية إلى تحسين المردودية والنهوض بالأوضاع المعيشية للأهالي، الذين يعيشون في الفضاءات الزراعية والمناطق القروية...).

إن التحدي الناجم عن الاختلالات التي تحدثها التقلبات المناخية وتعدد المخاطر والآفات التي تهدد فضاءاتنا ومحاصيلنا الزراعية كزحف الجراد، يستحثنا على تفعيل

استراتيجيات جديدة للتحكم في المخاطر المحتملة وعلى الاستثمار الأفضل للموارد المتاحة.

ونفس الأمر ينطبق على حماية البيئة والمحافظة على النظم البيئية الفلاحية والغابوية والرعوية. وكلها قضايا تستدعي العمل بمبادئ التنمية المستدامة بشكل ملموس.

لذا، فإننا نعتبر أن للقضايا الفلاحية بعدا دوليا متعدد الأطراف. ومن هذا المنطلق، لا يجوز التغاضي عن الفضاءات المعوزة وتركها عرضة للإهمال، أو خاضعة لمنطق السوق والمصالح التجارية الصرفة، دون العمل على وضع آليات فعالة للضبط وإقامة علاقة متوازنة بين إكراهات النشاط التجاري ومتطلبات التنمية، والتوفيق بين مستلزمات التبادل التجاري ومبادئ الإنصاف...).

3 - تقرير الخمسينية:

سجل تقرير الخمسينية أن الرفع من مستوى التنمية البشرية ببلادنا يبقى رهينا بالقضاء على آفة الفقر المستشرية. صحيح أن نسبة الفقر، التي كانت تتجاوز 50% سنة 1960، قد تراجعت بشكل ملحوظ، لتنحصر في 14,2%، إلا أنه، بالنظر للنمو الديموغرافي فإن العدد المطلق للفقراء حسب التقرير نفسه استقر في خمسة ملايين، في المعدل المتوسط، من بينهم ثلاثة أرباع من الفقراء يتواجدون بالعالم القروي.

كما أشار التقرير بأن «المكافحة المنهجة للفقر، تعتبر حديثة العهد، في السياسات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه السياسات تظل غير كافية وغير مراعية لمبدأ تعزيز قدرات الأفراد، لكي يضطلعوا بمسؤولياتهم الذاتية، بشكل مستديم».

ومن جانب آخر، يتوقف التقرير عند السياسة المائية المعتمدة ببلادنا، مشيرا أنه «منذ حصوله على الاستقلال، نهج المغرب سياسة قوية ودينامية في مجال الماء بهدف التغلب على الهشاشة المترتبة عن التقلبات المناخية، وذلك من خلال التحكم في المياه وتخزينها، إبان السنوات المطيرة، لمواجهة الحاجة الناجمة عن سنوات الجفاف». وقد تمثل التحدي آنذاك، الذي تم رفعه عمليا سنة 1998، في السعي إلى سقي المليون هكتار مع نهاية القرن الماضي.

إن سياسة السدود، التي أعطى انطلاقتها الملك الحسن الثاني، مكنت المغرب من ضمان أمنه المائي والغذائي وتحسين مداخيل الفلاحين بالمناطق السقوية، وتكثيف

وتنويع الإنتاج الفلاحي وتنمية الصادرات. وفضلا عن هذا الجانب المتعلق بتعبئة الموارد المائية، الذي يعد إحدى النجاحات الحقيقية للمملكة، فان مآل المياه العادمة وتلوث المياه شهدا، خلال هذه الفترة، اهتماما ونجاحا أقل. ومن بين الانعكاسات السلبية يلاحظ التدهور الذي عرفته جودة المياه في الأنهار والسدود والفرشات الباطنية، التي زادت حدتها خلال العقدين الأخيرين، مما حد من حجم الموارد المائية.

ولقد تطلب الأمر انتظار سنة 1995 من أجل إصدار **قانون الماء**. وهو القانون الذي يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها «ضمان وحدة مصادر المياه وتدبيرها بكيفية مندمجة وغير ممركزة، بحسب حوض مائي، مع الحرص على جعل التدبير تشاركيا مع المستعملين، والتحكم في الاستهلاك واقتصاد هذا المورد». ومنذ ذلك الحين، أصبح تدبير الطلب مبدأ موجها للسياسة العمومية للماء، فقد بذلت جهود لتقليص الطلب، أتت أكلها نسبيا على مستوى الماء الشروب. وقد كان من الممكن بلوغ هذه النتائج، بفضل إدخال نظام التسعيرة، بحسب مستوى الاستهلاك، إلى جانب الجهود التي بذلت في مجال السقي، باعتباره يشكل القطاع الأكثر استهلاكا للمياه، إلا أن هذه النتائج تبقى مع ذلك دون المستوى المطلوب.

أما على مستوى الأراضي والغابات، يشير التقرير أن «المساحات المزروعة والقابلة للزراعة، وجميع المناطق الخضراء، ولاسيما منها الغابات تعرضت لزحف طبيعي خطير، من قبيل انجراف التربة والتصحّر والحرائق». كما عانت هذه الموارد من أشكال الاستغلال المفرط للمراعي، والاقتلاع غير المعقلن للغابات، والتوسع العمراني.

وهكذا، يضطرّ سكّان البادية -الذين يفتقرون، في معظم الأحيان، إلى البنيات التحتية الأساسية، ويعانون من مستوى عيش متدنّي، ويقطنون بمناطق هشة - إلى استغلال الموارد الطبيعية، في حياتهم اليومية. تضاف إلى ذلك الظروف المناخية جد المتقلبة، التي يمكن أن تؤدّي إلى حدوث اختلال في توازن الأنظمة الطبيعية، وإلى اضطرابات بيئية، قد تلحق بالطبيعة أضرارا عميقة، لا يمكن إصلاحها.

ويلاحظ أنّ استنزاف الموارد الطبيعية، الذي تجاوز حدود قابليتها للتجدد، لم يكن ليحلّ مشكلة الفقر، وإنّما زادَ من استفحالها، إما باستنفاذ هذه الموارد أو باستهلاكها المفرط. وفي ارتباط بذلك، كثيرا ما يحصل تضارب بين المصالح المباشرة للأفراد (المستعملين) وبين مصالح الجماعة، ممّا يؤدي إلى حدوث تعارض بين الطّرفين، يفضي بدوره إلى نزاع من نوع آخر، بين المستعملين والإدارة.

وعندما يكون الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية هو وسيلة العيش الوحيدة، في غياب مصادر رزق أخرى، فإن هذا النوع من التدبير، في إطار التعارض يصبح غير فاعل، بالنسبة لحالة الموارد، وغير مجد ولا قابل للتطبيق في وجه المستعملين، في جانبه الزجري. وبصفة عامة، يمكن القول بأن الاستغلال المفرط للموارد المائية والسمكية، والضرر الذي يلحق بجودتها، والمبالغة في أساليب الرعي، وحرث الأراضي الهامشية، وتوسيع المدار الحضري، على حساب الأراضي ذات المردودية الفلاحية كلها تعبيرات لسوء تحكيم يرجح الاعتبارات قصيرة الأمد، تحكيم يبدو وكأنه تحقق من حدة المشاكل الآنية، لكن هذه المشاكل لا تزيد إلا تعقيدا، على المدى البعيد. لذلك، فوحدها الرؤى والممارسات المندمجة ذات البعد الترابي، والقائمة على التنسيق بين القطاعات، والتي تأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة وتتوقع الأخطار، على المدى البعيد، هي الكفيلة بالإسهام في حماية الموارد الطبيعية للبلاد، ولاسيما منها تلك التي لا يمكن تجديدها.

4- أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة:

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط التقرير الوطني 2009 المتعلق ب «أهداف الألفية من أجل التنمية»، وتضمن التقرير ثمانية أهداف تتعلق ب:

- التقليص من الفقر المدقع والجوع؛
- ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع؛
- النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء؛
- تخفيض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات؛
- تحسين صحة الأم؛
- مكافحة مرض فقدان المناعة وحمى المستنقعات؛
- ضمان تنمية مستدامة؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

كما تضمن التقرير ملحقين يتعلقان بأثر الأزمة العالمية والتغيرات المناخية على أهداف الألفية للتنمية بالمغرب.

وأشار التقرير أن معدل الفقر النسبي انتقل من 16,3% سنة 1998 إلى 8,8% سنة 2008.

ويتوقف التقرير عند المقارنة بين العشريتين الأخيرتين على بعض المؤشرات، من ضمنها أن متوسط النمو الاقتصادي انتقل من 2,2% إلى 4,4%، فيما انتقل هذا النمو (دون احتساب القطاع الأولي) من 3,0% إلى 4,8%.

وارتفع الطلب الداخلي بمتوسط سنوي بلغ 5,1% عوض 2,4%. وانتقل معدل الاستثمار الإجمالي من 24,8% سنة 1999، إلى 32,6% سنة 2009.

كما سجل معدل البطالة بدوره تراجعا من 13,8% سنة 1999 إلى 9,1% سنة 2009، وسجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا ب 4,3% كمتوسط سنوي و ب 5,6% انطلاقا من سنة 2003، وتحسنت القدرة الشرائية للأسر ب 2,4% سنويا نتيجة لتطور الدخل الفردي بوتيرة سنوية بلغت 4,3% والأسعار عند الاستهلاك ب 1,9%.

بالإضافة إلى ذلك، عرف ولوج السكان إلى الخدمات الأساسية تطورا بوتيرة متسارعة. فإذا كان الولوج إلى الكهرباء والماء قد تم تعميمه بالوسط الحضري، فإن معدله بالوسط القروي قد انتقل من 9,7% سنة 1994 إلى 83,9% سنة 2009 بالنسبة للكهرباء، ومن 14% إلى 90% بالنسبة للماء الصالح للشرب. أما في مجال التعليم، فقد انتقل المعدل الصافي لتمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و11 سنة من 73% إلى 96% على المستوى الوطني، وتضاعف تقريبا بثلاث مرات بالوسط القروي، وبأربع مرات لدى الفتيات بهذا الوسط. وهكذا، انتقلت نسبة الإناث إلى الذكور بالتعليم الابتدائي من 66% إلى 89%، وتضاعف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالعالم القروي بأكثر من مرتين.

كما انتقل أمل الحياة عند الولادة من 65,5 سنة في 1988 إلى 72,9 سنة في 2009. ويشكل هذا التطور مؤشرا على التقدم الحاصل في **مجالي التغذية والصحة العمومية**.

وبناء على وتيرة هذه الانجازات، يتوقع، حسب التقييم بطريقة الإسقاطات المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن المغرب باستطاعته تحقيق أهداف الألفية للتنمية في أفق 2015.

وسنة 2015، ستنشر المندوبية السامية للتخطيط التقرير الوطني المعنون بـ«**المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة**». ويقدم التقرير المذكور الحصيلة الإجمالية لإنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية للفترة المرجعية 1990-2015. كما يقوم بتسليط الضوء على أهم التحديات التي يواجهها المغرب، وأولوياته لما بعد سنة 2015. وتشير منهجية إعداد التقرير أنه ارتكز على معطيات محينة على ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والبحث الوطني الديمغرافي لسنة 2010.

ويصرح التقرير بأن المغرب كان «قادرا على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية في أفق 2015، وقد تم تحقيق هذه الأهداف بكيفية شبه كاملة أو هي في طريقها إلى التحقيق في ذلك الأفق».

وحسب المعطيات الواردة في التقرير فإن:

- مستوى عيش السكان تحسن بنسبة 3،3 بالمائة بين 2001 و2014؛

• مستوى التفاوتات انخفض بنسبة 4.7 بالمائة على المستوى الوطني (حسب مؤشر GINI)؛

ويشير التقرير بأن التحسن الإجمالي لمستويات العيش وتقلص التفاوتات الاجتماعية ساهم «في تقليص الفقر والهشاشة بشكل ملموس». وأنه تم «القضاء عمليا، على الفقر المدقع». كما أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد (حسب مقاربة أكسفورد) بلغت 6% على الصعيد الوطني.

- الفقر المدقع:

قلص المغرب نسبة الفقر الذي يقاس بدولار أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية في اليوم الواحد لكل فرد من 3.5 بالمائة سنة 1985 إلى مستوى يكاد يكون غير ذي أهمية من الناحية الإحصائية (ما يقارب الصفر) في 2014.

- القضاء على الجوع:

تم تقليص نسبة الأشخاص الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية الذي يقاس بمعدل الفقر الغذائي. (عتبة الفقر الغذائي هي تكلفة مجموعة المواد والخدمات الغذائية التي تضمن توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة وفق المعايير الموصى بها من قبل منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. تم وضع الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية للفرد في اليوم من خلال تطبيق جدول الاحتياجات الطاقية الموصى بها على بنية السكان حسب الجنس والسن ووضعية النساء خلال الحمل والرضاعة). وقد تم تقليصها من 4.6 بالمائة سنة 1985 إلى 0.1 بالمائة سنة 2014، وفي نفس السنة، 0.6 بالمائة من ساكنة الوسط القروي كانوا يعانون من الفقر الغذائي، بينما تم القضاء عمليا على الجوع في المدن.

كما تم التقليص من انتشار نقص الوزن بنسبة 65.6 بالمائة، حيث إن الانخفاض المهم سجل ما بين 2003 و2011 ووصل إلى مستوى 3.1 بالمائة سنة 2011، متجاوزا بذلك القيمة المستهدفة في أفق 2015 لأهداف الألفية من أجل التنمية والمحددة في 4.5 بالمائة.

- الفقر المطلق:

تقلص معدل الفقر المطلق (المقاس بالعتبة الوطنية) خلال العشرية الأولى من هذا القرن ما بين 2000 و2010. حيث انتقل حسب التقرير من 15.3 بالمائة إلى 4.2 بالمائة على المستوى الوطني. ومن 7.6 بالمائة إلى 1.1 بالمائة بالوسط الحضري. ومن 25.1 بالمائة إلى 8.9 بالمائة بالوسط القروي.

ويسجل التقرير أن معدل الهشاشة انخفض على المستوى الوطني بأكثر من 40 بالمائة.

- الفقر النسبي:

ويشير التقرير كذلك أن الفقر النسبي انخفض مقاسا ب 60 بالمائة من وسيط نفقات الاستهلاك لكل فرد بين 1990 و2014، من 22 بالمائة إلى 18.8 بالمائة على الصعيد الوطني.

ويسجل التقرير بأن «الفقر في المغرب، مهما كانت عتبته، قد تقلص بشكل ملحوظ، ويؤكد هذا الاتجاه تراجع الفقر المتعدد الأبعاد».

- الفقر المتعدد الأبعاد:

اعتمادا على المقاربة التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية التي تدعى «أكسفورد» أو «ألكير- فوستير»، يصرح التقرير بأن «الفقر متعدد الأبعاد عرف انخفاضا سريعا في المغرب بين 1992و 2014، حيث انخفض ب 78.9 بالمائة على المستوى الوطني، وانتقل من 58.8 بالمائة إلى 6 بالمائة. ويسجل التقرير بأن المغرب يتجه نحو القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الوسط الحضري، أما في الوسط القروي، فانه يتجه نحو التقلص، بالرغم من أن أكثر من شخص من أصل 10 يعاني من الفقر متعدد الأبعاد».

- الفقر الذاتي:

اعتمادا على ما يسمى بسلم الرفاه حيث يتم تصنيف الأسر حسب اعتبارها الذاتي، يسجل التقرير بأن 42.3 بالمائة من المغاربة يعتبرون أنفسهم فقراء، 37.9 بالمائة منهم في الوسط الحضري و49 بالمائة في الوسط القروي..، ويعاني من الفقر الذاتي مجموع الطبقات الاجتماعية بمستويات مختلفة.

- الفقر النقدي:

ما بين سنة 1990و2014 انخفض الفقر النقدي بالمغرب. وحسب التقرير ذاته عرف الاستهلاك الفردي نموا كبيرا 3.3 بالمائة سنويا، حيث انتقل بالدرهم الثابت من 10286 درهم إلى 15609 درهما. ويشكل ارتفاع الاستهلاك إلى جانب انخفاض الفقر متعدد الأبعاد وانخفاض الفوارق الاجتماعية بين 2007 و2014 العامل الرئيسي لانخفاض الفقر المطلق خلال الفترة ذاتها.

ويشير التقرير إلى بعض العوامل التي ساهمت في تراجع الفقر في الفترة المذكورة إلى:

- ارتفاع حصة القطاعات الاجتماعية من الميزانية العامة ب 51.1 بالمائة بين سنتي 1994و 2014؛

- إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005. (ما بين 2005 و2010 تسجيل 3700 نشاطا مدرا للدخل لفائدة 5.2 مليون مستفيد)؛
- تعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2013؛
- إحداث صندوق التماسك الاجتماعي سنة 2012.

التقرير الوطني 2020 حول الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة:

تم إعداد هذا التقرير في إطار الاستعداد «للاستعراض الوطني الطوعي» الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي قررت المملكة المغربية أن تقدمه للمرة الثانية منذ سنة 2016، وذلك عند مشاركتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

ويقدم تقرير المملكة مستوى تنفيذ بلادنا لأهداف التنمية المستدامة في 2020 ومدى تطورها في أفق 2030. ويندرج هذا التقرير في إطار أحكام الفقرتين 79 و84 من القرار 1/70 بشأن برنامج التنمية المستدامة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 شتنبر 2015 والذي التزم به المغرب، على غرار دول المجتمع الدولي الأخرى.

كما يقدم التقرير عرضا حول انجازات المغرب بالنسبة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ولبرنامج التنمية المستدامة 2015- 2030، كما يقدم تقييما عاما لسيناريوهات تطورها في أفق 2030.

ويتعلق الأمر ب:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله؛
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
4. ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
5. تحقيق المساواة بين الجنسين،
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛

10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة؛
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة؛

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

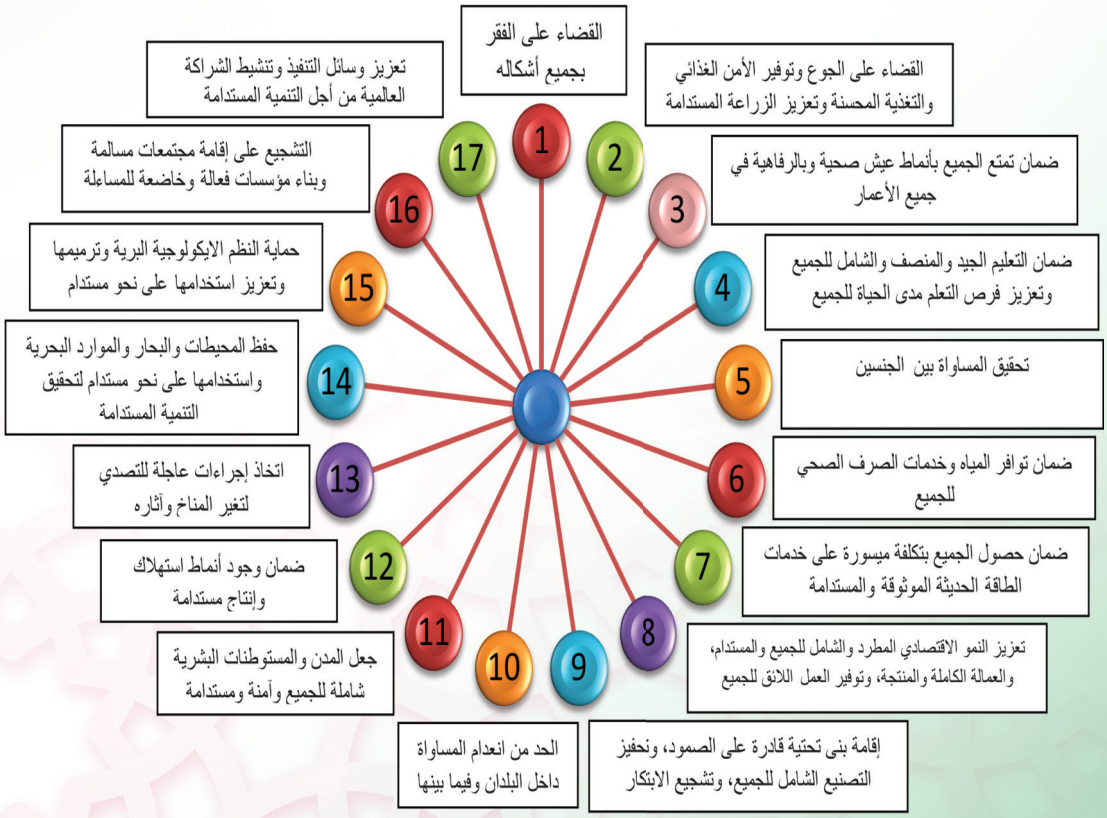

وعن حصيلة **انجازات أهداف التنمية المستدامة**، يميز التقرير بين ثلاث نقط:

- الغايات التي تم تحقيقها قبل 10 سنوات من المواعيد النهائية المحددة لها. ويتعلق الأمر بالقضاء على الجوع، وتقليص وفيات الأمهات والأطفال، وكذا تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المناصفة بين الجنسين في جميع الأسلاك الدراسية وتعميم الولوج إلى الماء والكهرباء،
- غايات سيتم تحقيقها قبل سنة 2030، ويهم هذا، على وجه الخصوص، مكافحة الفقر وتحسين تغذية الأطفال دون سن الخامسة، وتعميم التعليم في جميع الأسلاك الدراسية،
- غايات تمثل تحديات رئيسية وهي:

  - الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وتلك القائمة على النوع، وتعزيز النمو الاقتصادي، والشغل اللائق وخاصة لفائدة الشباب والنساء، والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والبري، ومكافحة آثار التغير المناخي.

وعلى مستوى الإنجازات المتعلقة بالهدف الثاني المرتبط بالقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، يسجل التقرير فيما يتعلق بمكافحة الجوع، انخفاض نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، والتي تبقى منعدمة في الوسط الحضري، من 0.9 بالمائة إلى 0.1 بالمائة على المستوى الوطني، ومن 2 بالمائة إلى 0.2 في الوسط القروي بين 2007 و2014.

وشهدت تغذية الأطفال دون سن الخامسة تحسنا مستمرا، حيث تم، بين 2004 و2018، تسجيل تقلص نقص الوزن من 10.2 بالمائة الى 2.9 بالمائة، وتراجع توقف النمو من 18.1 إلى 15.1 بالمائة (غير أنه ظل يمثل في الوسط القروي ضعفي ما هو عليه في الوسط الحضري (20.5 بالمائة مقابل 10.4 بالمائة). وانخفض الهزال من 9.3 بالمائة إلى 2.6 بالمائة.

وتطورت حصص المنتوجات الغذائية السنوية للفرد بمعدلات متفاوتة حسب المنتوج، من 16 بالمائة للحبوب، و18 بالمائة من الفواكه والخضر إلى 43 بالمائة للحوم البيضاء و31 بالمائة من اللحوم الحمراء.

5 - النموذج التنموي:

تسجل وثيقة النموذج التنموي الجديد في علاقتها بمسألة الأمن الغذائي أن البيئة، والموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، تتعرض لضغوطات قوية تحت تأثير التغير المناخي لكن أيضا تحت تأثير السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية التي لا تأخذ في الاعتبار، بشكل كاف، ضرورة استدامة الموارد والتوازن البيئي.

وقد نجم عن ضعف إدماج الإكراهات البيئية ضمن المشاريع والسياسات العمومية عدة مؤثرات خارجية سلبية بالغة الأثر حيث تقدر كلفتها، حسب عدة دراسات وطنية ودولية، في حدود3% من الناتج الداخلي الخام، كما أن الوضع المائي بالبلاد مقلق جدا.

ويعكس هذا الوضع الهشاشة القوية للمغرب إزاء التغير المناخي، لكن أيضا بسبب كيفية استعمال الماء التي لا تراعي ندرته. ويتعرض الساحل الذي يأوي أغلب الأنشطة الاقتصادية والبشرية للبلاد لظواهر مناخية حادة. وبالرغم من الرهانات التي يواجهها، فإن المبادرات التي قام بها المغرب قصد التكيف مع هذا الوضع تبقى محدودة، كما يشهد على ذلك التأخر الحاصل في إدراج التأثيرات البيئية ضمن المشاريع والبرامج العمومية أو التطوير البطيء للأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

واعتبارا لهذه المعطيات، فإن تفعيل التزامات بلادنا، ارتباطا بالجدول الزمني لمنظمة الأمم المتحدة المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، سيكون أمرا صعبا في غياب تحول حقيقي لمسار التنمية.

إن الوتيرة الحالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تجعل من الصعب بلوغ بعض الأهداف، ويتعلق الأمر أساسا بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وبإنعاش النمو الاقتصادي، وبتوفير العمل اللائق، خاصة للشباب والنساء، وبالحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة آثار تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، يشير **الخيار الاستراتيجي الرابع** إلى ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية. لهذا تم التركيز على **الاستدامة** باعتبارها قاعدة للتنمية، موازاة مع لزوم تثمين الرأسمال الطبيعي والمحافظة عليه للأجيال الحالية والقادمة. وتعتبر اللجنة أنه من الضروري دعم حكامة الموارد الطبيعية، من خلال الحرص على انسجام تدخلات مختلف الفاعلين في التفعيل العملي **للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**.

هذا، ويشير التقرير إلى ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تنمية الفلاحة، مع التركيز على التحول السريع نحو الزراعات التي تصمد أمام التغيرات المناخية وذات قيمة مضافة عالية. كما يدعو التقرير إلى جعل مسألة **الاستدامة** والتثمين في صلب الإستراتيجية الفلاحية عبر:

- الاستعمال الأمثل للموارد المائية بتفضيل توسيع المساحات المسقية لصالح الزراعات التي تساهم في ضمان **الأمن الغذائي الوطني**، وبالحرص على أن تقوم الزراعات التصديرية بتثمين الماء، أخذا بعين الاعتبار كلفته المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للدولة وللمجتمع؛
- ترشيد الاستهلاك الفلاحي للطاقة بالرفع من نسبة استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي، بواسطة الاستعمال الواسع لتقنيات الطاقة الشمسية في ضخ المياه؛
- حسن استغلال الإمكانات المتاحة في مجالي الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق اللذين من شأنهما خلق قيمة مضافة في جميع المجالات الترابية؛
- تبني إستراتيجية خاصة بالاقتصاد الأخضر، تطبق على الصعيد الترابي، من خلال ترجيح منطق الاقتصاد الدائري الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والإمكانات المحلية؛
- تطوير سلاسل الصناعات الخضراء في مجال الطاقات الشمسية والريحية والتطهير السائل وتدبير النفايات؛
- تطوير برامج التكوين الموجهة للمهن الخضراء والنهوض، عبر إجراءات تحفيزية ملائمة، بمبادرات البحث والابتكار يحملها الفاعلون في الميدان الأكاديمي والصناعي والمالي؛
- إدراج زراعة القنب الهندي الموجودة في بعض المناطق في إطار الاقتصاد الأخضر، وتوضيح الإطار القانوني لهذه الزراعة وتطوير منظومة للمواكبة، قادرة على تثمينها في إطار يخضع للمراقبة؛
- تربية الأحياء البحرية، تربية الطحالب، المنتجات الحيوية البحرية؛
- إرساء إجراءات تحفيزية لتسهيل الولوج إلى مدخات تربية الأحياء البحرية، ولمواكبة المستثمرين بدعم تقني ومالي ملائم، في ارتباط بأهداف محددة للاستثمار ولنقل المهارات وتطويرها؛
- وجوب حماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية للغابات باعتبارها رافعة أساسية لسياسة الاستدامة؛
- توسيع نطاق الشبكة الوطنية للمناطق المحمية، من أجل التوفيق بين حفظ التنوع البيولوجي واستعمال المجال الغابوي بطريقة مستدامة، بإعادة إحياء المنظومات البيئية الغابوية؛

• تشجيع التكوين في هذا الميدان ودعم عمليات البحث والتطوير التي تلائم خصوصيات مختلف المجالات الغابوية.

وارتباطا **بالخيار الاستراتيجي الخامس** المتعلق بالحفاظ على الموارد المائية، من خلال تثمين أفضل لها وتدبير أكثر صرامة لندرتها لفائدة الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، يعاني المغرب نقصا حادا في الموارد المائية، ما فتئ يتزايد، وتشكل ندرة المياه تهديدا مباشرا للتوازنات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لبلادنا، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة وكذا في المناطق التي يعتمد دخل ساكنتها بشكل كبير على الموارد المائية.

ومن هذا المنطلق، يعتبر مشكل المياه من بين المسائل المستعجلة التي يتعين معالجتها، وذلك من خلال **اعتماد مقاربة** تراعي ندرة الماء بشكل ممنهج، وتجعل مسألة الحفاظ عليه، على المدى الطويل، لفائدة الأجيال الحالية والقادمة، من بين الأولويات. ويقترح التقرير بهذا الخصوص **إنشاء وكالة وطنية لتدبير الماء**، حيث ستعوض هذه الوكالة اللجنة الوزارية للماء وستعمل على التقائية السياسات العمومية والقطاعية، مع تنزيلها جهويا حسب كل حوض مائي. كما يمكن تكليف هذه الوكالة بمعالجة مسألة المياه باتباع مقاربة متكاملة، من البداية إلى النهاية. وستتولى تحديد سبل توزيع موارد المياه، طبقا لتوجيهات المجلس الأعلى للماء والمناخ، وستقوم بالإعداد والمصادقة على تعريفة خدمات مختلف البنيات التحتية الموجهة إلى تعبئة وإنتاج ونقل المياه، وستشجع الوكالة، كذلك، على الاعتماد والاستعمال الفعلي لمعايير ومقاييس تعبئة وتجميع وجلب المياه الخام أو المعالجة بما يتلاءم مع الحفاظ على هذا المورد على الأمد البعيد، خاصة بالنسبة للقطاعات الأكثر استهلاكا للماء كالفلاحة والسياحة في بعض المناطق.

• تعزيز الشفافية بشأن تكلفة الموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، بدءا من تجميعها إلى غاية توزيعها، في إطار إصلاح عميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وجعل الفرعين «الماء» و«الكهرباء» مستقلين ماليا من خلال إلغاء المعادلة الضمنية للتعريفة على الماء والطاقة، وجعل نموذجهما المالي أكثر شفافية؛

• إدماج تكاليف البنيات التحتية لتعبئة الماء ضمن تكلفة هذا المورد، كشرط أساسي لوضع حد للوضعية الحالية المتسمة بمجانية خدمات السدود والسقي التي تؤدي إلى تقدير منخفض لتكلفة المورد المائي، وتتمثل هذه التوصية في جعل الخدمات المقدمة من طرف البنيات التحتية) تخزين المياه، خفض صبيب الوديان خلال الفيضانات، الطاقة

الكهرمائية) مؤدى عنها تدريجيا، مما سيمكن الجهات المكلفة بتدبير هذا المرفق من تحصيل مداخيل تساعدها على ضمان الصيانة والقيام بالاستثمارات اللازمة؛

- وضع تعريفة تعكس القيمة الحقيقية للمورد المائي، بغية ترشيد استعماله وحسن تدبير ندرته. فمراجعة هذه التعريفة ضرورية من أجل الحصول على الموارد الدائمة التي ستمكن من الاستثمار في تعبئة موارد جديدة، وفي الحفاظ على الموارد المتوفرة، فضلا عن محاربة ضياع المياه (تسربات، تبخر) وترشيد استعمالها؛
- وضع آليات للتشجيع على اقتصاد الماء اعتمادا على حصص للسقي تتناسب مع مساحات الاستغلال الفلاحي؛
- ترشيد استعمال المياه الجوفية، من خلال اعتماد أنماط الاستغلال التي تأخذ بعين الاعتبار قدرة تجديد الفرشات المائية؛
- تحلية مياه البحر من أجل توفير مصدر مكمل ومضمون للتزود بالماء في المدن الساحلية، وتوفير موارد مائية إضافية للمساحات المسقية والتقليل الملموس من هدر المياه؛
- معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة ومياه الأمطار، بصفة منتظمة، من أجل تلبية حاجيات المناطق المسقية، وتخفيف الضغط عن السدود. ويتطلب ذلك وضع إطار تنظيمي يسمح بالإدماج الفعلي للمياه المعالجة في تخطيط استغلال المياه وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالمعالجة، وتحديد تكاليف تتبع جودة المياه التي تمت معالجتها، إلى جانب مواصفات إعادة الاستعمال الآمن والصحي للمياه المعالجة، طبقا للمعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

2 - سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية بالمغرب

شكل موضوع الأمن الغذائي، ولايزال، هاجسا وطنيا في السياسات العمومية المنتهجة في العديد من القطاعات الهيكلية ببلادنا. وقد تقاطعت البرامج المنجزة في مرتكزاتها الأساسية في تفعيل الدعائم الاستراتيجية للمنظومة الغذائية والتغذوية على مستوى قطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والمياه والغابات، والصحة، من خلال **مخطط المغرب الأخضر** الذي تم إطلاقه سنة 2008، بغية تعزيز وزن الفلاحة في الاقتصاد الوطني، وتوطيد دعائم الديمومة الغذائية، واستدامة الموارد الطبيعية. **واستراتيجية اليوتيس** (2009) التي همت قطاع الصيد البحري، والتي استهدفت المحافظة على النظم البيئية البحرية، وزيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع، وتعزيز المنظومة الغذائية ببلادنا.

كما أطلق المغرب **الاستراتيجية الوطنية للتغذية** سنة 2011 لتحسين الحالة التغذوية للساكنة من خلال تحسين مؤشرات الحالة التغذوية للسكان، وتعزيز أساليب الوقاية من الاضطرابات التغذوية، والأمراض المزمنة، ودعم المهارات المؤسسية والمهنية في مجال التغذية.

ويدشن المغرب اليوم استراتيجية «**الجيل الأخضر**» التي تمتد إلى غاية سنة 2030 ارتكازا على دعامتين مركزيتين، تهمان العنصر البشري، ومواصلة دينامية التنمية الفلاحية، وتعزيز سلاسل الإنتاج الفلاحي، وتوطيد الفلاحة المستدامة.

1 - مخطط المغرب الأخضر. (2008-2020)
2 - مخطط الجيل الأخضر. (2020-2030)
3 - مخطط أليوتيس. (2009-2020)
4 - الاستراتيجية الوطنية للتغذية (2011-2019)

الاستثمارات العمومية

- **تأهيل الاستثمار العمومي لتحفيز القطاع الفلاحي:**

عرف الاستثمار العمومي ارتفاعا مهما ما بين 2008 و2019 حيث بلغ مجموع الاستثمارات العمومية 47 مليار درهم.

استثمارات القطاع الخاص

ارتبط هذا المجهود الاستثماري بشكل خاص بالبنيات التحتية المنتجة، والدعم الموجه للفلاحة التضامنية. وبذلك ارتفعت حصة الاستثمارات المخصصة لهذين البرنامجين إلى 76%.

- **تحفيزات الاستثمار كرافعة:**

عرفت التحفيزات التي تمنح عبر صندوق التنمية الفلاحية نموا مهما منذ 2008، الشيء الذي يعكس الإقبال الكبير على هذا النظام من قبل جميع فئات الفلاحين، والدينامية الإيجابية والمناخ الملائم للاستثمار الفلاحي الخصوصي، الذي خلقته استراتيجية مخطط المغرب الأخضر.

لذلك، تجاوزت قيمة التحفيزات المباشرة الممنوحة 29,8 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2008 و2019، والتي همت تمويل المجالات التالية:

- 50% لمشاريع اقتصاد مياه السقي،
- 18% من المساعدات تتعلق بتطوير المكننة ومعدات الضيعات الفلاحية،
- 12% من المساعدات همت تنمية السلاسل الحيوانية،
- 10% لدعم الفلاحين من أجل استعمال البذور المختارة بأسعار مدعمة،
- 4% لتحسين القدرة التنافسية لصادرات المنتجات الفلاحية،
- 4% لتوسيع البساتين الوطنية من خلال غرس أشجار مثمرة جديدة.

ساهمت العمليات التي استفادت من الدعم العمومي في خلق استثمارات إجمالية تقدر بنحو 71 مليار درهم خلال الفترة 2008-2019، بمبلغ إجمالي للدعم بقيمة 29,8 مليار درهم. وبذلك فإن كل درهم ممنوح في الدعم نتج عنه استثمار إجمالي قدره 2,3 درهم، مما يعكس الدور الذي يلعبه صندوق التنمية الفلاحية كرافعة للاستثمار الخصوصي.

تطور الاستثمارات بالمغرب (بالمليار درهم)

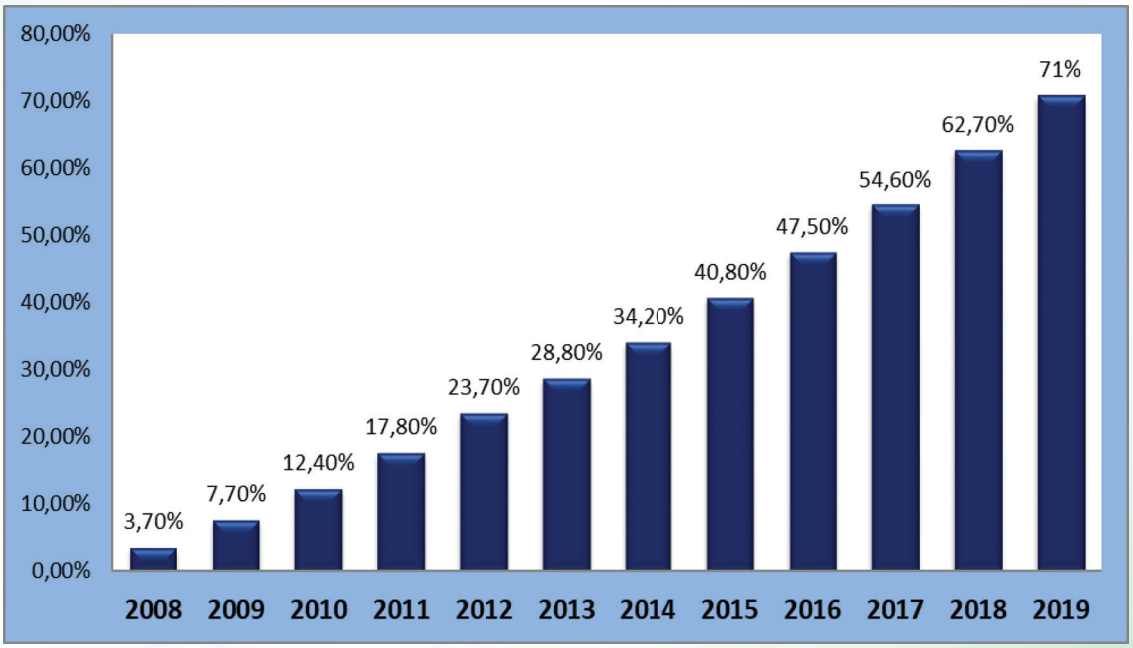

• **مجال الاستثمار:**

مجالات الاستثمار (%)

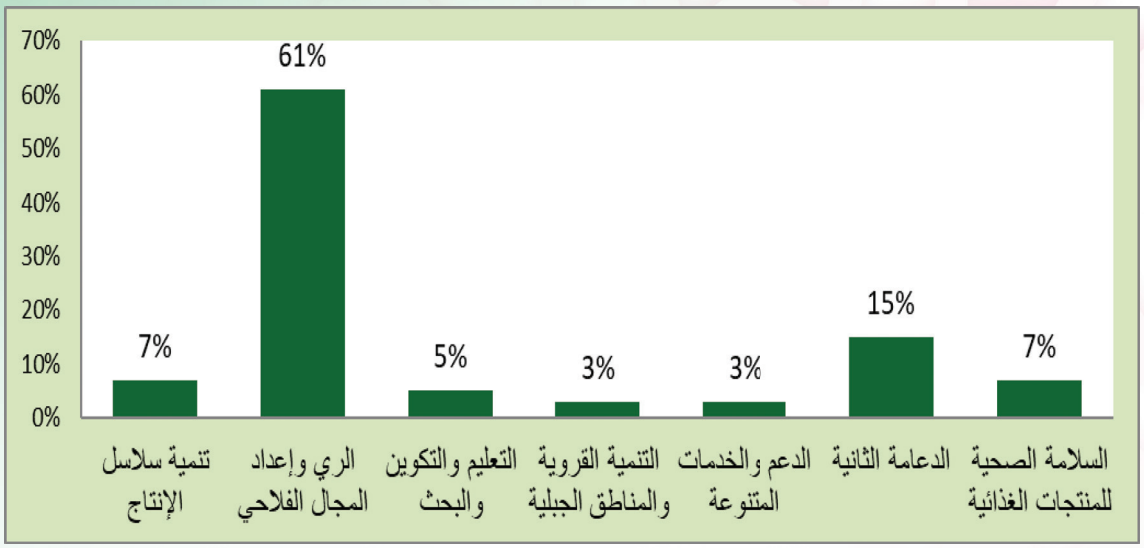

استثمارات مخطط المغرب الأخضر

• **الاستثمار في صلب المعادلة:**

شكل تنزيل مخطط المغرب الأخضر منذ سنة 2008 حافزا مهما للاستثمار العمومي، فقد بلغ مجموع الموارد المفتوحة من خلال الميزانية العامة للدولة إلى 81 مليار درهم، وانتقلت الموارد من 1,6 مليار درهم سنة 2008، إلى 10,3 مليار درهم سنة 2019.

يعكس هذا التطور المجهود الكبير الذي بذلته الحكومة لجعل قطاع الفلاحة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب.

تطور موارد الميزانية العامة للدولة (بمليون درهم)

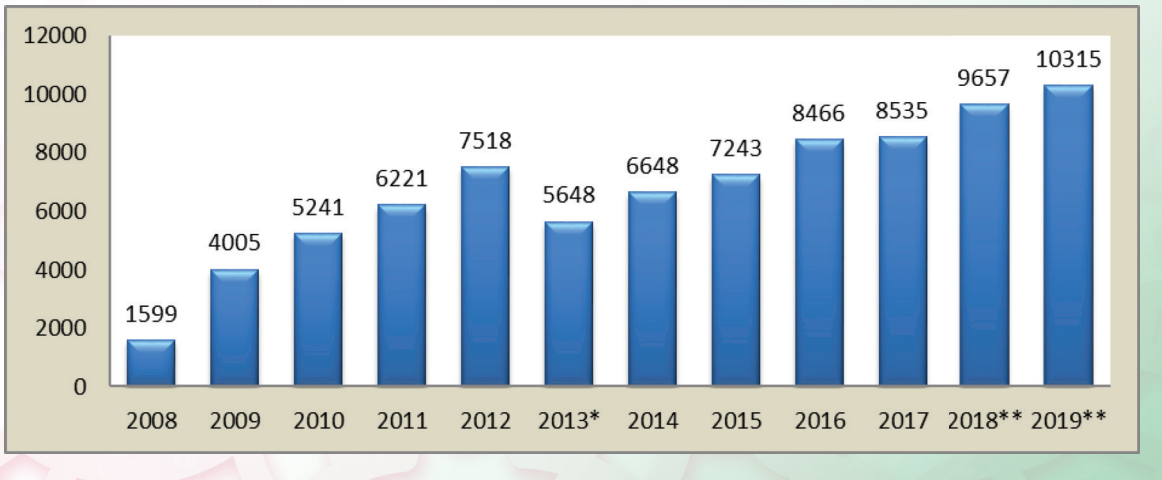

بلغ المعدل السنوي للموارد المعبأة من خلال الميزانية العامة للدولة ما بين سنة 2009 و2019، 6,8 مليار درهم بمعدل نمو سنوي يقدر ب % 10، وتجدر الإشارة إلى أن 91% من الموارد المعبئة سنويا برسم الميزانية العامة للدولة، يتم تعبئتها على مستوى الجهات، حيث بلغ مجموع هذه الموارد 72,5 مليار درهم ما بين 2008 و2019.

فيما يتعلق بالاستثمار العمومي والخصوصي، يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات:

- الاستثمار العمومي: يتعلق بالاعتمادات المعبئة لفائدة: إدارات ومؤسسات الوزارة: (المديريات المركزية، المديريات الجهوية للفلاحة، المديريات الإقليمية للفلاحة، المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، مؤسسات التكوين...) عن طريق الميزانية العامة للدولة.
- مؤسسات أخرى: تستفيد من برامج صندوق التنمية الفلاحية، مثل المنظمات البيمهنية.
- تحفيز الاستثمار الخصوصي: من خلال الإيداعات لدى مؤسسة القرض الفلاحي التي تقوم بصرف الإعانات والتحفيزات لفائدة المستفيدين.
- حوافز في إطار نظام التأمين الفلاحي.

بلغ مجموع الاستثمارات العمومية-الخصوصية منذ 2008 إلى غاية 2019 حوالي 811,4 مليار درهم، % 60 منها استثمارات خاصة.

توزيع الاستثمارات العمومية-الخصوصية المعبئة في إطار مخطط المغرب الأخضر

الاستثمار العمومي	تراكم 2008 - 2018 (مليار درهم)	2019	تراكم 2008 - 2019 (مليار درهم)
برنامج الميزانية العامة للدولة	38,8	6,4	45,2
برنامج صندوق التنمية الفلاحية	2,0	0,2	2,2
المجموع الفرعي 1	40,8	6,6	47,4

الاستثمار الخصوصي	تراكم 2008 - 2018 (مليار درهم)	2019	تراكم 2008 - 2019 (مليار درهم)
الاستثمار الخصوصي الناتج عن صندوق التنمية الفلاحية	60,7	7,9	68,6
التأمين الفلاحي	2,0	0,4	2,4
المجموع الفرعي 2	62,7	8,3	71,0
الاستثمارات العمومية-الخصوصية	103,5	14,9	118,4

استدامة النظم الغذائية

- يرتكز تحول الأنظمة الغذائية من أجل سيادة غذائية على 6 مسارات:

أهم إنجازات برامج مخطط المغرب الأخضر للتكيف مع التغيرات المناخية

التحكم والتثمين في الموارد المائية

- تجهيز 653 ألف هكتار بالسقي بالتنقيط إلى نهاية عام 2020 كجزء من البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري.
- تسجيل حوالي 82300 كمساحة مجهزة أو في طور الإنجاز في إطار برنامج توسيع الري على سافلة السدود.
- إعادة إصلاح حوالي 193.7 ألف هكتار من منشآت السقي الصغير والمتوسط.
- تعبئة واستغلال المياه السطحية والمياه غير التقليدية للتخفيف من المخاطر المناخية.

تغطية مخاطر التغيرات المناخية

- تأمين مليون هكتار سنويا ضد مخاطر: الجفاف والفيضانات والبرد والصقيع والرياح القوية والرياح الرملية.

- معطيات: تم تجهيز حوالي 920 الف هكتار من الأراضي المسقية في إطار برنامج الري، أي 58% من المساحة الوطنية المسقية لفائدة 250 ألف استغلالية فلاحية.

التجميع الفلاحي

يعد التجميع الفلاحي نموذجا مبتكرا لتنظيم الفلاحين حول فاعلين من القطاع الخاص، أو تنظيمات مهنية، (أي شخص ذاتي أو معنوي وفق القانون العام أو الخاص، بما في ذلك التعاونيات، والجمعيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي)، من أجل إنجاز مشروع للتجميع الفلاحي. ويرتكز هذا النموذج على عقود مبرمة بين المجمِّعين والمنتجين، سواء بشكل فردي أو في إطار تعاونيات أو مجموعات ذات النفع الاقتصادي (المجمّعين).

يلتزم المجمِّع في إطار هذه العقود، بشكل خاص، بتأطير المنتجين المجمّعين واقتناء منتوجهم، وفقا للشروط المحددة في عقد التجميع. من جهتهم، يلتزم المنتجون المجمّعون باحترام المسار التقني الذي يوصي به المجمِّع، وتسليمه المنتوج المتفق عليه.

وبالتالي، يسمح هذا النموذج التنظيمي، بشكل خاص، للفاعلين في الصناعات الغذائية بتأمين إمداد وحدات التثمين، بإنتاج مضمون الجودة وقابل للتتبع، كما يمكن المنتجين المجمّعين من الاستفادة من التقنيات الحديثة للإنتاج، وولوج الأسواق الداخلية والخارجية.

الإطار القانوني

منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر، حرصت الدولة على توفير الظروف القانونية المناسبة لتطوير مشاريع التجميع الفلاحي من خلال إصدار **القانون رقم** 04.12 **المتعلق بالتجميع الفلاحي** الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.15 بتاريخ 17 يوليوز 2012. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا القانون بما يلي:

- تحديد مبادئ التجميع الفلاحي؛
- تأمين المعاملات التجارية بين المجمِّعين والمجمّعين، عبر تحديد البنود الإلزامية التي يجب أن تنص عليها عقود التجميع؛
- تحديد الإطار التنظيمي للتجميع الفلاحي الذي وضعته الدولة، عبر إقرار شروط المصادقة من طرف وزارة الفلاحة على كل مشروع للتجميع الفلاحي قبل تنفيذه؛
- وضع الآليات الكفيلة بحل النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف بشأن تنفيذ عقود التجميع الفلاحي، عبر اللجوء الإجباري للوساطة التعاقدية.

وتم أيضا نشر النصوص التطبيقية للقانون من خلال إصدار:

- **المرسوم رقم** 2.12.490 الصادر في 19 محرم 1434 (04 شتنبر 2012) بتطبيق القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي.
- **القرار المشترك رقم** 3073.14 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1435 (8 شتنبر 2014)، بتحديد أشكال وكيفيات المصادقة على مشاريع التجميع الفلاحي وتسليم شهادات التجميع الفلاحي،
- **القرار المشترك رقم** 3074.14 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1435 (8 شتنبر 2014)، بتحديد مبالغ الدعم الممنوح لمشاريع التجميع الفلاحي ونسبه وأسقفه وكيفيات أدائه.

الإطار التحفيزي

فيما يخص دعم الدولة لمشاريع التجميع الفلاحي، تستفيد هذه المشاريع في إطار صندوق التنمية الفلاحية من نوعين من الدعم:

- الدعم الجزافي لتشجيع التجميع الفلاحي من أجل المساعدة والمواكبة التقنية التي يقدمها المجمِّع لفائدة المجمّعين. يمنح هذا الدعم الجزافي على ثلاثة أشطر خلال الثلاث سنوات الأولى من تنفيذ المشروع، وتتراوح قيمته بين 250 و5000 درهم للهكتار بالنسبة لسلاسل الإنتاج النباتية، وبين 28 و900 درهم للرأس بالنسبة لسلاسل الإنتاج الحيوانية.

- دعم بنسب تفضيلية للاستثمارات المنجزة في مجال التجهيز بأنظمة الري الموضعي أوالري التكميلي و/أو اقتناء الأدوات الفلاحية. يقدم هذا الدعم على شطرين، وعلى أساس ملف واحد مقدم من طرف المجمّع.

استراتيجية «الجيل الأخضر» 2020-2030

تم استلهامها من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تروم إطلاق جيل جديد من المخططات الاستراتيجية القطاعية. وتندرج هذه الرؤية الجديدة للقطاع الفلاحي، التي تجمع بين الطموح الكبير والعقلانية وقابلية التحقيق، في إطار الالتقائية مع باقي الأوراش المهيكلة التي أطلقها صاحب الجلالة. وفي هذا السياق، يتجلى التكامل بين البرامج سواء المخطط الوطني للماء، وبرنامج دعم وتمويل المقاولات، أو خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بتاريخ 12 أكتوبر 2018

«إن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي».

«لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي».

«غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية».

«لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاح».

« ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين».

«كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء».

«ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق».

تعتبر استراتيجية «**الجيل الأخضر** 2020-2030» ثمرة لمجموع مكتسبات مخطط المغرب الأخضر، الذي حقق نتائج لافتة من حيث نمو واستدامة القطاع الفلاحي. وشكل هذا الأخير موضوع تقييم دقيق أنجز بمساهمة التنظيمات الفلاحية البيمهنية والغرف الفلاحية الجهوية. ومكن فحص المكتسبات المحققة منذ 2008، سواء على مستوى سلاسل الإنتاج أو الجهات أو الأوراش الأفقية، من إظهار جوانب التطوير التي

ستمكن من الارتقاء بالتنمية الفلاحية إلى مستوى جديد.

تضع استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، كما يشير إلى ذلك الإسم الذي أطلق عليها، العنصر البشري في صلب اهتماماتها، وتهدف إلى تقوية الطبقة الوسطى الفلاحية وضمان استقرارها.

تشكل استدامة التنمية الفلاحية الركيزة الثانية لهذه الرؤية التي تسعى إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي والصادرات. لتحقيق هذا الطموح، الذي يستند على مقاربة مقاولاتية، تمكين الفاعلين في القطاع من مسؤولية أكبر ومزيد من الاستقلالية من أجل تدبير فعال للموارد العمومية.

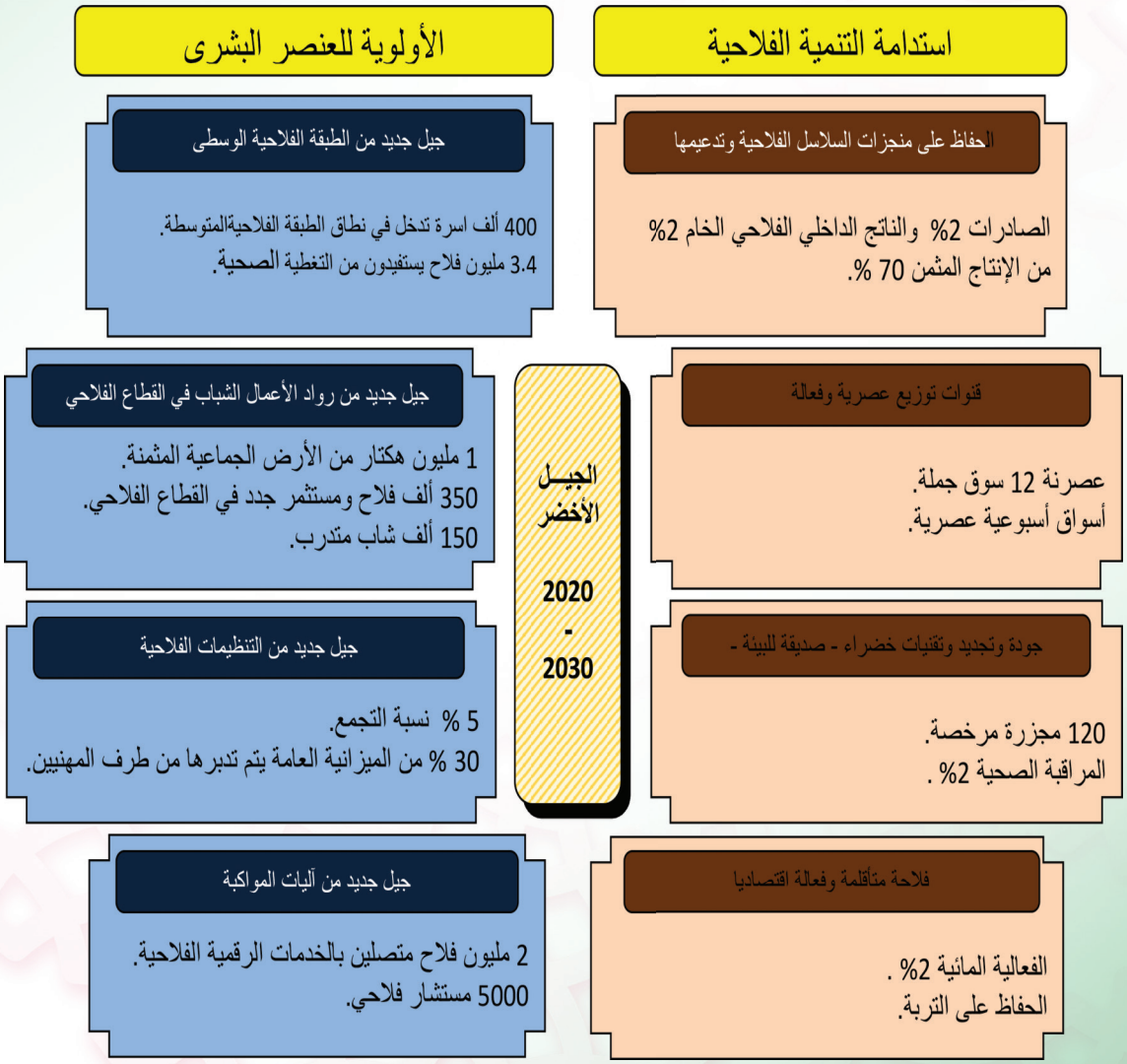

الأولوية للعنصر البشري

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تستهدف الرؤية الجديدة للقطاع الفلاحي «الجيل الأخضر» تحسين ظروف العيش والاستقرار في العالم القروي، وتحفيز التشغيل، خصوصا بالنسبة للشباب، والعمل على **انبثاق طبقة متوسطة فلاحية**.

ويمر تنزيل هذه الركيزة من خلال 4 محاور خاصة، حدد لها كأهداف تمكين 400 ألف أسرة من الولوج للطبقة المتوسطة الفلاحية وتمكين 690 ألف أسرة أخرى من البقاء والاستقرار في نطاق هذه الطبقة، و**خلق جيل جديد من الشباب المقاول**، خاصة من خلال تعبئة 1 مليون هكتار، وتوفير التغطية الصحية لحوالي 3 مليون فلاح.

ويهم هذا الشق أيضا تشغيل 350 ألف شاب وتكوين 150 ألف آخرين في مجال الخدمات الفلاحية والشبه- فلاحية.

وتتوخى هذه الركيزة، من خلال **إحداث جيل جديد من التنظيمات الفلاحية المبتكرة**، رفع مستوى تنظيم الفلاحين 5 مرات وتعزيز دور الهيئات البيمهنية الفلاحية.

كما يتعلق هذا الشق الأساسي بمتابعة تأهيل الفلاحين وتطوير قدراتهم من خلال **جيل جديد لآليات المواكبة**، وذلك عبر ربط 2 مليون فلاح بمنصات الخدمات الرقمية وانبثاق 5000 مستشار فلاحي خاص بغرض تأطير الفلاحين.

ترسيخ وتثبيت التنمية الفلاحية

تتعلق الركيزة الثانية لمخطط «الجيل الأخضر»، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعنصر البشري، بضمان مواصلة دينامية التنمية الفلاحية، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير خاصة على مستوى سلاسل الإنتاج، ومسالك التسويق، والحفاظ على الموارد الطبيعية، في سياق تغير المناخ.

بهذا الصدد، سيتم تعزيز السلاسل الفلاحية بشكل يؤدي إلى مضاعفة الناتج الخام الداخلي الفلاحي والصادرات، وتثمين جزء مهم من الإنتاج، ولكن أيضا عبر تحسين وتحديث مسالك توزيع المنتجات الفلاحية.

كما سيخصص حيز مهم كذلك ل**تحسين الجودة والقدرة على الابتكار**، إضافة إلى إرساء فلاحة مستدامة، من خلال النجاعة المائية وحماية التربة الزراعية و**مواكبة الفلاحين** في مجال الانتقال نحو الطاقات المتجددة.

جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية

يسعى مخطط «الجيل الأخضر 2020 - 2030» لتعزيز الطبقة الوسطى القروية وضمان استقرارها. ولبلوغ هذا الهدف سيتم وضع آلية منسجمة من التدابير الطوعية الهادفة إلى:

- تحسين دخل الفلاح: عبر مواصلة المجهودات الاستثمارية ومواكبتها بنموذج جديد من التحفيزات الموسعة والموجهة؛
- تمديد نطاق التأمين الفلاحي: ليشمل شريحة أوسع من الفلاحين، لتغطية 2.5 مليون هكتار على المدى الطويل، وذلك من أجل حمايتهم من تقلبات ومخاطر النشاط الفلاحي؛
- الحماية الاجتماعية: من خلال إحداث الوضعية القانونية للمستغل الفلاحي، والتي ستضمن له حقوقه، مع إرساء نظام للحماية الاجتماعية خاص بالفلاحين، وذلك بهدف بلوغ 3,3 مليون فلاح وعامل زراعي مستفيد من الحماية الاجتماعية مع نهاية 2030، مقابل 1,4 مليون مستفيد حاليا؛
- الرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وظروف عمل الأجراء.

جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي

بوجود 360.000 من الفلاحين تناهز أعمارهم اليوم 65 عاما، أصبحت عملية انتقال المشعل من جيل إلى آخر، رهانا أساسيا لضمان استمرارية القطاع ومواصلة تنميته. في هذا الصدد، يهدف «الجيل الأخضر 2020 - 2030» إلى إحداث آلية انتقال من الفلاحين المسنين الراغبين في بيع أو تأجير أراضيهم إلى المقاولين الشباب الراغبين في الاستثمار في القطاع.

إضافة إلى ذلك، يتوخى المخطط مواكبة الإدماج المهني للشباب من خلال توفير فرص الشغل المدرة للدخل، عبر عروض تثمين الأراضي الجماعية، ودعم إقامة المشاريع الفلاحية، وخلق المقاولات الفلاحية، زيادة على توفير التكوين والتأهيل المهني.

هكذا، سيستفيد ما لا يقل عن 180 000 مقاول فلاحي شاب من المساعدات الموجهة لإنشاء المشاريع والاستثمار الفلاحي، فيما يرتقب أن تمكن المساعدات من إنشاء المقاولات عن إحداث 170 000 فرصة عمل في مجال الخدمات الفلاحية والتحويل. ينضاف إلى ذلك، استفادة 150 000 شاب من التكوين والتأهيل، بينهم 10 000 شاب في التعليم العالي و140 000 شاب في التكوين التقني والتأهيل الفلاحي. كما تقرر فتح أسلاك التكوينات المرتبطة بالفلاحة في 10 مدن من بين 12 مدينة للمهن والكفاءات. وللإشارة فإن مدن المهن والكفاءات، التي أطلقها عاهل البلاد الملك محمد السادس، تمثل الجيل الجديد لمراكز التكوين.

تجميع، مواكبة، عصرنة ... تلك هي المستلزمات الأساسية لتكريس مقاربة مقاولاتية في تنفيذ هذه الاستراتيجية. إلى جانب تسريع وتوسيع عملية تمليك الأراضي وإنجاز البنيات التحتية اللازمة لاستصلاح الأراضي، فإن جميع شرائح هذا الجيل الجديد من الفلاحين ستستفيد من عمليات التأطير والتكوين، زيادة على الولوج إلى كافة تحفيزات صندوق التنمية الفلاحية.

جيل جديد من التنظيمات الفلاحية

سيمكن مخطط «الجيل الأخضر 2020-2030» من انبثاق جيل جديد من التنظيمات السوسيو-اقتصادية للفلاحين. وسيتعزز دور الهيئات البيمهنية من أجل فعالية أكبر في قيادة 12 مخططا فلاحيا جهويا أعدت بتشاور مع الغرف الفلاحية الجهوية وفقا لتوجهات عقود البرامج الجديدة.

سيتواصل المجهود التنظيمي للقطاع من خلال هيكلة وتكتل وتجميع الفلاحين حول تنظيمات فلاحية فعالة مع تحفيز بروز أبطال جهويين ووطنيين. معدل التجميع سيصل بذلك إلى 25 % خلال مدة المخطط. كما سيتم تعزيز استقلالية الهيئات البيمهنية والغرف المهنية عبر التسيير المباشر من طرف المهنيين لنحو 30 % من الميزانية العمومية.

الجيل الجديد لآليات المواكبة

شكل إصلاح وتحديث آليات مواكبة الفلاحين في اتجاه ممارسة أكثر مهنية لنشاطهم الفلاحي، أحد المحاور الأساسية لمخطط «الجيل الأخضر 2020-2030». ويتعلق الأمر على الخصوص بتكثيف وتوسيع الاستشارة الفلاحية من خلال إصلاح إطارها القانوني وحكامتها، والانخراط القوي للفاعلين من القطاع الخاص بغية بلوغ 5.000 مستشار فلاحي. ويتوخى هذا القطب أيضا إثراء وتعزيز آلية مواكبة جيل جديد من مشاريع الفلاحة التضامنية، والتي ستتمدد على مساحة إضافية تناهز 350.000 و40.000 هكتار.

كما سيتم تعزيز الخدمات الفلاحية الرقمية، وذلك بربط 2 مليون فلاح بمنصات للخدمات الرقمية. وبذلك ستستعمل التقنيات الرقمية كرافعة لمصاحبة الفلاحين موفرة فرص مدرة للنشاط والدخل، خاصة لفائدة الشباب.

تعزيز سلاسل الإنتاج الفلاحي

يسعى مخطط «الجيل الأخضر 2020-2030» إلى مواصلة تطوير سلاسل الإنتاج الفلاحي عبر تدخل أكثر استهدافا في العالية وإعادة توجيه الجهود في السافلة. مع الحفاظ على مجهود الاستثمار وترشيد التحفيزات في عالية السلاسل الفلاحية، تتوخى الاستراتيجية مضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ ما بين 200 و250 مليار درهم مع متم 2030.

وللحفاظ على وتيرة الإنتاج التي كانت وراء دينامية النشاط الفلاحي المغربي، ستنصب المجهودات على الرفع من معدلات المردودية بنحو 1,5 مرة، وذلك من خلال المحافظة على التحفيزات المرتبطة بالفعالية الفلاحية وتكييفها حسب الحاجيات والرهانات الخاصة بكل سلسلة إنتاجية، وإبرام جيل جديد من عقود البرامج.

بموازاة مع التدابير الموجهة لدعم تنافسية الصادرات، فمن المقرر أيضا مضاعفة قيمة الصادرات المغربية لتصل إلى ما بين 50 و60 مليار درهم. أما على مستوى السافلة، ستمكن تدابير التسريع من رفع معدل تثمين الإنتاج الفلاحي إلى مستوى 70%. وتتعلق هذه التدابير على الخصوص بزيادة التحفيزات الموجهة لتنمية قدرات التحويل وتشجيع الاستثمار في مجال التحويل.

وفي الأخير، فإن الفلاحة المغربية سائرة في البحث عن القيمة المضافة، من خلال السلاسل الإنتاجية الواعدة، كسلسلة الفلاحة البيولوجية التي يرتقب أن تتمدد مساحاتها المزروعة على 100.000 هكتار جديدة.

قنوات حديثة وناجعة لتوزيع المنتوجات

إعادة هيكلة أسواق الجملة والمذابح، تأهيل الأسواق الأسبوعية، تقوية قنوات التوزيع ومنصات التخزين ...، تلك من بين أبرز التدابير الهادفة إلى هيكلة قنوات التوزيع بشكل أفضل. تعد إعادة هيكلة أسواق الجملة وتحديثها من بين الأوراش الأساسية للمخطط، إضافة لتأهيل الأسواق الفلاحية عبر ربوع المملكة.

الهدف في نهاية المطاف، هو الحصول على أكبر قيمة ممكنة، من جهة، وتحسين جودة المنتوجات عند المستهلك، من جهة ثانية. ويمر تحقيق هذا الهدف المزدوج عبر هيكلة وتنويع قنوات توزيع المنتوجات الفلاحية، خاصة من خلال تطوير التوزيع المباشر. كما يتطلب ذلك أيضا، إحداث منصات التخزين والضمان في إطار تجمعات منتجين أو تعاونيات.

الجودة، الابتكار والتكنولوجيا الخضراء

يهدف مخطط «الجيل الأخضر 2020 - 2030» تطوير جودة الإنتاج وملائمته مع التوجهات الفلاحية والتكنولوجية ومع الأنماط الاستهلاكية الجديدة.

لهذا الغرض، فإن الاستثمارات في البحث والتطوير ستتضاعف ما بين 1.5 إلى 2 أضعاف من أجل نشر أفضل للابتكارات ووصفات التكنولوجيا الفلاحية؛ الشيء الذي سيمكن من تسجيل ما بين 30 و50 صنف جديد في السجل الرسمي للمنتجات الفلاحية.

وستغطي الخدمات الرقمية للفلاحة مجالات التتبع والاستشارة والتسويق والأداءات الجوالة والتأمين الفلاحي. وسيدمج المزارعون بسهولة في منظومة Agri 4.0 التي ستمكن من ضمان استدامة الموارد.

كما ستتواصل مجهودات ترميز المنتجات الفلاحية المحلية، في سياق تعزيز الجودة والتقييس والمراقبة الصحية، سيتم الترخيص في إطار الإستراتيجية لنحو 120 مجزرة ومضاعفة المراقبة الفعلية وترقيم وتتبع القطيع المغربي بالكامل (100%)، بهدف تقليص المخاطر بالنسبة لمربي الماشية والمستهلكين على حد سواء وتحسين الولوج لأسواق التصدير.

فلاحة مقاومة للتغيرات المناخية وناجعة بيئيا

من الرهانات الأساسية لمخطط «الجيل الأخضر 2020-2030» أن يجعل فلاحتنا أكثر مقاومة للتغيرات المناخية وأكثر نجاعة من الناحية البيئية. ويعد ذلك من المستلزمات من أجل اكتساب مرونة أكبر أمام التقلبات المناخية وضمان ديمومة التنمية الفلاحية التي تشكل إحدى ركائز هذه الاستراتيجية الجديدة. عمليا، يتعلق الأمر بالاستثمار في النجاعة المائية والطاقية من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية، بالموازاة مع إحداث أنشطة جديدة مدرة للدخل والشغل.

فالنجاعة المائية (التي تقاس بالقيمة المضافة لكل متر مكعب من الماء) ستتضاعف مرتين عبر مواصلة برامج الري وتهيئة المجال الفلاحي، إضافة إلى تعبئة الموارد المائية غير التقليدية. وبالموازاة مع هذا الاستعمال الأمثل للموارد المائية، سيتم تشجيع استعمال الطاقات المتجددة في هذا المجال عبر مواكبة الانتقال الطاقي للفلاحين في اتجاه الطاقات المتجددة (الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية،...): 20 % من المساحة الصالحة للزراعة المسقية ستستعمل تقنية ضخ المياه بواسطة الطاقة الشمسية.

كما تعد تحلية مياه البحر بديلا مستداما يمكن تعزيزه في إطار الاستراتيجية الجديدة للالتقائية مع البرنامج الوطني لمياه الشرب والري 2020-2027. في سياق الحفاظ على الموارد الطبيعية، سيواصل أيضا مخطط «الجيل الأخضر 2020-2030» بذل المجهودات في مجال توسيع المساحات المزروعة وتعميم تقنيات المحافظة على التربة.

تهدف الاتفاقية الإطار لإنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، التي تم توقيعها الإثنين بالقصر الملكي بالرباط، خلال حفل ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى تحديد شروط وكيفية تنفيذ وتمويل إنجاز هذا البرنامج الوطني، الذي تقدر كلفته الإجمالية بما يقارب 115,4 مليار درهم.

وستمكن الإجراءات المسطرة في هذا البرنامج والقائمة على دعم وتنويع مصادر التزويد بالماء، من مواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية، وضمان الأمن المائي للمملكة، والحد من تأثير التغيرات المناخية.

ويتكون هذا البرنامج من مجموعة من الإجراءات، تتوزع على خمسة محاور هي تنمية العرض المائي، وتدبير الطلب واقتصاد وتثمين الماء، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والتواصل والتحسيس.

وتهم هذه الإجراءات تنمية العرض المائي عبر تشييد سدود جديدة، أو الرفع من القدرة التخزينية للبعض منها، وإنشاء -عند الضرورة- محطات لتحلية مياه البحر، وتشجيع إعادة استعمال المياه العادمة وتقوية إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب.

كما تهم التحكم في الطلب على الماء وتثمينه وذلك من خلال الرفع من مردودية شبكات إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب، واقتصاد وتثمين الماء في السقي، ومواصلة العمل لتعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى تنظيم حملات تحسيسية، بشراكة مع المنظمات غير الحكومية وجهات أخرى معنية بإشكالية الماء، بهدف تحسيس مختلف المستعملين وحثهم على ترشيد استعمال هذه المادة الحيوية.

وتهدف مكونات المحور الأول المتعلق بتنمية العرض المائي، إلى تنمية العرض المائي سواء تعلق الأمر بالموارد المائية الاعتيادية، من خلال تسريع وتيرة إنجاز السدود الكبرى المبرمجة بكل الأحواض المائية للمملكة، مع إضافة برنامج يتعلق بإنجاز السدود الصغرى والتلية، أو تعلق الأمر بإنجاز مشاريع تحلية مياه البحر على صعيد بعض المدن (الدار البيضاء الكبرى، آسفي، الداخلة). كما يهم هذا المحور إنجاز عدة إجراءات ومشاريع تهدف إلى دعم تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب.

أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بتدبير الطلب وتثمين الماء، فيتكون من إجراءات وتدابير تهم مواصلة الجهود المبذولة في مجال تدبير الطلب وتثمين الماءو سواء في المجال الفلاحي من خلال مواصلة تطوير نظم السقي، أو مجال الماء الصالح للشرب، عبر تحسين كفاءات تجهيزات الإنتاج، وكذا الرفع من مردودية شبكات التوزيع.

وبخصوص المحور الثالث المتعلق بتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي، فيروم تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، والقضاء على الهشاشة التي تعرفها بعض المناطقو خصوصا خلال فترات الجفاف، وذلك من خلال تسريع وتيرة إنجاز البرامج المسطرة من طرف مختلف المتدخلين، وعلى رأسهم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أو البرامج الأخرى كبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالإضافة إلى اعتماد برنامج تكميلي بالنسبة للمناطق التي لا يشملها أي من البرامج سالفة الذكر.

وبالنسبة للمحور الرابع المتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة، فيهدف إلى تشجيع إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها، عبر برنامج للتطهير السائل، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في إطار مندمج بين مختلف القطاعات المعنية، وإبرام مجموعة من الشراكات، ومن خلال مشاريع مهمة تهم سقي ملاعب الغولف.

وبخصوص المحور الخامس والأخير المتعلق بالتواصل والتحسيس، فيروم تحسين مستوى التنسيق بين جميع المتدخلين في إنجاز هذا البرنامج، وكذا تحسيس وتوعية مستعملي الماء وعموم المواطنين بضرورة الاقتصاد في استخدامه والرفع من مستوى إنتاجيته وتثمينه، مع الحرص على إشراك هيئات المجتمع المدني، بهدف ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية لدى الجميع، خاصة الأجيال الصاعدة، عبر قنوات التواصل المباشرة وغير المباشرة وحملات التوعية والأنشطة المدرسية الموازية وتشجيع روح المبادرة وغيرها من الوسائل المتاحة.

مخطط أليوتيس

في شتنبر 2009، تم إطلاق إستراتيجية جديدة للصيد البحري تحمل إسم «أليوتيس». ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية وتنافسية في قطاع الصيد البحري وتثمين الموارد البحرية، بكيفية مستدامة، وزيادة الناتج الداخلي بثلاثة أضعاف في أفق 2020. ومن أجل إنجاح هذا المخطط تم خلق ثلاثة أقطاب تنافسية كبيرة في كل من مدن طنجة وأكادير والعيون.

يرتكز تنفيذ وتنزيل هذه الإستراتيجية على خمس أدوات رئيسية ذات صلة بالمصالح العرضانية للحكامة والتمويل والإنعاش والتنمية واليقظة التكنولوجية والتكوين:

- اللجنة الوطنية للصيد البحري؛
- صندوق تعديل وعصرنة مجهودات الصيد البحري؛
- الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية؛
- مركز تثمين المنتوجات البحرية؛
- مرصد التشغيل في قطاع الصيد البحري.

الأهداف المرقمة التي حددتها استراتيجية آليوتيس في أفق 2020 تتلخص فيما يلي:

- الرفع بثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام للقطاع ليمر من 3.8 مليار درهم في سنة 7002 إلى ما يقرب 22 مليار درهم، وخفض الحصة غير المصرح بها من الموارد السمكية في رقم الأعمال الخاص بالقطاع من % 50 إلى %15؛
- الرفع من صادرات المنتوجات البحرية بنسبة 2.6 في المائة سنة 2007، لتمر من 1.2 مليار دولار إلى 3،1 مليار دولار؛
- الرفع من حصة المغرب في السوق الدولية من % 3,3 إلى 5.4 بالمائة ومن تم بلوغ مرتبة الرائد عالميا في مجال صيد السردين؛
- الرفع من الإنتاج إلى 1.6 مليون طن، والرفع من الاستهلاك المحلي للسمك من 10 كلغ حاليا إلى 16 كلغ للفرد في السنة؛
- الرفع من الأصناف المدبرة بصفة مستدامة من 5% إلى % 95.

ترتكز الرؤية القطاعية الجديدة على ثلاثة محاور رئيسية هي: الاستدامة، النجاعة والتنافسية.

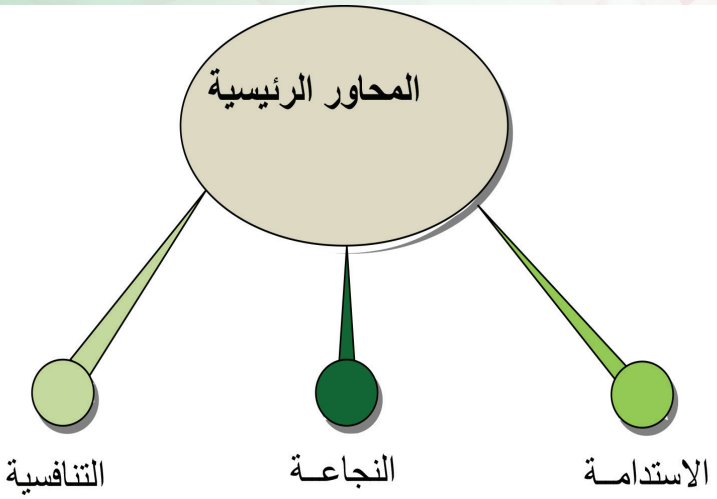

محور الاستدامة

1

الأهداف

- ضمان موارد مستغلة بكيفية مستدامة للأجيال القادمة نساء ورجالا.
- العمل على توفير رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين من أجل الاستثمار وعصرنة وسائل الإنتاج.
- تطوير تربية الأحياء المائية جعلها رافعة للتنمية من خلال خلق فرص الشغل والثروات بطريقة عادلة بين النساء والرجال.

الإجراءات

- وضع برنامج من أجل عصرنة أسطول الصيد الساحلي والتقليدي عبر برنامج إبحار.
- توطيد نظام مراقبة استغلال الثروات البحرية عبر وضع خطة التتبع لمكافحة الصيد غير المنظم وغير القانوني.
- تطوير تربية الأحياء المائية عبر خلق الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء المائية.
- تطوير البحث العلمي بالمعهد الوطني للصيد البحري.

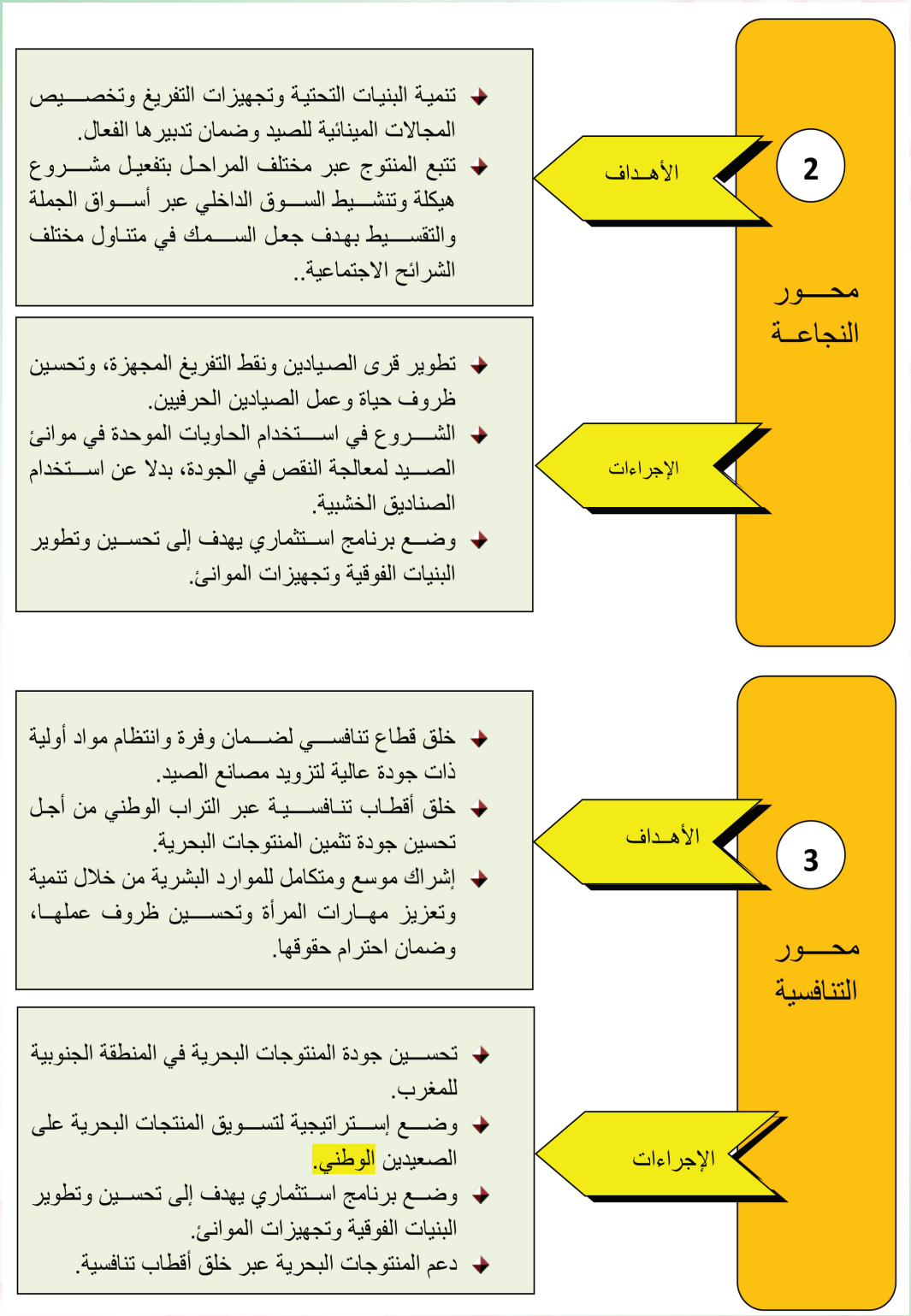
2
محـــور النجاعـة
الأهـداف
تنمية البنيات التحتية وتجهيزات التفريغ وتخصـــيص المجالات المينائية للصيد وضمان تدبيرها الفعال.
تتبع المنتوج عبر مختلف المراحل بتفعيل مشـــروع هيكلة وتنشـــيط الســـوق الداخلي عبر أســـواق الجملة والتقســـيط بهدف جعل الســـمك في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية..
الإجراءات
تطوير قرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة، وتحسين ظروف حياة وعمل الصيادين الحرفيين.
الشـــروع في اســـتخدام الحاويات الموحدة في موانئ الصـــيد لمعالجة النقص في الجودة، بدلا عن اســـتخدام الصناديق الخشبية.
وضـــع برنامج اســـتثماري يهدف إلى تحســـين وتطوير البنيات الفوقية وتجهيزات الموانئ.
3
محـــور التنافسية
الأهـداف
خلق قطاع تنافســـي لضـــمان وفرة وانتظام مواد أولية ذات جودة عالية لتزويد مصانع الصيد.
خلق أقطاب تنـافســـيـة عبر التراب الوطني من أجل تحسين جودة تثمين المنتوجات البحرية.
إشراك موسع ومتكامل للموارد البشرية من خلال تنمية وتعزيز مهـارات المرأة وتحســـين ظروف عملهـا، وضمان احترام حقوقها.
الإجراءات
تحســـين جودة المنتوجات البحرية في المنطقة الجنوبية للمغرب.
وضـــع إســـتراتيجية لتســـويق المنتجات البحرية على الصعيدين الوطني.
وضـــع برنامج اســـتثماري يهدف إلى تحســـين وتطوير البنيات الفوقية وتجهيزات الموانئ.
دعم المنتوجات البحرية عبر خلق أقطاب تنافسية.

حصيلة إستراتيجية «أليوتيس»

- تدبير 94 بالمائة من الأنواع السمكية المفرغة بشكل مستدام يضمن الاستمرارية؛
- عصرنة الأسطول البحري الوطني الساحلي والتقليدي، حيث مكن برنامج «إبحار» من عصرنة البنيات التحتية والاستثمارات الصناعية، فحقق الإنتاج الوطني قفزة من 950 ألف طن سنة 2011 إلى 1،46 مليون طن سنة 2016، وبلغت الصادرات 19،4 مليار درهما؛
- زيادة على مستوى الصادرات مقارنة بسنة 2014. وارتفعت صادرات المنتجات المحددة ب27 بالمائة والمصبرات ب3 بالمائة؛
- ارتفاع الإنتاج البحري مقارنة مع سنة 2015 وسجل نسبة 88 بالمائة من الهدف الذي حددته أليوتيس في أفق 2020؛
- قيمة الإنتاج بلغت 11،5 مليار درهما سنة 2016 بارتفاع وصل 8 بالمائة مقارنة مع سنة 2015، وبشكل مطرد سجل زيادة سنوية تصل 10 بالمائة؛
- وصلت الصادرات إلى 642 ألف طن خلال سنة 2015 بزيادة وصلت 10 بالمائة مقارنة مع سنة 2014 فشكلت زيادة سنوية بلغت 5 بالمائة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015؛
- سجلت قيمة الصادرات سنة 2015 ما معدله 65 بالمائة من الأهداف التي حددها مخطط أليوتيس في أفق 2020؛
- وصل عدد اليد العاملة خلال سنة 2015 ما مجموعه 129 ألف في البحر، وفي البر بلغت سنة 2016 ما مجموعه 89 ألف خلال سنة 2016؛
- عرف الناتج الداخلي الخام تطورا على مستوى الصيد وتربية الأحياء البحرية والصناعة، فحقق معدل 15 مليون درهما خلال سنة 2015 بمعدل زيادة سنوية بلغت 8 بالمائة، من سنة 2007 وإلى غاية سنة 2015؛
- حوالي 96 بالمائة من الأصناف البحرية أصبحت تدبر عن طريق مخططات لتهيئة المصايد مقابل 5 في المائة سنة 2007؛
- الناتج الداخلي الخام قد عرف إجمالا تحسنا بمعدل سنوي يقدر ب 8.7 بالمائة ليصل إلى 17.3 مليار درهم سنة 2018؛
- ارتفاع الكميات المصطادة بنسبة 74 في المائة، حيث أصبحت تقدر قيمتها بـ11 مليار درهم مقابل 6.7 مليار درهم سنة 2007؛
- انتعاش الصادرات بارتفاع رقم المعاملات إلى 2.4 مليار دولار مقابل مليار و200 مليون سنة 2007؛
- تنزيل 20 مخططا لتهيئة تدبير المصايد الوطنية، وتقوية مراقبة أنشطة الصيد البحري على المستويين القانوني والتقني من خلال اعتماد مخطط مراقبة أنشطة الصيد.

الاستراتيجية الوطنية للتغذية (2011 - 2019)

استهدفت الإستراتيجية الوطنية للتغذية (2011 – 2019) تعزيز الحالة الصحية والتغذوية للمواطنات والمواطنين المغاربة.

وقد انطلقت هذه الاستراتيجية بتحليل وتشخيص الوضع الغذائي في المغرب. وحددت ستة أهداف، وأربعة أسس استراتيجية.

1- أهداف الاستراتيجية

2 – الأسس الاستراتيجية الوطنية للتغذية

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتغذية حول أربعة أسس كبرى، وهي:

المحور الاستراتيجي 1	تعزيز عنصر التغذية في البرامج الصحية
المحور الاستراتيجي 2	تعزيز الأمن الغذائي والصحي
المحور الاستراتيجي 3	إدماج مكون التغذية في البرامج التعليمية والممارسات
المحور الاستراتيجي 4	تطوير تدابير الدعم للاستراتيجية التغذوية الوطنية

المحور الاستراتيجي 1

- تعزيز عنصر التغذية في البرامج الصحية

ينطلق هذا المرتكز من ضرورة تضمين عنصر التغذية في برامج متعددة بغية تحسين النظام الغذائي.

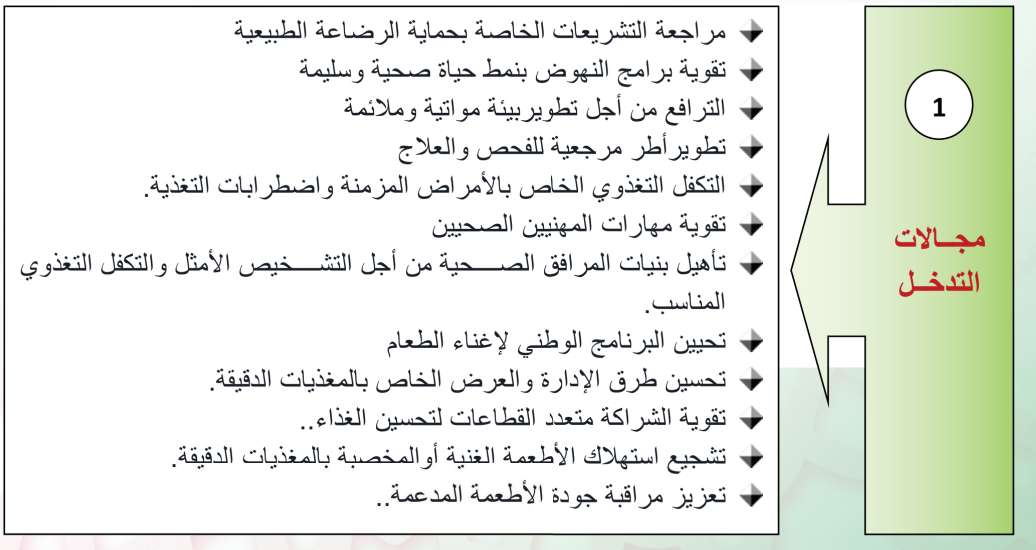

المحور الاستراتيجي 2

- تعزيز الأمن الغذائي والصحي

يقوم هذا المرتكز على اعتبار الأمن الغذائي أولوية تقتضي إعمال تدابير تنظيمية لتأمين الوصول إلى الغذاء، وتحقيق شروط النظافة، وسلامة الغذاء.

2 مجالات التدخل

- تعزيز منظومة التحكم في أسعار المنتجات الزراعية والبحرية.
- تحسين نظم الإنتاج الزراعي والبحري.
- تشجيع استهلاك المنتوجات المحلية الزراعية والبحرية.
- تقوية الإطار التشريعي الخاص بمراقبة جودة وسلامة الغذاء.
- تقوية قدرات مختبرات التحليل والمؤسسات المعنية بمراقبة جودة وسلامة الأغذية.
- تقوية التعاون مع مختلف المتدخلين في مجال جودة الطعام
- تعزيز الرقابة على المنشورات الإشهارية للمنتجات الغذائية.

المحور الاستراتيجي 3

- إدماج مكون التغذية في البرامج التعليمية والممارسات المجتمعية

ينطلق هذا المرتكز من ضرورة تبني السياسات والبرامج التعليمية والجامعية لمكون النظام الغذائي السليم، ومن ضرورة تشجيع ممارسة الأنشطة البدنية.

3 مجالات التدخل

- إطلاق برامج وتوجيهات خاصة بنظام غذائي متوازن في المطاعم المدرسية والجامعية.
- تشجيع استهلاك الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة.
- تشجيع الأنشطة الرياضية.
- تحسين التغطية بالماء الصالح للشرب والكهرباء، والربط بقنوات الصرف الصحي في الأوساط المدرسية.
- تعزيز التكوين الأساسي والمستمر في مجال التغذية لفائدة المدرسين.

المحور الاستراتيجي 4

- تطوير تدابير الدعم لفائدة الاستراتيجية الوطنية للتغذية.

تنطلق أهداف هذا المحور من ضرورة صياغة برنامج للتعبئة الاجتماعية لتشجيع التغذية السليمة، وتعزيز قواعد المراقبة التغذوية، وبلورة برامج عمل للتربية، والتواصل في موضوع التغذية.

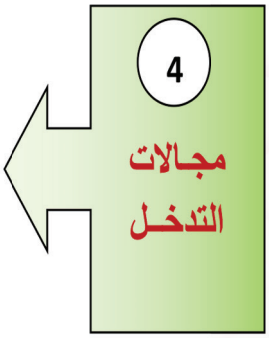

- بلورة خطة ترافعية لفائدة السلامة التغذوية.
- وضع وتنفيذ مخطط وطني للتواصل في مجال التغذية.
- تعزيز مهارات وقدرات العاملين في قطاع الصحة، والتربية.
- مأسسة الية وطنية للمراقبة التغذوية.
- تعزيز مجال تدبير وتحليل المعطيات الخاصة بالتغذية.

3 - الآليات الوطنية للأمن الغذائي

الآلية الرقابية

المكتب الوطني للسلامة الغذائية

تعتبر السلامة الصحية للمنتجات الغذائية إحدى العناصر الأساسية لحماية صحة المستهلكين وضمان سلامتهم، وبهدف تمكين الدول من ضمان سلامة وجودة الأغذية، ومواجهة الأخطار المتزايدة التي تنقلها الأغذية، تحث منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، على ضرورة تعزيز نظم الرقابة على الأغذية وتقوية بنياتها الأساسية على المستوى القطري من أجل الاضطلاع بالمهام التالية:

- حماية الصحة العامة بتقليل أخطار الأمراض التي تنقلها الأغذية؛
- حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو غير المغذية أو الموسومة بطريقة سيئة أو المغشوشة؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالحفاظ على ثقة المستهلك في النظام الغذائي ووضع أساس سليم لتنظيم التجارة المحلية والدولية بالأغذية.

في المغرب تقع مسؤولية تطبيق السياسة الحكومية في مجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية ومطابقة المواد الغذائية المستوردة للمعايير على عاتق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وهو مؤسسة عمومية مغربية خاضعة لوصاية الدولة، تم إحداثه بموجب القانون رقم 25.08 الصادر بتاريخ 26 نونبر 2009، تابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وبموجب المادة 2 من نفس القانون يتولى المكتب القيام بالمهام التالية:

- الحماية الصحية للرصيد النباتي والحيواني الوطني ومراقبة المنتجات النباتية والحيوانية، أو ذات الأصل النباتي أو الحيواني بما في ذلك منتجات الصيد، سواء عند استيرادها أو في السوق الداخلي أو عند تصديرها؛
- المراقبة الصحية للحيوانات ومراقبة ترقيمها وتنقلاتها؛
- تطبيق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل في مجال الشرطة الصحية البيطرية والنباتية؛
- القيام بتحليل المخاطر الصحية التي يمكن أن تسبب فيها المنتجات الغذائية والمواد المعدة لتغذية الحيوانات على صحة المستهلكين، وكذا العوامل المرضية بالنسبة لصحة النباتات والحيوانات.

الآلية الاستثمارية

وكالة التنمية الفلاحية

يعد الاستثمار آلية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأداة ناجعة للنهوض بالقطاع الفلاحي، ومنذ إحداثها سنة 2009، تلعب وكالة التنمية الفلاحية دورا أساسيا في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المسطرة للقطاع الفلاحي في أفق 2020، في إطار مخطط المغرب الأخضر.

وتتمحور المهام الرئيسية المنوطة بوكالة التنمية الفلاحية، في الدفع لمبادرات مخطط المغرب الأخضر وإنعاش وتجديد العرض الإستثماري المغربي في القطاع الفلاحي، وإطلاق مشاريع ملموسة وكذا الوساطة وتتبع الشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين والإجتماعيين.

ويعهد إلى الوكالة أيضا اقتراح على السلطات الحكومية مخططات عمل تتعلق بدعم الفلاحة التضامنية، وذلك عبر تشجيع وتنفيذ مشاريع مستدامة بهدف تحسين دخل الفلاحين.

وتسهر الوكالة، في إطارتنفيذ استراتيجية تطوير تسويق المنتجات المحلية، على إطلاق وتتبع مختلف الأوراش والبرامج الهادفة إلى تطوير سلسلة القيمة للمنتجات المجالية المغربية في السوق الوطنية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك، وباعتبار وكالة التنمية الفلاحية هيأة معتمدة من طرف صندوق التكيف مع المناخ والصندوق الأخضر للمناخ، فإنها تتمكن من الولوج المباشر إلى الموارد المالية لهذه الصناديق من أجل تمويل البرامج المتعلقة بالتغيرات المناخية في القطاع الفلاحي، والقطاعات الحيوية الأخرى بالمغرب.

- **في مجال تشجيع الاستثمار:**

تتمثل المهام الرئيسية لوكالة التنمية الفلاحية المرتبطة بتشجيع الاستثمار ومواكبة المستثمرين فيما يلي:

- تقديم معلومات للمستثمر حول فرص الاستثمار ومناخ الأعمال في القطاع الفلاحي بالمغرب في إطار مخطط المغرب الأخضر؛
- إرشاد وتوجيه المستثمرين في اختيار مشاريع الاستثمار الفلاحي، من خلال توفير معلومات تسلط الضوء على أهم المعطيات الخاصة بعالية وسافلة سلاسل الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى دراسات موجزة لمشاريع نموذجية؛ تقديم معلومات للمستثمرين

عن كيفية المشاركة في عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وعن كيفية إرساء مشاريع التجميع الفلاحي؛

- تقديم معلومات للفاعلين عن الدعم المالي للدولة لتشجيع الاستثمارات الفلاحية في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

- **في مجال مواكبة المستثمرين:**

- المواكبة التقنية للمستثمرين من خلال توفير معلومات عملية ودلائل تقنية لتنفيذ مشاريعهم؛
- مواكبة الشركاء في إطار الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريعهم؛
- ربط علاقات بين الشركاء من أجل تطوير مشاريع استثمارية مشتركة.

الآلية التمويلية

صندوق التنمية الفلاحية

- **أداة تحفيزية ناجعة:**

أحدثت الدولة سنة 1986 حسابا مرصودا للاستعمالات المحددة، تحت اسم «صندوق التنمية الفلاحية»، وذلك بهدف ضمان تمويل العمليات المرتبطة بتنمية القطاع الفلاحي. منذ إحداثه، عمل صندوق التنمية الفلاحية على تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي وتوجيهه، عن طريق إعانات مالية مستهدفة، موجهة للأنشطة التي تسمح بالاستغلال الأفضل للمؤهلات الفلاحية الوطنية.

وقد عرفت نوعية النفقات المنوطة لهذا الصندوق تطورا منذ إطلاقه، لتتركز حول المساعدات المالية الممنوحة برسم مختلف أصناف الاستثمارات الفلاحية الخاصة (التجهيزات الهيدروفلاحية والتحسينات العقارية وسلاسل الإنتاج النباتية والحيوانية)، ليشكل بذلك صندوق التنمية الفلاحية أداة أساسية لتنفيذ السياسة الحكومية ورافعة أساسية للاستثمار. وتهدف الإعانات المالية الممنوحة للفلاحين، بشكل أساسي، إلى تحسين إنتاجية الضيعات الفلاحية، سواء في المناطق السقوية أو البورية أو المناطق الجبلية، وذلك عبر:

- إدخال التكنولوجيات الجديدة التي ستمكن من عقلنة استعمال وسائل الإنتاج (التجهيزات الهيدروفلاحية والتحسينات العقارية)؛
- تجهيز الضيعات الفلاحية بالمعدات الفلاحية؛
- تكثيف الإنتاج الحيواني؛

- تنمية زراعة الأشجار المثمرة و التشجيع على استعمال البذور المختارة؛
- إنشاء وتجهيز وحدات التثمين؛
- تشجيع وتنويع الصادرات الفلاحية؛
- دعم التجميع الفلاحي.

شكل صندوق التنمية الفلاحية، منذ 2008، الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة الحكومية في المجال الفلاحي وتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاع. حيث شمل جميع السلاسل الإنتاجية من عاليتها إلى سافلتها مع دعم خاص لمشاريع التجميع الفلاحي وصغار الفلاحين، إضافة إلى التثمين في إطار العقد- البرنامج لتنمية الصناعات الغذائية والفلاحية الموقع سنة 2017.

استعمالات موارد صندوق التنمية الفلاحية تهم استعمالات موارد صندوق التنمية الفلاحية ما يلي:

المساعدات المباشرة الممنوحة للفلاحين والتي تشمل:

- التجهيزات الهيدروفلاحية (الري الموضعي والتكميلي) والتحسينات العقارية (إزالة الأحجار)؛
- تجهيز الضيعات بالمعدات الفلاحية (المكننة، البيوت المغطاة، الشبابيك الواقية من البرد...)؛
- تكثيف الإنتاج الحيواني (تحسين النسل، بنايات تربية الماشية...) تنمية زراعة الأشجار المثمرة (الحوامض، الزيتون، نخيل التمر، الورديات...)؛
- التشجيع على استعمال البذور المختارة (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الأرز، البذور أحادية النبتة للشمندر السكري)؛
- التحاليل المخبرية (التربة، الماء، النباتات والمخلفات)؛
- التحول إلى نظام الإنتاج البيولوجي؛
- إنشاء وتجهيز وحدات التثمين (التصبير، المخازن المجمدة، معاصر الزيوت، التحويل، مجازر وقاعات التقطيع، تثمين الحليب والبيض...)؛
- تشجيع وتنويع الصادرات الفلاحية (الحوامض، الطماطم، زيت الزيتون، زيتون المائدة، المصبرات...)؛
- المساعدات المقدمة للتجميع الفلاحي (دعم المكننة والري بأسعار فائدة مخفضة ودعم جزافي للمجمع)؛
- المساهمة في صندوق الكوارث الطبيعية؛

- تعزيز التأمين الفلاحي؛
- تنمية سلاسل الإنتاج، موضوع عقود البرامج التي وقعتها الوزارة مع مختلف الهيئات البيمهنية الفلاحية.

- **الشباك الوحيد:**

لتسهيل ولوج المستثمرين للتحفيزات المالية للدولة، أحدثت الوزارة شبابيك وحيدة على مستوى مجموع المديريات الإقليمية للفلاحة، والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. وتم حتى اليوم إحداث 58 شباك وحيد عبر جهات المملكة لتلعب دور المخاطب الوحيد بالنسبة للفلاحين. وتسهر الوزارة، باستمرار، على تحسين أداء هذا النظام بشكل عام، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للفلاحين عبر الشبابيك الوحيدة بشكل خاص.

وفي إطار تحسين حكامة النظام، اعتمدت الوزارة منذ 2017 نظاما لتدبير الجودة على مستوى الشبابيك الوحيدة. وفي هذا الصدد، فإن 40 شباكا وحيدا ومصلحة المساعدات والتحفيزات على مستوى المديرية الإقليمية للفلاحة لجهة الدار البيضاء- سطات، قد حصلت على شهادة الجودة ISO-9001 نسخة 2015. نتج عن هذا التنظيم الجديد إعادة النظر في الصلاحيات المنوطة للقرض الفلاحي للمغرب في منظومة الدعم، بحيث أصبح دوره يقتصر ابتداء من 2008، في صرف المساعدات المالية للدولة، وذلك على أساس قرارات المنح التي تصدر عن المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **نظام الدعم والإعانات الفلاحية (SABA) :**

لمواكبة تفعيل النظام التحفيزي، اعتمدت الوزارة تطبيقا معلوماتيا خاصا لمعالجة ملفات طلب الدعم، أطلقت عليه نظام الدعم والإعانات الفلاحية (SABA)، والذي يتمحور حول العناصر الأساسية التالية:

- منصة إليكترونية لإدخال جميع المعلومات المتعلقة بمعالجة الملفات، وحساب مبالغ الدعم واستخراج المستندات القابلة للطباعة؛
- نظام لتبادل المعطيات المعلوماتية حول القرارات المتعلقة بمنح الدعم مع القرض الفلاحي للمغرب؛
- منصة تتبع وإعداد التقارير، والتي تمكن الحصول الفوري على الوضعيات المفصلة للمساعدات الممنوحة وتلك الموجودة في طور المعالجة؛
- بوابة إلكترونية خاصة بالمستفيدين، لتمكينهم من التتبع الفوري لمستوى تقدم معالجة ملفاتهم؛
- بوابة إلكترونية تتيح تسجيل ملفات طلب الإعانة من قبل الفلاحين.

آلية التموين والتسويق

المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

مؤسسة عمومية أحدثت منذ 1937، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الفلاحة وتخضع لمقتضيات القانون 12-94 المنظم لسوق الحبوب والقطاني. ويدير المكتب مجلس إداري يتكون نصف أعضائه من ممثلي الإدارة والنصف الآخر من مهنيي سلسلة الحبوب والقطاني.

حدّد القانون 12- 94 صلاحيات ومهام المكتب. ويقوم المكتب على الخصوص:

- السهر على التموين وتسويق الحبوب والقطاني، من خلال تتبع نشاط المتدخلين الخواص ومخزونهم من هذه المواد؛
- ملائمة ظروف التسويق والاستيراد، من خلال تتبع الأسواق الوطنية والعالمية وتطورها، وذلك للحفاظ على التموين العادي للسوق، وإذا اقتضى الحال في سنوات الجفاف، يسهر المكتب على تنفيذ البرامج الاستثنائية لضمان تموين السوق، خاصة من مادتي الشعير والأعلاف المركبة؛
- تدبير تموين الجماعات المستفيدة من الدقيق المدعم، حيث يقوم المكتب بتنظيم طلبات عروض لتزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق المدعم، كما ينظم نقل هذا الدقيق إلى الجماعات المستفيدة؛
- الإسهام في إعداد النصوص التنظيمية لقطاع الحبوب والقطاني؛
- متابعة الجودة، بوضع برامج لأخذ عينات من مختلف جهات المملكة وتحليلها، بفضل مختبر المكتب المختص لهذا الغرض وذلك، لرصد المخاطر التي قد تخل بعملية التسويق والتموين.

آلية مراقبة الواردات

يخضع استيراد وتصدير النباتات والحيوانات والمنتجات المشتقة منها، بما في ذلك علف الحيوانات، للقانون رقم 28.07 بشأن سلامة المنتجات الغذائية، والذي يضع الشروط الصحية لدخولها إلى الأراضي الوطنية أو تصديرها إلى بلدان ثالثة.

تتم مراقبة الامتثال لهذه الأنظمة، على المستوى الوطني، من قبل مديريات مراقبة الجودة (الدار البيضاء وطنجة وأكادير)، ومن قبل مراكز التفتيش على الحدود (الحسيمة ، الداخلة والعيون ، فاس ، الجرف الأصفر، القنيطرة، مراكش، الناظور، ورزازات، وجدة، الرباط ، سلا وآسفي).

تتم عمليات المراقبة هاته وفقا لمقتضيات القانون 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، التي تنص على أنه لا يجوز استيراد أي منتج غذائي أو وضعه في السوق الوطنية أو تصديره إذا كان يشكل خطراً على حياة الإنسان أو صحته، ولا يجوز استيراد أي منتج موجه لتغذية الحيوانات أو تصديره أو إعطائه للحيوانات كغذاء، إذا كان يشكل خطرا على صحتهم.

وتنص المادة 5 من نفس القانون أنه لضمان عدم وجود منتج غذائي أو منتج علف حيواني في السوق المحلية أو تصديره، يشكل خطراً على الحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان، يجب الحصول على أغذية ومنتجات الأعلاف ومعالجتها وحفظها وتخزينها ومعالجتها وتجهيزها وتعبئتها ونقلها ووضعها في السوق أو تصديرها، في ظروف صحية مناسبة لضمان جودتها والحفاظ على سلامتها. كما يجب التأكد من كون العلامات الموضوعة على المنتجات مطابقة لمتطلبات الأنظمة القانونية الجاري بها العمل. شروط الاستيراد وإصدار الشهادات: يجب أن تمتثل البضائع الخاضعة للمراقبة الصحية، عند الإستيراد، للأنظمة القانونية الجاري بها العمل. كما يجب أن تكون مصحوبة بوثائق صحية موقعة حسب الأصول من قبل السلطات الرسمية في البلدان المنشأ للبضاعة المعنية. في هذا السياق، تم تطوير وتنفيذ إجراءات منسقة لاستيراد البضائع، من قبل الهياكل المختلفة التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، يجب أن تفي البضائع التي يتم إدخالها إلى التراب الوطني بالشروط التالية:

(أ) الامتثال لأحكام القوانين الجاري بها العمل؛

(ب) أن تكون مصحوبة بوثائق صحية صادرة عن السلطة المختصة في البلد المنشأ للمصادقة على الشروط المذكورة في النقطة (أ)،

آلية مراقبة الصادرات

تعتبر مؤسسة موروكو- فودكس إحدى أنجع الآليات لمراقبة الصادرات، هي مؤسسة مستقلة مهمتها مراقبة وتنسيق الصادرات، وهي مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1986، تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ومنذ ذلك الحين وهي تراهن على خدمة قطاع المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية الموجهة إلى التصدير، باعتباره أحد دعائم النمو الاقتصادي للبلاد.

وتتولى مؤسسة موروكو- فودكس مراقبة الجودة بتنسيق وإنعاش عمليات التصدير وكذا اليقظة الاستراتيجية والعملية لتصدير المواد الغذائية.

ويتميز هذا القطاع بنشاطه في مناخ دولي تطبعه حدة المنافسة ودقة الشروط التقنية والتجارية المتزايدة باستمرار.

بهدف تلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تمليها عولمة الأسواق، فإن المؤسسة تحرص باستمرار على ضمان خدمة جيدة تمزج بين النزاهة والدقة، والتيسير، والاستباقية والكفاءة المهنية العالية.

وباعتبارها مؤسسة عمومية تقدم خدماتها لفائدة القطاع الخاص، فإن خدماتها تشمل السلسلات الفلاحية التالية:

- الخضروالفواكه الطازجة (حوامض، طماطم، فواكه حمراء، فاكهة الافوكادو، والمنتوجات الأخرى)؛
- المنتوجات النباتية المصنعة (المصبرات، الفواكه والخضر المجففة أو المجمدة، زيت الزيتون، زيت أركان، الحبوب، البقوليات، التوابل والأعشاب)؛
- منتوجات الصيد البحري (الأسماك الطازجة، المصبرات)؛

تتوفر موروكو- فودكس على عشرين تمثيلية جهوية، وخمس تمثيليات على المستوى الدولي، موزعة على مختلف مناطق الإنتاج والتصدير، وذلك من أجل ضمان خدمة القرب لمهنيي قطاع المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية المراقبة التقنية.

- **مراقبة الجودة:**

تقوم موروكو- فودكس بهذه الأنشطة أثناء تحويل وتعبئة وتصدير المواد وذلك من أجل ضمان جودة المنتوج المغربي.

تتم المراقبة التقنية أثناء مراحل تحويل، تصنيع، تعبئة، تخزين وتصدير المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية الموجهة للتصدير.

هذه المراقبة تضمن احترام هذه المنتجات للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها في أسواق التصدير، من حيث الأنظمة والمعايير التقنية، معايير التسويق، الجودة، التصنيف الفيزيائي الكيميائي، الحسي، النوعي، وجميع المواصفات الكمية والنوعية المحددة أو العامة المطبقة في أسواق التصدير ...

كما تضمن هذه المراقبة التقنية، الالتزام بالشروط التقنية المنصوص عليها في مختلف الاتفاقيات المتعلقة بتصدير المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية المغربية.

يتم ممارستها وفقًا للتشريعات والأنظمة المطبقة، ووفقًا للإجراءات المخططة والمعتمدة من ISO 9001.

- **اليقظة الاستراتيجية:**

اليقظة العملية لفائدة أصحاب القرار العموميين أو الخواص، على مستوى قطاع تصدير المنتجات اعتبار موروكو- فودكس فاعلا على مستوى قطاع تصدير المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية، فإنها مطالبة باستمرار بأن تقدم خبراتها وتجاربها للمتدخلين في هذا القطاع.

وتعتبر المؤسسة شريكا مهما في إنجاح مخطط المغرب الأخضر ومخطط هاليوتس، الراميين أساسا إلى الرفع من قيمة الصادرات وكذا تنويع الأسواق، موروكو- فودكس مطالبة بالإطلاع على أحوال البيئة الخارجية لاكتشاف الفرص، وتحديد التهديدات وتوقع المخاطر، من أجل مرافقة الشركاء في هذا القطاع في أفق بناء قدرة تنافسية دولية.

ففي هذا السياق كان يتعين على موروكو- فودكس أن تحدد موقعها بصفتها مؤسسة مرجعية في مادة اليقظة الاستراتيجية الموجهة لأصحاب القرار العموميين والخواص، على حد سواء، وبالتالي فقد انخرطت هذه المؤسسة في مشروع إرساء نظام اليقظة الإستراتيجية.

- **ترويج الصادرات:**

بهدف الإستجابة لتطلعات وآمال الفاعلين على مستوى القطاعين العام والخاص في مجال المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية، تنظم موروكو فودكس سنويا أنشطة محددة تهدف إلى إنعاش وتنمية الصادرات، للاستجابة للتوقعات وطموحات الفاعلين على مستوى القطاعين العام والخاص، في مجال المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية، والمتمثلة في تنظيم المشاركة المغربية في المعارض المتخصصة على المستوى الدولي.

الآلية التكوينية

يتطلب رفع تحدي تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، الاستثمار، ليس فقط على الموارد الطبيعية، بل كذلك وأساسا على العنصر البشري، باعتباره رافعة أساسية للتنمية والنهوض بالقطاع الفلاحي، وقد كشفت أزمة «كوفيد-19» أهمية الاستثمار في البحث العلمي، ووضع التكنولوجيا في خدمة الاستدامة من أجل فلاحة عصرية تكرس معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية، للمساهمة في تحقيق أهداف السيادة الغذائية، مع إدماج متطلبات الاستدامة والقدرة على مواجهة التغيرات المناخية، للتصدي للتحديات العديدة الكبرى، كإشكالية ندرة المياه، التي لا يمكن مواجهتها بوضع التشريعات فقط، وإنما بالاستعانة بالبحث العلمي لإيجاد حلول مبتكرة.

ويعتبر المعهد الوطني للبحث الزراعي ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة إحدى أهم الآليات التكوينية في المجال الفلاحي.

المعهد الوطني للبحث الزراعي

يتولى المعهد الوطني للبحث الزراعي، مهمة إجراء الأبحاث من أجل التنمية الزراعية .وهي مؤسسة عمومية تعود أصولها إلى عام 1914 مع إنشاء أولى المصالح البحثية الرسمية في المجال الزراعي. وقد خضع مؤخرا لإعادة تنظيم هيكلية تهدف إلى تحديث عملية إدارته. والغرض من هذا التنظيم الجديد هو تزويد المؤسسة بما يلي:

- التخطيط الاستراتيجي الكافي لبناء القدرات التطلعية للتكيف والاستجابة والتنبؤ بالطلب الاجتماعي للبحث الزراعي؛
- سياسة القرب القائمة على إضفاء الطابع الإقليمي واللامركزي للبحث؛
- نظام متكامل للتتبع والتقييم والتحكم؛
- إدارة متكاملة ومعقلنة للموارد؛
- سياسة تثمين المنتوجات؛
- سياسة متناسقة للإعلام والتعاون.

ويعمل المعهد الوطني للبحث الزراعي، من خلال عشرة مراكز إقليمية للبحوث الزراعية وثلاث وعشرين ضيعة تجارب موزعة على الصعيد الوطني، وتغطي مختلف النظم الزراعية في البلاد، وتعرف المشاريع البحثية للمعهد الوطني للبحث الزراعي بمشاركة الشركاء والعملاء والفرقاء الإقليميين .وهي تجرى في ثلاثين وحدة بحثية تستضيفها المراكز الجهوية. ويشرف عليها على المستوى المركزي عشرة أقسام علمية ذات طابع تنظيمي، ولإنجاز مهمته، ومسايرة المستجدات العلمية، يحرص المعهد على المحافظة على ربط علاقات شراكة مع المنظمات الوطنية والدولية، ومنظمات التنمية والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. تشمل المحاور الاستراتيجية للبحث في المعهد الوطني للبحث الزراعي ما يلي:

- توصيف الموارد الطبيعية وحفظها وتعزيزها؛
- تحسين إنتاجية الإنتاج الزراعي وتنافسيته واستدامته؛
- تحسين إنتاجية الإنتاج الزراعي وتنافسيته واستدامته؛
- تحسين نوعية المنتجات النباتية والحيوانية وتثمينها وتنويعها؛
- تحليل الطلب الاجتماعي لنظم الإنتاج والسياسات الزراعية المتعلقة بالتنمية الجهوية والمحلية.

وعلى المستوى العملي، يتم تقسيم هذه المحاور إلى مجموعة من البرامج البحثية التكميلية المصنفة في مجموعتين رئيسيتين هما :

- برامج البحوث الإقليمية الرامية إلى تلبية احتياجات مختلف قطاعات الإنتاج على نحو أفضل وتغطية كامل التراب الوطني بمختلف نظمها الزراعية،
- البرامج الموضوعاتية الوطنية التي لها دلالة أفقية إلى حد ما بالنسبة لجميع النظم الزراعية وسلاسل الإنتاج.

معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة

تأسس معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة (IAV)، بالرباط سنة 1963 استجابة لحاجة ملحة إلى تكوين أطر أكفاء في مجال الزراعة (مهندسين، دكاترة بيطريين ودكاترة في العلوم الزراعية).

يتخصص معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة IAV في التكوين بمجال الزراعة والقطاعات المتعلقة بهذا المجال. ويعتبر المعهد من بين مؤسسات التعليم العالي للهندسة الرائدة في المغرب.

تم إنشاء معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة IAV بهدف تحديث القطاع الزراعي وجعله رافعة الاقتصاد المغربي. كما أن المعهد لديه بنية تحتية لضمان البحث العلمي الذي يتناول موضوعات ذات أهمية كبرى: الحفاظ على البيئة، الإدارة الاقتصادية لمياه الري، دراسة المناخ وتخفيف الجفاف، تنويع المنتجات الزراعية.

معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، إحدى الأليات الرائدة على المستوى الوطني والقاري في التعليم العالي والتكوينين المستمر والتنفيذي، وهو أيضا مركز متعدد التخصصات للبحث والتطوير في مجالات متعددة، بما في ذلك الهندسة الزراعية، والبستنة، والطب البيطري، والطوبوغرافيا، والصناعة الغذائية.

يلعب المعهد دورًا رئيسيًا في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين والبحث الزراعي، وتنمية العامل البشري، من خلال التكوينين الأولي والمستمر، ونقل المعرفة المحصلة عن أنشطة البحث والتطوير والابتكار.

4 - سلاسل الإنتاج

سلسلة إنتاج الحبوب

تغطي سلسلة إنتاج الحبوب حوالي 5 مليون هكتار، وتدر 25 في المائة من إجمالي مدخول الفلاحين، كما تساهم بنسبة تتراوح بين 10 و20 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي. وتشكل الحبوب الغذاء الأساسي لمجموع الساكنة، بحيث يبلغ الاستهلاك السنوي للقمح 190 كلغ للفرد. وتتم زراعة الحبوب في جميع الاستغلاليات الفلاحية تقريبا (1.2 مليون استغلالية) مع هيمنة للاستغلاليات العائلية بواقع 80 في المائة ومعدل للاستهلاك الذاتي يبلغ 30 في المائة. وتزرع الحبوب أساسا في المناطق البورية، غير أنها لا تؤمن الاكتفاء الذاتي الوطني من هذه المادة، مما يفرض اللجوء إلى استيرادها بشكل سنوي.

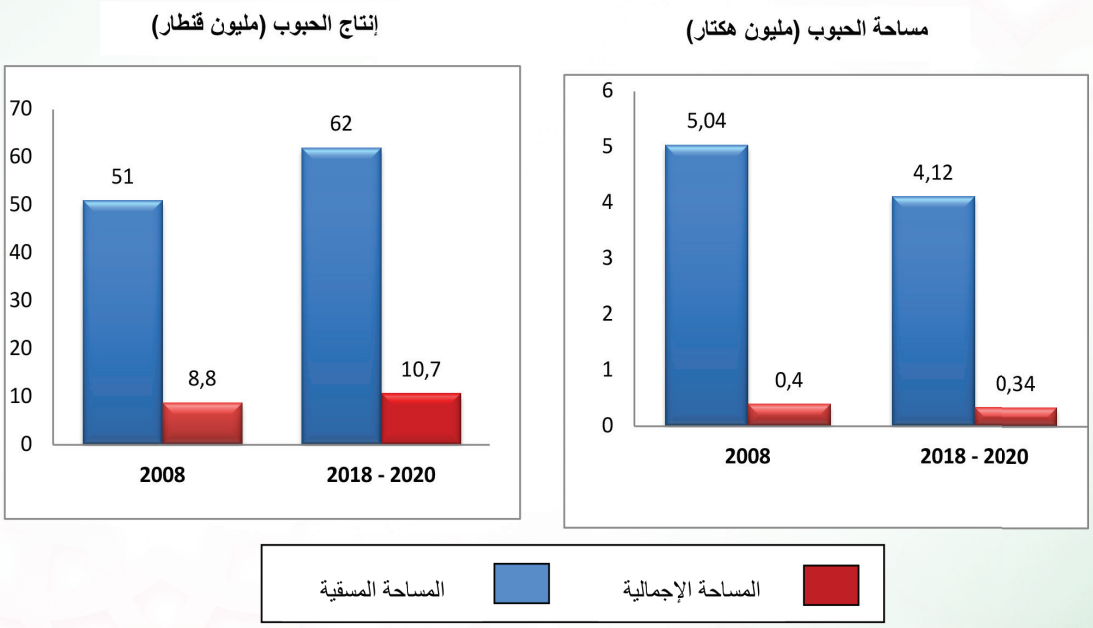

معطيات عامة:

- مساحة الحبوب حوالي 4.5 مليون هكتار، 90 بالمائة منها تقع في مناطق بورية.
- التخزين تبلغ السعة التخزينية حوالي 67 مليون قنطار.
- الطحن: 156 وحدة نشطة بما في ذلك 128 مخصصة للقمح اللين. قدرة الطحن السنوية: 10.7 مليون طن.

هكذا، ظل القمح على رأس الواردات طيلة السنوات العشر الماضية، حيث وصلت قيمة الواردات من هذه المادة إلى 13.5 مليار درهم، متبوعة بالذرة (5.4 مليار درهم). وبذلك مثلت الحبوب لوحدها 69.6 في المائة من إجمالي واردات المملكة من المنتجات الفلاحية خلال سنة 2020، مقابل 75.7 في المائة خلال سنة 2011. أما الواردات من القطاني، والتي كان الإنتاج الوطني يغطيها بالكامل في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، فقد بلغت قيمتها 1مليار و123.3 مليون درهم سنة 2020، مقابل 240 مليون درهم سنة 2010.

في السابق، كانت سلسلة إنتاج الحبوب مقننة من لدن الدولة. وكانت تدخلات هذه الأخيرة تتخذ شكل تدابير ملائمة لضمان تنظيم السوق، ودعم المنتجين والمستهلكين، وتأطير عملية تزويد السوق بمنتجات الحبوب ومشتقاتها. وفي أواخر سنوات التسعينيات، بدأ تحرير سوق الحبوب بإلغاء القيود المفروضة على الأنشطة المتعلقة بسلسلة الحبوب، وإرساء حرية تجارة وتصنيع واستيراد الحبوب ومشتقاتها.

رغم هذه الإجراءات والمبادرات، فإن تسويق منتجات الحبوب يتسم بدرجة كبيرة من عدم التجانس وبتعدد وضعيات الفاعلين، ما بين فلاحين صغار ومتوسطين وكبار. وفي هذا الصدد نجد ثلاث فئات من المستغلين: فئة أولى تشكل الغالبية مكونة من فلاحين يتعاطون زراعة الحبوب في الأراضي البور ذات الظروف غير المواتية، وبالكاد يتمكنون من إنتاج محصول يتراوح بين 8 إلى 9 قنطار في الهكتار الواحد، وفئة ثانية من الفلاحين الذين يمارسون زراعة الحبوب في مناطق مواتية، ويحققون إنتاجا أفضل (40 قنطار في الهكتار الواحد)، ثم فئة ثالثة من الفلاحين تشكل زراعة الحبوب بالنسبة إليهم مجرد نشاط إضافي، إلى جانب تربية المواشي وزراعة الأشجار المثمرة.

هكذا، يتوجه هؤلاء الفلاحون جميعهم في نهاية المطاف نحو السوق لبيع منتجاتهم من الحبوب (القمح والشعير، إلخ). وإذا أخذنا السعر المرجعي للقمح اللين المعلن عنه من لدن السلطات المختصة، والمحدد في 280 درهما للقنطار (سنة 2021)، فإنه على مستوى واقع السوق يظل يتراوح بين 220 و230 درهم للقنطار كأقصى حد. وبالتالي هناك تفاوت لا يستهان به بين السعر المرجعي والسعر المعمول به فعليا. كما إن هذا السعر يختلف اعتمادا على جودة القمح (جودة عالية، جودة متوسطة).

وينضاف إلى هذه الصعوبات، تدخل عدد من الوسطاء على مستوى الأسواق، إذ يعمدون بطرق معينة إلى التأثير على السوق والتخفيض المفرط للأسعار. ومما يساهم في تفاقم هذا الاختلال هو استمرار بعض الصعوبات المرتبطة بشكل خاص بما يلي:

- ضعف تدخل التعاونيات الفلاحية في مسلسل تجميع المنتوج. وهو ما يصعب معه التصريف الناجع لمنتجات الفلاحين الصغار والمتوسطين؛
- تعدد المتدخلين في جمع المحصول الوطني؛
- تخزين المحصول الوطني: ممارسات تخزين غير ملائمة (التنظيف القبلي، وعدم ملاءمة منحة التخزين مع درجة الجودة)؛
- غياب دفتر تحملات خاص بمعايير تخزين الحبوب وتطور محدود في تخزين القرب.

التطور الشهري لمستويات المخزون للفترة 2015 – 2022

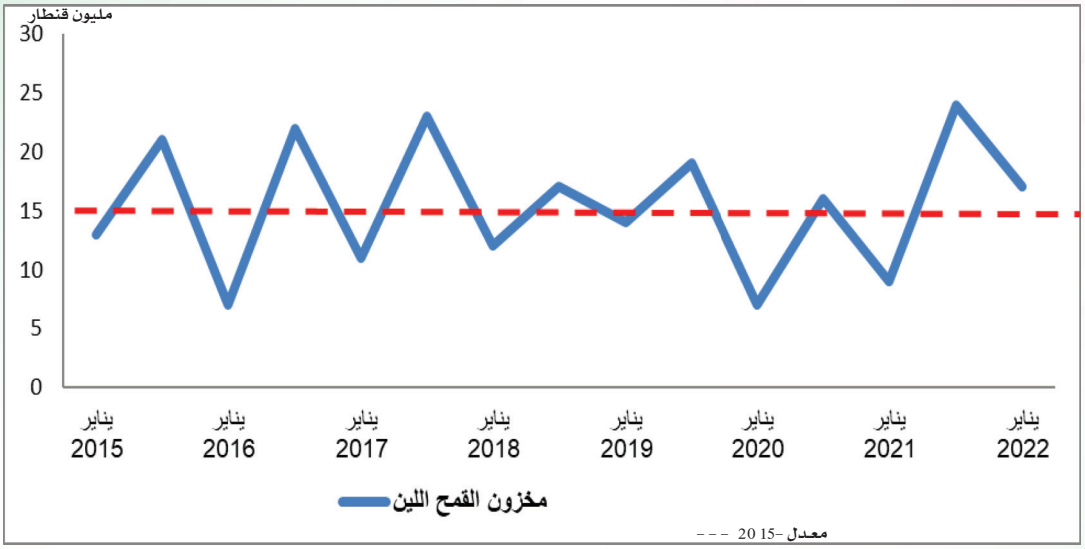

سلسلة إنتاج الفواكه والخضر

تحتل سلسلة الفواكه والخضر (الحوامض، الخضر، والأشجار المثمرة)، التي تزخر بمؤهلات هامة، مكانة متميزة في إطار الاستراتيجيات الفلاحية الوطنية (مخطط المغرب الأخضر، استراتيجية الجيل الأخضر). وفي سنة 2018 حققت هذه السلسلة، الممتدة على مساحة تبلغ 725.000 هكتار، إنتاجا من الفواكه والخضر بلغ 11.4 مليون طن.

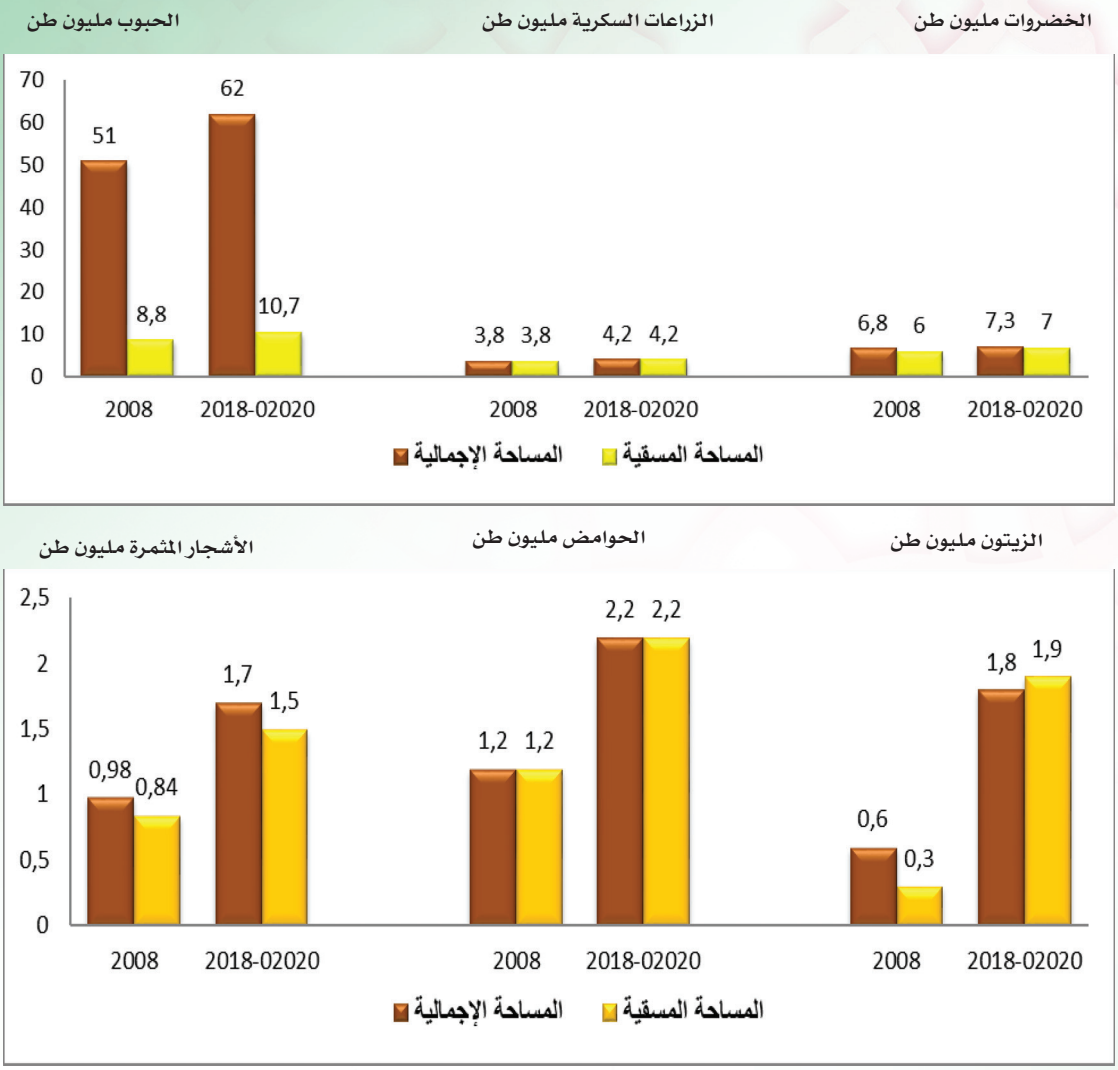

وشهدت المنتجات الرئيسية لقطاع الفاكهة والخضروات، الموجهة في الوقت ذاته للسوق المحلي ونحو التصدير، تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. وقد جاء هذا التطور نتيجة لتوسيع المناطق المزروعة واعتماد تقنيات الإنتاج العصرية.

وعموما، يساهم قطاع الفواكه والخضر في خلق القيمة لفائدة المنتجين / الفلاحين، وفي النمو الاقتصادي لبلادنا. وفي هذا الصدد، يذكر أن معدل النمو السنوي لإنتاج سلسلتي الزيتون والحوامض خلال الفترة 2008-2018 بلغ في المتوسط 7.8 في المائة و6.3 في المائة على التوالي.

ومن جهة أخرى، يشكل التحويل رافعة مهمة لتثمين الإنتاج الفلاحي من هذه الزراعات والرفع من قيمته المضافة. وفي هذا الصدد، يجب التمييز بين الفواكه والخضر الطازجة، وبين تلك المعدة للتحويل. ويوضح الرسم البياني التالي استخدام الإنتاج الوطني من الخضر والفواكه:

أوجه استخدام الإنتاج الوطني من الخضر والفواكه (بملايين الأطنان)

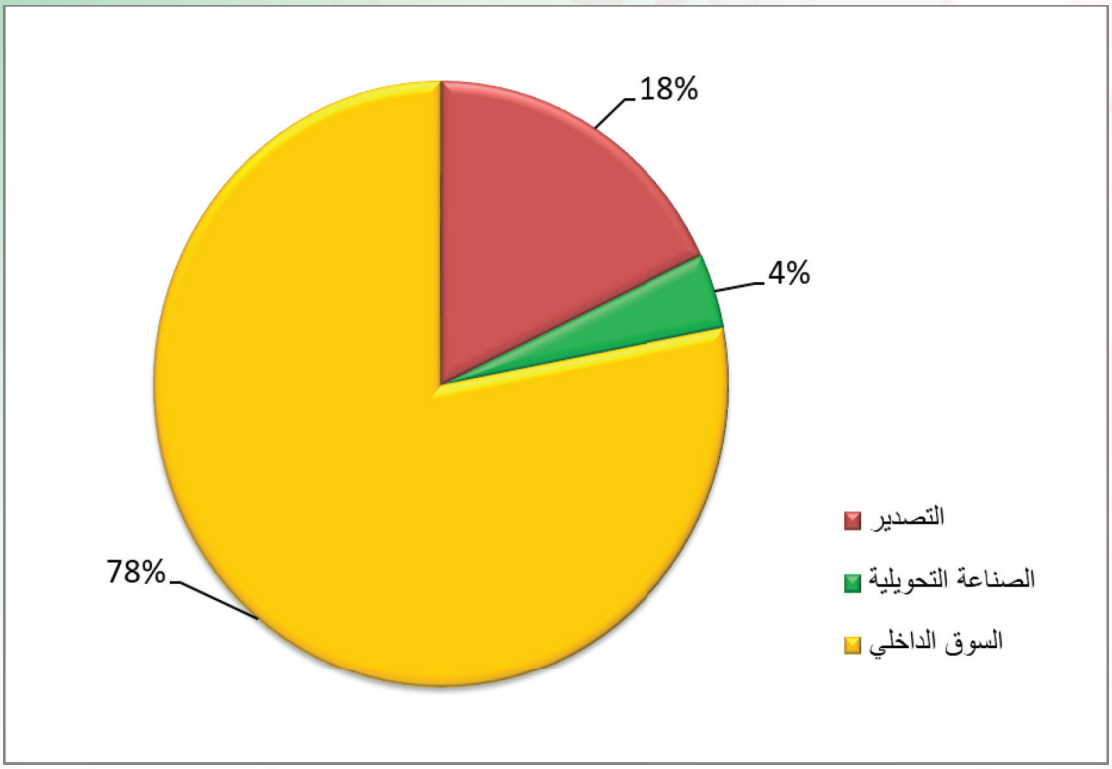

وهكذا، بلغ حجم الإنتاج من الفواكه والخضر الموجه للتصدير 2 مليون طن (18 في المائة من إجمالي الإنتاج)، بينما بلغ الإنتاج الخاضع للتحويل 0.5 مليون طن فقط، أي ما يعادل 4 في المائة من الإنتاج الوطني، فيما يتم تسويق باقي الإنتاج، والبالغ 9 ملايين طن في السوق الداخلي.

إن ضعف نسبة التحويل الصناعي لمنتجات الفواكه والخضر يقلص من إمكانية تطوير الفلاحين لبدائل تسمح لهم باستغلال فائض الإنتاج، وتجنب الخسائر في المنتجات عقب الجني والتعامل مع قابليتها للتلف، والحد من ضغط الوسطاء.

العوائق التي يواجهها مسلسل التسويق واختلاف الوضعيات داخل نفس سلسلة الإنتاج:

إذا كان الأداء الجيد الذي حققته سلسلة إنتاج الفواكه والخضر، قد تأتي بفضل الدعم المالي المقدم في إطار مخطط المغرب الأخضر، لفائدة المنتجين، من أجل تحسين إنتاجيتهم، فإن مكون التسويق لم يحظ بنفس حجم وأشكال الدعم الممنوحة للإنتاج.

تمة مجموعة من العوائق التي ما تزال تؤثر سلبا على قنوات التسويق بهذا القطاع، نذكر منها :

- هيمنة الوسطاء، لا سيما وأنه لا يوجد لحد الآن أي إطار تنظيمي لمهنة الوساطة والسمسرة في قطاع الفواكه والخضر؛
- وضعية فضاءات بيع الفواكه والخضر، خاصة أسواق الجملة التي هي في حاجة إصلاح هيكلي؛
- غياب نظام معلومات حول الأسعار وضعف في تطبيق المساطر التي تفرض توحيد معايير جودة المنتجات؛
- الصعوبات التي يجدها صغار المنتجين في وضع الوسائل اللوجيستيكية من أجل حفظ الفواكه والخضر الطازجة وإطالة مدة تخزينها،

وتتباين حدة صعوبات تسويق الفواكه والخضر تباينا كبيرا من فرع لآخر ضمن هذه السلسلة.

أما سلسة إنتاج الزيتون، فيتم تسويق 84 في المائة من منتجاتها في السوق الوطنية. مقابل 16 في المائة توجه للسوق الخارجية. ويصدر هذا القطاع حاليا 27.000 طن سنويا من المنتجات الموجهة أساسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، ويحتل المرتبة السادسة على مستوى الصادرات.

وقد أبرز الفاعلون في هذا القطاع، أن تسويق زيت الزيتون لا يزال تهيمن عليه القنوات التقليدية، مشيرين مع ذلك إلى بروز معالم قنوات تسويق عصرية على المستوى الوطني (المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة، علامات الجودة...).

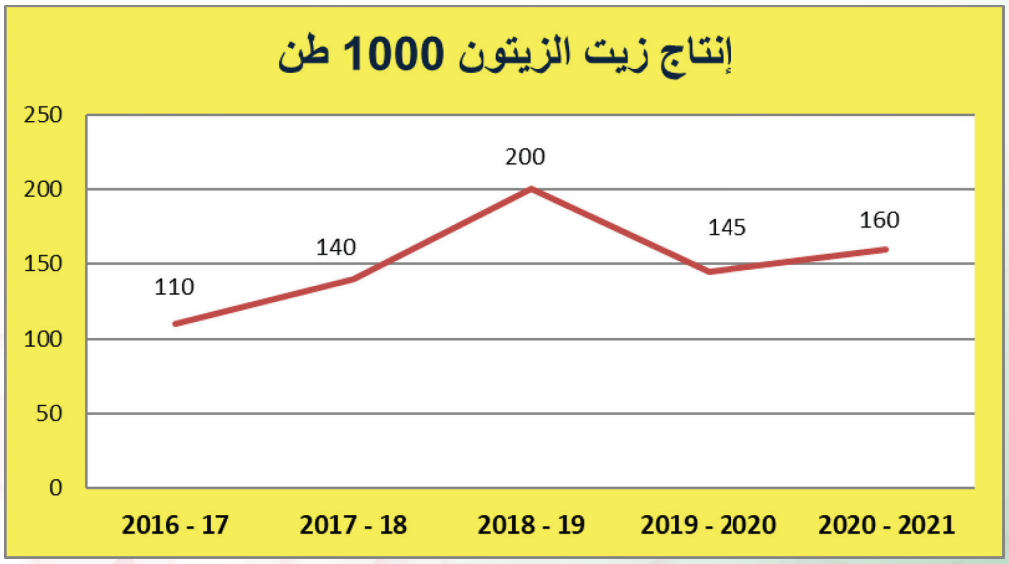

ملحوظة: تتم تلبية الحاجيات الوطنية من الزيوت النباتية عبر الاستيراد بشكل كلي.

سلسلة إنتاج اللحوم

بالنظر لوظائفها المتعددة، تكتسي سلسلة الإنتاج الحيوانية، أهمية اجتماعية واقتصادية أساسية، ذلك أنها تساهم في تأمين دخل مالي للفلاحين الصغار والمتوسطين، وفي خلق دينامية اقتصادية قروية. هذا، وعلى غرار السلاسل الأخرى، فإن الجانب المتعلق بتسويق اللحوم لا يزال يواجه عددا من التحديات التي تؤثر على الأداء الفلاحي ككل.

سلسلة الدواجن

شهدت سلسلة الدواجن تطورا مهما، الأمر الذي مكنها حاليا من تغطية 100 في المائة من الحاجيات من اللحوم البيضاء وكذا 100 في المائة من الحاجيات من بيض المائدة. وقد بلغ استهلاك اللحوم سنة 2019 ما مجموعه 22.1 كلغ للفرد سنويا.

وبلغ المتوسط السنوي لنمو الإنتاج بقطاع الدواجن ما بين 2000 و2019، نسبة 6.5 في المائة بالنسبة للحوم البيضاء (لحم الدجاج والديك الرومي) و5 في المائة بالنسبة لإنتاج البيض. كما بلغ المتوسط السنوي لنمو استهلاك اللحوم البيضاء 6.2 في المائة بالنسبة لاستهلاك البيض.

إنتاج اللحوم البيضاء 1000 طن

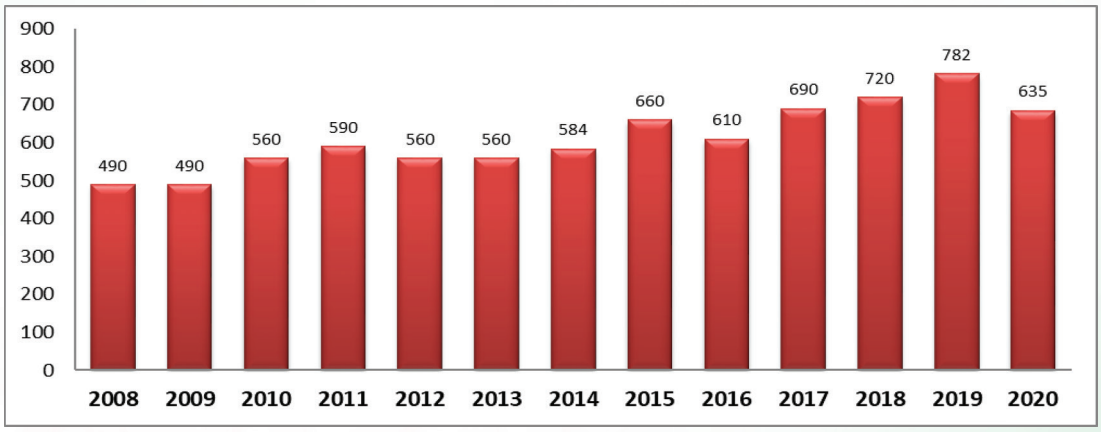

إنتاج البيض (مليار بيضة)

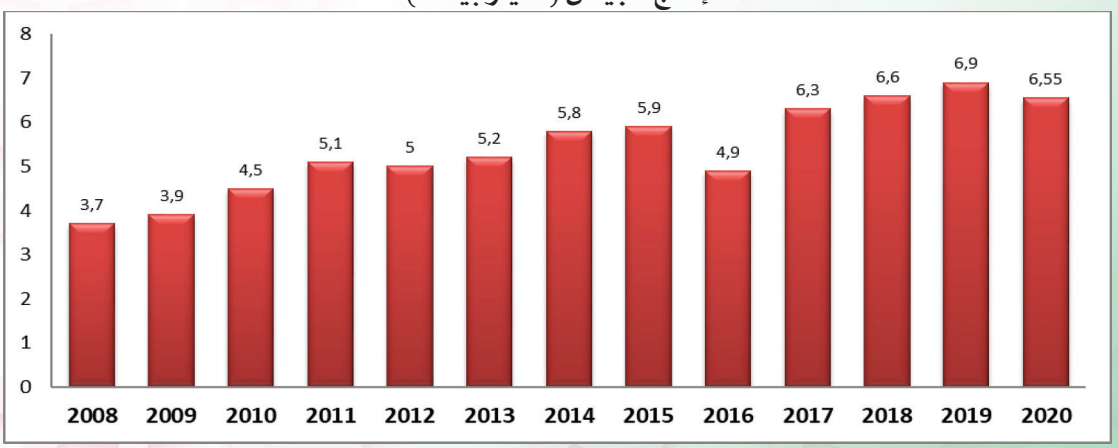

ورغم هذا المستوى من الأداء في أعلى السلسة، فإن مكون التسويق يظل الحلقة الضعيفة من هذا القطاع، وذلك بالنظر لهيمنة القطاع غير المنظم في مجال الذبح. بحيث تكاد غالبية المذابح لا تستجيب لمعايير السلامة الصحية، وتشكل خطرا على صحة المستهلك. هذا، وتواجه قنوات توزيع لحوم الدواجن العديد من الصعوبات الكبرى:

- 20 في المائة من مبيعات الدواجن بالضيعة تتم عبر مسارات التسويق العصرية المراقبة، مقابل 80 في المائة يتم تسويقها عبر المسارات التقليدية؛
- يضم المسار العصري 27 في المائة فقط من محلات ذبح الدواجن، التي تتوفر على اعتماد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وتخضع لمراقبته، مقابل 15000 من محلات تقليدية للذبح غير مرخصة «رياشات» يمونها سوق الجملة للدواجن الحية؛
- يتم تسويق غالبية الإنتاج من لحوم الدواجن بطريقة عشوائية، ولا تستجيب للمعايير الدنيا للنظافة والجودة، مما يهدد صحة المستهلكين والعاملين بها. وقد دفع هذا الوضع المسؤولين على إطلاق مسلسل لعصرنة هذه الوحدات التقليدية، غير أن هذه الدينامية تسجل بطئا شديدا في التنزيل؛
- الآثار الضارة على البيئة، لا سيما بسبب الكميات الكبيرة من النفايات التي تخلفها محلات الذبح، إذ يتم إلقاء من هذه النفايات في قنوات الصرف الصحي، فيما يتم عموما التخلص من الباقي في المطارح العمومية دون معالجة قبلية، مما يشكل مصدر تلويث للفرشات المائية؛

وبخصوص سعر الدجاج المنتج للحم والمربى في الضيعة، فإنه يتغير من فصل إلى آخر حسب الظرفية وسوق العرض والطلب وتقلبات أسعار المواد الأولية والأعلاف.

سلسلة إنتاج اللحوم الحمراء

تتجلى أهمية هذا القطاع في نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي، والتي تفوق 15 في المائة، وكذا في إحداثه لحوالي 44 مليون يوم عمل سنويا وتحقيقه لرقم معاملات بحوالي 27 مليار درهم سنة 2017.

وبلغ إنتاج سلسة اللحوم الحمراء 606.000 طن سنة 2019. ويمكن هذا المستوى من الإنتاج من تغطية 98 في المائة من الاحتياجات من اللحوم الحمراء، بمعدل استهلاك سنوي للفرد بلغ 17.2 كلغ للفرد في 2019.

لقد شهد أعلى سلسلة اللحوم الحمراء تطورا مهما بفضل الدعم المقدم في مجال التحسين الوراثي والإنتاج وتطوير وحدات عصرية لتربية الأبقار والأغنام والماعز.

إنتاج اللحوم الحمراء 1000 طن

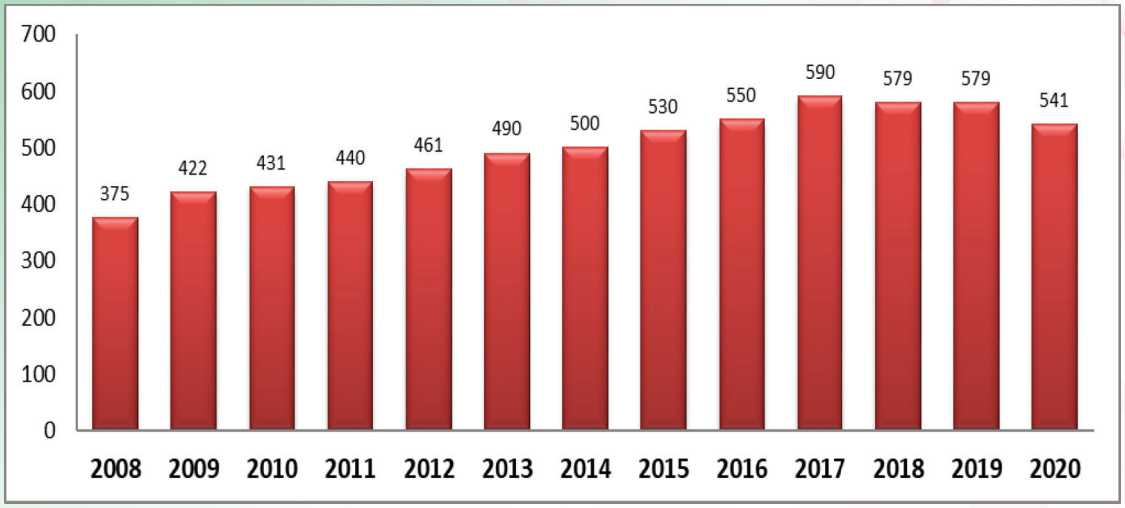

رغم جهود التحسين والتأهيل التي يعرفها هذا القطاع، يمكن أن نستعرض في هذا الصدد جملة من الصعوبات التي تقتضي تدخل السلطات العمومية والمهنيين. ومن بين هذه الإشكاليات:

- سوء تنظيم الأسواق والمنافسة وتداعياته على المنتجين؛
- ظروف الذبح لا تحترم الشروط الصحية، لا سيما في الأسواق الأسبوعية؛
- تعدد الوسطاء واتساع هوامش ربحهم، وخاصة على مستوى تسويق المواشي الحية؛
- العدد غير الكافي للمجازر الخاصة المعتمدة والمستجيبة لشروط السلامة الصحية.

باستثناء بعض منتجات الدواجن الموجهة للبلدان الإفريقية، فإن المنتجات المغربية من اللحوم الحمراء لم تلج بعد الأسواق الدولية.

السلسلة السكرية

تحتل السلسلة السكرية المغربية مكانة إستراتيجية في اقتصاد المملكة، حيث يستفيد هذا القطاع من استثمارات لتنمية الإنتاج المحلي للسكر، الذي يغطي حاليا ما يناهز 30% إلى 50% من احتياجات البلاد، وذلك حسب الظروف المناخية للمواسم الفلاحية، ويتم تغطية باقي الاحتياجات باستيراد السكر الخام وتكريره بمصفاة الدار البيضاء.

المساحات الفلاحية من الشمندر وقصب السكر تمثل على التوالي 60.000 و20.000 هكتار تهم أكثر من 80.000 فلاح في الجهات المسقية لدكالة، تادلة، الغرب، اللوكوس وملوية.

الإنتاج الحالي لمحاصيل السكر والمتأثرة بالجفاف الحاد تناهز 3 ملايين طن من الشمندر وقصب السكر.

تمتلك صناعة السكر المغربية 7 مصانع للسكر، تستفيد من أحدث التقنيات في إنتاج السكر بطاقة معالجة إجمالية تبلغ 43.000 طن من الشمندر و7.000 طن من قصب السكر يومياً، حيث تبلغ السعة التخزينية للسكر الخام والسكر الأبيض بجميع أنواع منتجاته مليون طن.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمغرب الآن من السكر الأبيض المكرر حوالي 2 مليون طن، حيث تفوق متطلبات السوق المحلية البالغة 1.2 مليون طن، علما إن إنتاج السكر الأبيض في بلادنا يستجيب إلى جميع معايير الجودة على أعلى المستويات.

يعد المغرب من الدول القلائل في العالم التي تتوفر في نفس الوقت على ثلاث منظومات فلاحية وصناعية متطورة تمكن من إنتاج سكر الشمندر والقصب، وكذلك تكرير السكر الخام المستورد، مما يمكن بفضل الطاقة الإنتاجية الإجمالية المرتفعة من تزويد السوق الوطنية بصفة منتظمة بهذه المادة الحيوية في أصعب الظروف المناخية التي سبق وأن عاشتها بلادنا من فيضانات، وجفاف، وكذلك خلال اندلاع الأزمة الصحية لكوفيد 19.

يتم تنظيم السلسلة السكرية المغربية داخل الفيدرالية البيمهنية المغربية للسكر «فيمسكر» بواسطة إطار قانوني: القانون 12-03 المتعلق بالهيئات البيمهنية للفلاحة والصيد البحري.

استراتيجية التنمية في إطار مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر:

عرف مسلسل الاستثمار والتطوير المستمر للسلسلة خطوات إستراتيجية مهمة في تحديث القطاع، حيث أتاحت تحقيق الإنجازات الرئيسية التالية:

- تعميم بذور أحادية الجين عالية الأداء على 100% من المساحات ابتداء من 2015 مقابل 8٪ في 2008. في عام 2022، تم تمديد البذور المنشطة إلى 100٪ من المساحات؛
- تعميم البذر الميكانيكي للشمندر السكري بنسبة ٪ 100 ابتداء من 2015 مقابل 55% في 2008؛
- مكننة عملية الحصاد لتصل إلى 75% بالنسبة للشمندر السكري في 2021، مقابل 4% في 2008 و68% بالنسبة لقصب السكر في 2021 مقابل 28٪ في 2008؛
- تحسين محصول سكر الشمندر بنسبة 20٪، اي 10,5 طن/هكتار في الفترة ما بين 2013 و2021 مقابل 8.8 طن/هكتار في الفترة ما بين 2007 و2012؛
- تحسين محصول سكر قصب السكر بنسبة 10٪، اي 8,8 طن/هكتار في الفترة ما بين 2013 و2021 مقابل 7.4 طن/هكتار في الفترة ما بين 2007 و2012؛
- تحسين دخل الشمندر بنسبة 35٪، اي 37.800 درهم/هكتار في الفترة ما بين 2013 و2021 مقابل 28.000درهم/هكتار في الفترة ما بين 2007 و2012؛

- تحسين دخل قصب السكر بنسبة 20٪، اي 21.200 درهم/هكتار في الفترة ما بين 2013 و2021 مقابل 17.600 درهم/هكتار في الفترة ما بين 2007 و2012؛
- الزيادة في طاقة المعالجة للنباتات السكرية إلى 5 ملايين طن سنويًا، وطاقة التكرير إلى 1.5 مليون طن من السكر سنويًا؛
- صمود القطاع في مواجهة الأخطار المناخية مع الوجود المتزامن لزراعة الشمندر والقصب السكري وزيادة قدرة التكرير لمعمل الدار البيضاء، التي تمكن لوحدها من تلبية احتياجات السوق الوطنية.

تطلب تحقيق هذه التطورات استثمارات بقيمة أكثر من 10 مليارات درهم.

تطور أداء المحاصيل السكرية خلال الفترة ما بين 2017 و2021:

1 - مساحات الزراعات السكرية:

يوضح الرسم البياني أدناه تطور مساحات زراعة الشمندر، التي أنجزت ما بين سنة 2017 و2021. متوسط المساحة التي تم تحقيقها خلال هذه السنوات الخمس هو 53.360 هكتار.

انخفضت المساحة المزروعة من 54.345 هكتارًا سنة 2017 إلى 46.172 هكتارًا سنة 2021، ويعزى هذا الانخفاض إلى شح المياه وظروف السقي الصعبة، لا سيما في محيط دكالة وتادلة وملوية.

تطور مساحة زراعة الشمندر السكري (بالألف هكتار)

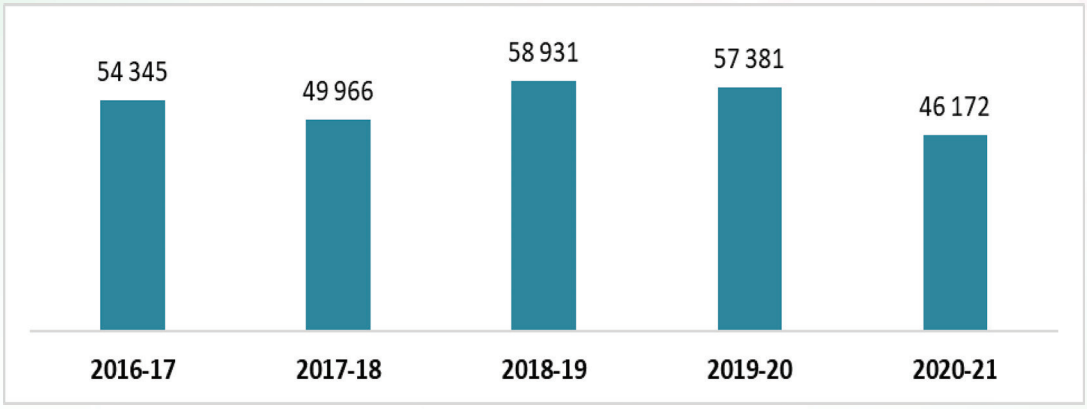

يوضح الرسم البياني أدناه تطور مساحات زراعة القصب السكري التي أنجزت ما بين سنة 2017 و2021. متوسط المساحة التي تم تحقيقها خلال هذه السنوات الخمس هو 11.900 هكتار.

زادت مساحات زراعة قصب السكر من 10.500 هكتار سنة 2017 إلى 11.500 هكتار سنة 2021.

تطور مساحات زراعة قصب السكر (بألف هكتار)

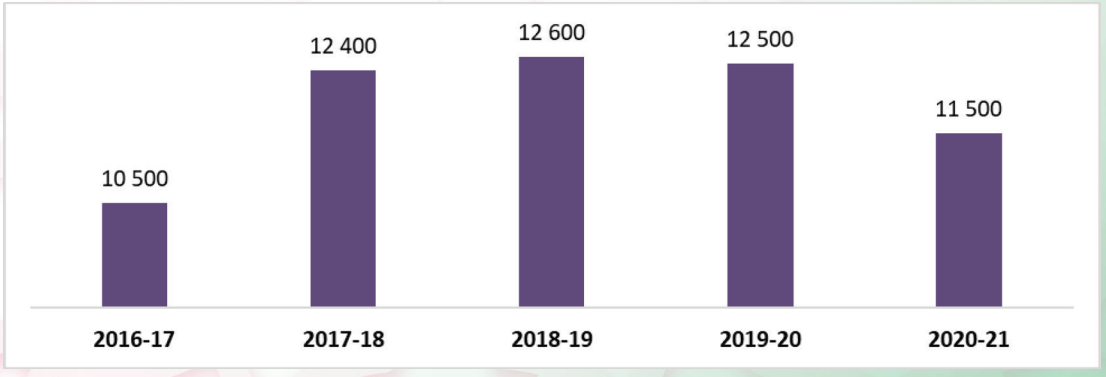

2 – أداء محاصيل السكر:

الجدول 1: أداء محاصيل الشمندر السكري

الموسم الفلاحي	2016-17	2017-18	2018-19	2019-20	2020-21
كمية الإنتاج (1000 طن)	3 640	3 661	3 896	3 611	2 565
المردودية طن/هـ	66,2	74,2	66,9	65,3	57,7
مردودية السكر طن/هـ	10,4	11,9	10,9	10,0	8,6

الجدول 2: أداء محاصيل قصب السكر

الموسم الفلاحي	2016-17	2017-18	2018-19	2019-20	2020-21
كمية الإنتاج (1000 طن)	553	613	556	792	653
المردودية طن/هـ	65,5	70,0	59,1	77,5	72,0
مردودية السكر طن/هـ	8,4	8,4	7,2	9,6	9,0

الجدول 3: إنتاج السكر

الموسم الفلاحي	2016–17	2017–18	2018–19	2019–20	2020–21
الشمندر السكر (1000 طن)	458	497	545	457	329
قصب السكر (1000 طن)	52	58	47	69	59
المجموع (1000 طن)	510	556	591	526	388

وتجدر الإشارة، إلى أن انخفاض المردودية وإنتاج السكر من النباتات السكرية يرجع إلى الظروف المناخية الصعبة، والجفاف الحاد الذي شهده الموسمان الفلاحيان الماضيان، مما أدى إلى انخفاض معدل ملء السدود من 46٪. من احتياطي سدود دكالة وتادلة وملوية في عام 2017 إلى 31٪ و 19٪ خلال العامين الماضيين. ونتيجة لذلك، انخفضت مساحة زراعة الشمندر السكري ما بين 2020 و2021 بنسبة 16٪ مقارنة بمتوسط السنوات الأربع السابقة.

الإجراءات المتخذة من أجل التنمية:

لتحسين المردودية والجودة التكنولوجية لمحاصيل السكر في المغرب، تم اتخاذ العديد من الإجراءات التنموية في جميع مزارع الشمندر والقصب السكري:

1 - **البحث والتطوير:**

يضع قطاع السكر البحث والتطوير في صميم استراتيجيته، ويضمن التطوير المستمر للتقنيات الجديدة، التي يعتمد عليها المنتجون لتحسين أداء محاصيل السكر، بالشراكة مع المؤسسات البحثية الوطنية والدولية:

يتم تنفيذ برنامج سنوي في جميع المناطق، على مستوى المحطات التجريبية، وعلى مستوى الفلاحين، ويغطي المسار التقني الكامل للزراعات السكرية (النوعية، التسميد، الري، وقاية النباتات والزراعة الدقيقة...)

يشكل نقل نتائج البحوث وتعميمها على الفلاحين عنصرا رئيسيًا في سياسة تنمية القطاع، بالإضافة إلى ذلك تقوم الفرق الزراعية بتعميم التقنيات الجديدة للفلاحين، من خلال الأيام المفتوحة التي يتم تنظيمها في مراكز كوسومار التقنية، الموجودة في مناطق السكر الخمس والمدارس الميدانية ودورات التدريب.

2 - **تطوير بذور الشمندر:**

شكل إدخال البذور أحادية الجين في المغرب عام 2007، لتحل محل البذور متعددة الجين نقطة تحول إستراتيجية في زراعة الشمندر. واستمر تعميمه تدريجياً ليصل إلى 100% سنة 2015 في جميع المناطق.

منذ سنة 2018، شهدت السلسلة السكرية إدخال بذور أحادية الجين المنشطة، مما أتاح ظهورا سريعا ومتجانسا للنباتات (4 أيام مقابل 10 أيام للبذور غير النشطة)، بالإضافة الى توفير مياه الري اللازمة للنباتات. وتمت عملية تعميم البذور المنشطة أحادية الجين خلال الموسم الفلاحي 2021-2022.

تطور نسبة البذور المنشطة

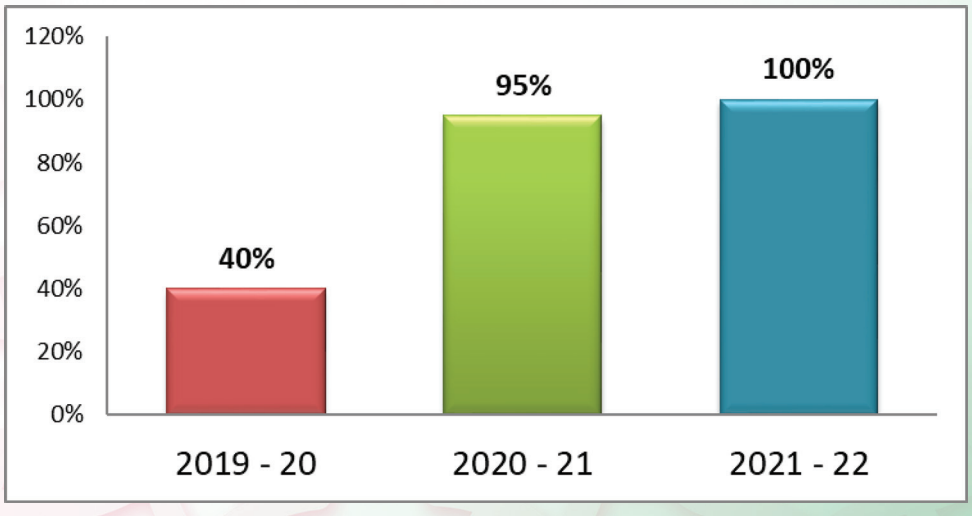

3 - **مكننة المسار التقني لزراعة السكر:**

يعد تطوير ومكننة المسار التقني لزراعة السكر، أحد الركائز التي يتم الاعتماد عليها لتحسين المردودية والجودة التكنولوجية لمحاصيل السكر. وفي نفس السياق تم اتخاذ العديد من التدابير:

- إنشاء أكثر من 360 شركة خدمات ميكانيكية مجهزة بأسطول يناهز 2000 آلة زراعية؛
- الاستثمار والتمويل المسبق للمعدات الزراعية من أجل تعزيز المكننة؛
- إبرام اتفاقيات شراكة لتطوير وتصنيع الآليات الفلاحية، وقطع غيارها مع الصيانة محلياً، وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي وتقليل تكاليف الواردات المدفوعة بالعملة الأجنبية؛

بفضل خطة العمل هذه، شهدت المكننة تقدمًا كبيرًا خلال المواسم الفلاحية الخمس المنصرمة.

- البذر الميكانيكي: 100٪؛
- الصيانة السطحية الميكانيكية للأرض: 89٪ في 2021 مقابل 55٪ في 2017؛
- المعالجة الميكانيكية: 87٪ في 2021 مقابل 60٪ في 2017؛
- الحصاد الميكانيكي للشمندر: 75٪ و 100٪ في منطقة دكالة وتادلة وملوية في 2021 مقارنة بنسبة 47٪ في 2017؛
- الحصاد الميكانيكي للقصب السكري: 68٪ مع نسبة 100٪ في منطقة اللوكوس في 2021 مقارنة بنسبة 47٪ في 2017.

جدول: نسبة مكننة المسار التقني لزراعة السكر

البذر الميكانيكي	100%	100%	100%	100%	100%
للأرض الصيانة السطحية الميكانيكية	55%	59%	72%	83%	89%
المعالجة الميكانيكية	60%	58%	79%	81%	87%
الحصاد الميكانيكي للشمندر	50%	49%	53%	75%	75%
الحصاد الميكانيكي للقصب السكري	47%	52%	56%	65%	68%

4 - **ترشيد عملية التسميد لزراعة السكر:**

في إطار تعزيز الزراعات الدقيقة، تم وضع استراتيجية لتحسين وترشيد تسميد الزراعات السكرية، من خلال إدخال آليات ذكية تسمح بإنتاج وصياغة أسمدة مصممة خصيصًا لتتناسب ونوعية الأراضي الفلاحية.

وعليه فقد أقيم مشروع تجريبي في منطقة تادلة سنة 2018 على مساحة تقدر ب 500 هكتار، وبفضل النتائج المشجعة التي تم الحصول عليها، تم تعميم هذه التقنية في جميع المناطق الفلاحية ابتداء من سنة 2019. بالنسبة للموسم الفلاحي 2020 - 2021 وصلت المساحة الخاضعة للتسميد المسبب إلى 14.750 هكتار، أي ما يناهز 28٪ من المساحة الإجمالية باستخدام 24 آلة ذكية.

كما تم إنشاء مختبر وطني في منطقة تادلة لتحليل التربة لجميع القطع الأرضية في المناطق الخمس.

قللت هذه التكنولوجيا من تكاليف التسميد بمعدل 25٪ وبالتالي حسنت هامش الربح بالنسبة للفلاحين.

5 - **النظام المعلوماتي التيسير:**

شهدت السلسلة السكرية تحولًا رقميًا منذ 2018 من خلال تطبيق النظام المعلوماتي التيسير، الذي مكن من تسهيل وتسريع المعاملات بين مصانع السكر والفلاحين عبر السماح لهم بالحصول، وبسرعة، على المدخلات الزراعية، والاستفادة من الخدمات الميكانيكية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى مراقبة عملية التسليم في الوقت الآني، مصاحبة بجداول الدفع. يسمح هذا النظام لمعامل السكر بمتابعة جميع عمليات الزراعة وحالة تطور كل بقعة فلاحية على حدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح لأكثر من 360 شركة مقدمة للخدمات، بما في ذلك مراكز توزيع المدخلات الزراعية، بمراقبة تسليم المنتجات والمخزون، وتتبع آني لمقدمي الخدمات الميكانيكية التي تنفذها أكثر من 2000 آلة زراعية متصلة بالنظام. وبالتالي، أصبح أسطول النقل بأكمله متصلاً بنظام التيسير، مما يسمح بتتبع القطع الأرضية للفلاحين مع ترشيد مدة النقل.

اليوم، تم تجهيز جميع المزارعين ومقدمي الخدمات والنقل ببطاقات إلكترونية شخصية مرتبطة مباشرة بالنظام المركزي الذي يقوم بالتخطيط، انتداب العمليات، مراقبة الأراضي الفلاحية، مراقبة العمليات في الوقت الآني، ومراقبة مخزون المواد والدفع للمزارعين ومقدمي الخدمات...

في سنة 2020، حصل نظام التيسير على شهادة من قبل منظمة الفاو (FAO) كأفضل نظام رقمي لحماية المتعاملين في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا من «كوفيد-19»، لأنه يسمح بتنفيذ عمليات مراقبة المحاصيل من البذر إلى الحصاد، عن بُعد وبدقة عالية، بالإضافة إلى عملية الدفع للمزارعين ومقدمي الخدمات.

6 الزراعة الدقيقة:

اليوم، يواجه القطاع وأكثر من أي وقت مضى تحديات كبيرة، كالجفاف الحاد وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، ولا سيما الأسمدة النيتروجينية، التي تضاعف سعرها ثلاث مرات في عام 2021.

ولمواجهة هذه التحديات، تواصل السلسلة السكرية جهودها لتحسين وسائل الإنتاج، لا سيما من خلال تعزيز الزراعة الدقيقة في المحاور الرئيسية التالية:

- ❖ تسميد مشخصن؛
- ❖ التحكم في الري؛
- ❖ العلاجات الموضعية بواسطة الطائرات بدون طيار.

المحوران الأخيران يخضعان حاليًا للبحث والتجارب الميدانية لتطوير برامج معالجة الصور بالإضافة إلى أجهزة الاستشعار المحددة وتطبيقات المعالجة.

ارتفاع تكاليف المدخلات:

في إطار اللجان التقنية الإقليمية للسكر، تضمن كوسومار، كمجمع، سنويًا، توفير المدخلات للفلاحين، وخاصة الأسمدة، بكميات كافية وبأفضل الأسعار وشروط الجودة. بالنسبة للسنة الفلاحية 2021-2022 وبفضل استباق طرح طلب العروض، استفاد المزارعون المجمعون في قطاع السكر من أسعار مميزة وثابتة للأسمدة طوال الموسم الفلاحي، على الرغم من ارتفاع الأسعار في السوق الوطنية والدولية. وبالفعل بلغت تكلفة الأسمدة الأساسية والتغطية المقدمة لمزارعي السكر حوالي 400 درهم/طن، بانخفاض يناهز 15٪ و135٪ على التوالي مقارنة بالسعر المطبق في السوق الوطنية خلال تلك الفترة.

إلا أن منذ شتنبر2021 وحتى الآن، ظلت أسعار الأسمدة في اتجاه تصاعدي على مستوى السوق الوطنية والدولية، خاصة الأسمدة النيتروجينية: اليوريا 46٪ والأمونيترات 33.5٪ حيث تطورت الأسعار على النحو التالي:

- اليوريا 46% : من 474 درهمًا / ق إلى 1500 درهم / ق أي + 216%
- الأمونيترات 33.5% : من 337 درهمًا / ق إلى 1500 درهم / ق أي + 346%

كما شهدت أسمدة البوتاس، وهي كلوريد البوتاس وكبريتات البوتاس، ارتفاعًا في الأسعار بنحو 42٪ لتصل على التوالي إلى 830 درهمًا/ق و1300 درهمًا/ق.

نتيجة لذلك، سيؤدي وضع الأسعار الحالي في الأسواق الوطنية والدولية إلى زيادة تكاليف التسميد لمحاصيل السكر بنحو 4700 درهم/هكتار، مما سيؤدي إلى انخفاض صافي هامش الربح بالنسبة للفلاحين بنسبة 23٪ ما يقارب من 240 مليون درهم كمبلغ إجمالي.

إن هذه التكاليف تشكل عبأ لا يمكن تحمله من طرف الفلاحين، ويتطلب إيجاد حلول عاجلة مشتركة بين الحكومة ومهنيي القطاع السكري لدعم هذه الزيادة والحفاظ على دخل المزارعين المتأثرين مسبقا من سنوات الجفاف المتتالية. يشكل هذا الوضع خطرًا كبيرا يتمثل في إمكانية تخلي المزارعين عن الزراعات السكرية، باستمرار انخفاض صافي هامش الربح، بسبب الجفاف والزيادة غير المسبوقة في المدخلات، الأمر الذي من شأنه أن يبطل جميع الاستثمارات وجهود التنمية التي تبذلها بلادنا من أجل الإنتاج المحلي للسكر وتحسين السيادة الغذائية.

بالنسبة للشق الصناعي، تؤثر هذه الزيادات وبشكل قوي على جميع التكاليف وعوامل الإنتاج وعلى وجه الخصوص:

- المواد الطاقية والتي وصل سعرها إلى 450 دولارًا أمريكيًا للطن مقابل 113 دولارًا أمريكيًا للطن، أي بزيادة قدرها + 300% اضافة إلى ارتفاع ثمن الشحن الدولي؛
- ارتفاع أسعار التغليف بحوالي 15٪.

يتجاوز الأثر الإجمالي لهذه الزيادات 600 مليون درهم، أي 500 درهم/طن من السكر الأبيض.

من أجل ضمان استدامة السلسلة السكرية واستعادة التوازن الاقتصادي للقطاع، يتطلب أيضا إيجاد حلول مناسبة للجانب الصناعي.

في ضوء الدروس المستفادة من الوباء والتطورات الأخيرة في الوضع الدولي، فإن الدعم الفلاحي ومتابعة استراتيجية التنمية المتكاملة للسلسلة السكرية، سيحمي بلدنا من مخاطر التبعية للأسواق الدولية للتزود بالسكر الخام، و سيحد من زيادة سعره الذي يبلغ اليوم حوالي 20 سنت/رطل في سوق نيويورك، مما أدى إلى وصول تكلفة التوريد إلى ميناء الدار البيضاء بحوالي 500 دولار أمريكي/طن والتي يمكن أن تشهد ارتفاعا و نقصًا في الأسواق العالمية في أي لحظة بسبب الأولوية الممنوحة للإيثانول من قبل الدول الرئيسية المنتجة للسكر (تخصيص 60٪ من قصب السكر للإيثانول و40٪ للسكر)

وتجدر الإشارة إلى أن تحفيز الفلاحين وتشجيعهم على الاستمرار، يظل أولوية قصوى للحفاظ على الجاذبية الاقتصادية للنباتات السكرية، بالإضافة إلى النشاط الفلاحي. وسيساعد ذلك أيضا على استعادة التوازن الاقتصادي العام للقطاع، والإسهام في السيادة الغذائية للبلاد، والاستفادة من جهود التنمية الضخمة والمبذولة، بهدف الوصول إلى نسبة 56٪ من التغطية بحلول عام 2025.

يجب أن نتذكر، أنه بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية المذكورة أعلاه، يساهم القطاع بشكل دائم في خلق الثروات في المناطق السكرية الخمس، بالإضافة إلى اقتصاد العملة الصعبة وتقليص العجز التجاري لبلادنا.

- تدر الفلاحة السكرية في السنة العادية قيمة مضافة للعالم القروي تصل إلى 3.6 مليار درهم موزعة على شكل دخل فلاحي وخدمات فلاحية، وتتيح باستبدال استيراد السكر وتوفير ما يعادل 300 مليون دولار من العملة الصعبة،
- تدر السلسلة السكرية ما يناهز825 مليون درهم في شكل ضرائب ورسوم سنوية.

سلسلة إنتاج الصيد البحري

تبنت الوزارة المكلفة بقطاع الصيد البحري مخطط أليوتيس من أجل تحديث القطاع وتحسين تنافسيته، ويشكل مخطط أليوتيس أول استراتيجية مندمجة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية بالمغرب، يتضمن في إطار الاستمرارية استدامة الموارد البحرية الذي يهدف إلى ضمان استدامة الموارد واستمرارية استغلالها من طرف الأجيال المستقبلية، وتنظيم المهنة لتمكينها من ضمان جودة مثلى للمنتجات من مرحلة التفريغ إلى مرحلة التسويق (الفعالية)، وتثمين المنتجات قصد الرفع من تنافسيتها بالأسواق (التنافسية)، وتعتبر هذه المحاور أهم المحاور الاستراتيجية لمخطط اليوتيس لتنزيلها.

تضمن المخطط 16 مشروعا مهيكلا و 112 برنامج عمل كمحاور أفقية ترتبط بالحكامة والإطار القانوني والتكوين والمراقبة.

انتقل الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع بين سنتي2007 و 2015 من 8,3 إلى 15 مليار درهم، كما ارتفع حجم الإنتاج الوطني بنسبة 3,75% ، فيما تزايدت قيمته بنسبة 8,7% خلال 2009- 2016، إذ بلغ هذا الإنتاج سنة 2016 حوالي 1,46 مليون طن بقيمة ناهزت 11,5مليار درهم وبدورها، تضاعفت قيمة صادرات المنتجات البحرية، حيث انتقلت بين سنة 2007 و 2015 من 9,26 مليار درهم إلى 19,81 مليار درهم، وهو ما يعادل 64,5% من الهدف المتوخى بلوغه سنة 2020 (30,71 مليار درهم)، غير أنه بالنسبة لبعض الأهداف الاستراتيجية الأخرى، على سبيل المثال:

النتائج المحققة لم ترق إلى ما كان مسطرا في المخطط، كالرفع من حجم حصة المغرب في السوق الدولية بين سنتي 2007 و 2020 من 3,3% إلى 5,4%، لكون هذه الحصة تراجعت إذ لم تتجاوز سنة 2015 نسبة 1,9%، وكذا الهدف المتعلق بإنتاج تربية الأحياء البحرية، الذي لم يتجاوز معدله السنوي ما بين 2010 و2015، 400 طن سنويا، بينما يسعى مخطط أليوتيس إلى رفعه إلى 200.000 طن.

- في مجال الترويج لاستهلاك المنتجات البحرية داخليا، والتي كلفت أزيد من 33 مليون درهم؛ ففي الوقت الذي يناهز استهلاك السمك 20 كيلوغرام سنويا لكل نسمة كمعدل عالمي، لا يزال هذا الاستهلاك في المغرب ضعيفا بحيث لا يتجاوز 13,6 كيلوغرام سنويا لكل نسمة، مع تسجيل فوارق بين الوسطين الحضري والقروي.

أكد مخطط أليوتيس أن التصبير والتجميد هما الشعبتان الأساسيتان للقطاع فيما يتعلق بخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، غير أن الأنشطة ذات الصلة تظل رهينة بتوفر الموارد البحرية، وفي غياب تدابير حقيقية لحل هذه الإشكالات المتعلقة بالتزويد، فإن الكميات التي تعالجها هاتان الشعبتان تبقى محدودة، فخلال المدة 2009-2015، بلغ إنتاج قطاعي الصيد الساحلي والتقليدي في المتوسط 862,293 طن، منها 42 بالمائة موجهة للاستهلاك البشري و 28 بالمائة للمنتوجات الثانوية (دقيق وزيت السمك و10,4 بالمائة للتجميد، وبالتالي فإن كمية ضعيفة من الإنتاج هي التي تعرف تحويلا حقيقيا عبر التصبير أو شبه التصبير، وهما النشاطان اللذان يستفيدان من حصتين تعادلان على التوالي 18,4 و 0,6 بالمائة من الإنتاج البحري.

وفيما يتعلق بالأسماك السطحية، فإن أكثر من نصف المنتوجات الموجهة للتحويل، تستوعبها صناعة المنتوجات الثانوية التي تستحوذ على أزيد من 90 بالمائة و 76 بالمائة من الكميات المعالجة بطانطان والعيون.

- يستحوذ قطاع الصيد في أعالي البحار على كمية مهمة من الإنتاج المتعلق ببعض الأنواع السمكية، مثل رأسيات الأرجل والأسماك البيضاء، وذلك بنسبة تعادل 54 و 21 بالمائة على التوالي خلال سنة 2015 وبالرغم من أهمية هذه الكميات، فإن إنتاج قطاع الصيد في أعالي البحار يتم توجيهه كليا نحو التصدير دون معالجة صناعية، وأن مخطط أليوتيس لم يتطرق في تشخيصه لهذا الهامش، ولم يضع أي مشروع لبحث تثمين أفضل لهذه الثروة، يتجلى ذلك في نقص الترويج لفائدة المنتوج المغربي والعلامة المغربية، وكذا التدابير المتخذة لمواكبة مقاولات القطاع في مجال الابتكار المتعلق بالمنتوجات أو بطرق التصنيع؛
- افتقار الوزارة المكلفة بالصيد البحري لتصور واضح في هذا المجال، حيث ظلت الأعمال المرتبطة بالترويج والتسويق المؤسساتي، والتي تم إطلاقها على المستوى الوطني والدولي،

دون أثر ملموس، يتضح ذلك من أن مكانة المغرب تجاه الأسواق الخارجية لم تعرف تغيرا ملحوظا في اتجاه تنويع عرض التصدير وولوج أسواق جديدة، فقد كانت الصادرات تتجه تاريخيا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وبالخصوص إسبانيا، بينما كان ولوج الأسواق الأمريكية والأسيوية محدودا، ولا تزال هذه المحدودية التي يعرفها عرض التصدير مستمرة إلى اليوم، وهو ما يترجم رهن الصادرات المغربية بعدد محدود من الدول؛

- تعرف بنية الصادرات هيمنة ثلاثة أنواع من المنتوجات، ويتعلق الأمر بمنتوجات التجميد (43,4% من الكميات المصدرة)، والتصبير (23,3%) وكذا المنتوجات الثانوية (17,3 %) بالنسبة لدقيق السمك و (8,2%) بالنسبة لزيت السمك؛
- وعموما، تعتبر المنتوجات الأقل تصنيعا (المجمدة) وتلك التي تتسم بقيمة مضافة، ضعيفة (دقيق وزيت السمك) هي الأكثر تصديرا، وقد ظلت هذه البنية التي تميز الصادرات المغربية دون تطور منذ إطلاق مخطط أليوتيس سنة 2009؛
- محدودية الصناعة البحرية المغربية إلى نقص في الابتكار فيما يخص تقنيات التحويل، وكذا إلى نقص في الإلمام بالتطورات التي تعرفها العادات الغذائية بالدول المستقبلة للصادرات المغربية، فعلى هذا المستوى تبقى مجهودات الفاعلين العموميين المكلفين بالصناعة البحرية دون أثر ملموس.

أما واقع المحاور الأفقية التي تهم أنشطة الصيد البحري، ويتعلق الأمر بآليات **المراقبة والتتبع، والإطار القانوني، والحكامة والتدريب**، فقد أقر مخطط أليوتيس تنفيذ مشروع يهدف إلى ضمان المراقبة الفعالة والتتبع، وتنفيذ إجراءات خاصة بمراقبة أنشطة الصيد البحري، منذ انطلاق السفن من الموانئ وخلال الإبحار، وكذا مساطر للمراقبة عند تفريغ الأسماك، وبعد الخروج من الميناء، وقد تم اعتماد النصوص التنظيمية فيما يخص إبحار سفن الصيد سنة 2010، في حين أن إجراءات المراقبة وزجر المخالفات لم تطبق إلا انطلاقا من سنة 2013، وفي هذا الصدد وضع قطاع الصيد البحري نظاما لتحديد المواقع والتتبع المستمر لسفن الصيد، بغرض تحديد الموقع الجغرافي لأي سفينة صيد ساحلي أو للصيد في أعالي البحار في المنطقة الاقتصادية، كما قام سنة 2013، بإنشاء وإعداد وتجهيز مركز وطني لمراقبة السفن، وبلغت نفقات إنشاء هذا المركز 87,05 مليون درهم، ومع ذلك، نسجل استمرار بعض النقائص، من قبيل:

- غياب نصوص قانونية تلزم سفن الصيد المغربية بإرسال بيانات أنشطتها إلكترونيا، في ما تظل البرمجية المعدة لهذا الغرض غير مستعملة، وذلك من أجل توفير تتبع أكثر فعالية ومراقبة صارمة ومستمرة للمصايد؛
- لا يغطي نظام تحديد المواقع أسطول الصيد التقليدي، لأن القوارب التي تنشط في

هـذا الإطـار ليسـت مجهـزة بمعـدات تحديـد الموقـع الجغـرافي، وذلـك بسـبب العديـد مـن الصعوبـات، منهـا تكاليـف تركيـب الأجهـزة، وكـذا إحجـام البحـارة، ممـا يتيـح لهـذه الفئـة تسـويق المنتجـات غيرالقانونيـة وغيـر المصـرح بهـا؛

- نقـص علـى مسـتوى الموظفـين المكلفـين بالمراقبـة، فمنـذ انطلاق مخطـط أليوتيس سـنة 2009، لـم تحـدث أي زيـادة في عـدد الموظفـين، كمـا أن توزيعهـم في المناطـق لا يتناسـب مـع مسـتويات أنشـطة الصيـد. فعلـى سـبيل المثـال، خـلال سـنة 2016، عمـل 121 مراقبـا بمنطقتـي البحـر المتوسـط وشـمال المحيـط الأطلسـي، أي 67% مـن مجمـوع الموظفـين المكلفـين بالمراقبـة علـى الصعيـد الوطنـي، في حـين لا تمثـل هاتـين المنطقتـين سـوى 10% ولـم تحـظ منطقتـا وسـط وجنـوب المحيـط الأطلسـي اللتـان تمثـلان 90% مـن الكميـات المصطـادة علـى الصعيـد الوطنـي، إلا بـ61 مراقبـا فقـط أي 33% مـن مجمـوع مراقبـي الصيـد البحـري، كمـا لوحـظ أن عـدد موظفـي مندوبيـة الصيـد البحـري بالمحمديـة يفـوق عـدد موظفـي مندوبيـة الداخلـة، التـي يشـهد ميناؤهـا تفريـغ كميـات مـن الأسـماك تزيـد 200 مـرة عمـا يتـم تفريغـه بميناء المحمديـة كل سـنة؛
- أمـا فيمـا يتعلـق بالإطـار التشـريعي والتنظيمـي فمنـذ سـنة 1981، تاريـخ إنشـاء وزارة الصيـد البحـري والملاحـة البحريـة، بذلـت جهـود لإصـلاح النظـام القانونـي للصيـد، وذلـك بهـدف إعـداد مشـروع مدونـة الصيـد البحـري إلـى الآن لـم يتـم اعتمـاد هـذه المدونـة، وكثيـرا مـا يتـم اللجـوء، في بعـض مجـالات الصيـد البحـري، إلـى ملء الفـراغ القانونـي بإصـدار قـرارات ودوريـات لوزيـر الفلاحـة والصيـد البحـري، فيمـا يتعلـق بمنـح التراخيـص للوحـدات الصناعيـة التـي تنشـط في الصيـد البحـري، و أنـه لـم يتـم بعـد نشـر ثلاثـة مراسـيم تنفيذيـة متعلقـة بالقانـون رقـم 15-12 بشـأن مكافحـة الصيـد غيـر القانونـي، (غيـر المرخـص بـه وغيـر المنظـم) يتعلـق اثنـان منهـا بمكافحـة الصيـد غيـر القانونـي، والثالـث بالصيـد الترفيهـي؛
- وبخصـوص حكامـة قطـاع الصيـد البحـري، فقـد حـث مخطـط أليوتيـس علـى ضـرورة إعـادة تحديـد أدوار الفاعلـين الحاليـين المتدخلـين في مجـال الصيـد البحـري، غيـر أنـه بعـد إطـلاق مخطـط أليوتيـس، لـم يتـم إنجـاز خطتـي عمـل مـن أصـل ثلاثـة، التـي جـاء بهـا هـذا التدبيـر ويتعلـق الأمـر بوضـع خارطـة عمـل لكافـة المتدخلـين في القطـاع، مـع تحديـد الأدوار والمسـؤوليات لـكل متدخـل علـى المسـتوى الوطنـي والمحلـي، وكـذا إدمـاج الصيـد في أعالـي البحـار ضمـن مهـام المكتـب الوطنـي للصيـد البحـري، حيـث نجـد فاعلـين مؤسسـاتيين مباشـرين (الـوزارة المكلفـة بالقطـاع، والمكتـب الوطنـي للصيـد، والمعهـد الوطنـي للبحـث في الصيـد البحـري، وكـذا الوكالـة الوطنيـة لتنميـة تربيـة الأحيـاء البحريـة)، وفاعلـين غيـر مباشـرين (إدارات الموانـئ، الوكالـة الوطنيـة للموانـئ، القـوات المسـلحة الملكيـة، السـلطات المحليـة، المكتـب الوطنـي للسـلامة الصحيـة للمنتجـات الغذائيـة والمؤسسـة المسـتقلة لمراقبـة

وتنسيق الصادرات)، وهيئات استشارية (غرف الصيد البحري واتحاد الغرف البحرية، المجلس الأعلى لحماية واستغلال الثروة البحرية)، إلا أن تدخلات الفاعلين المذكورين تظل محصورة ومقيدة، ولا يزال التنسيق بينهم بحاجة إلى تحسين؛

- عدم وضع خارطة عمل لكافة المتدخلين في القطاع، والتي تم التنصيص عليها في مخطط أليوتيس، فنجد أن مجلس أعلى لحماية واستغلال الثروة البحرية المنشأ بموجب المرسوم رقم 02.99.1257 بتاريخ 04 مايو 2000، تم تجميد عمله منذ إنشائه، وحتى بعد إطلاق مخطط أليوتيس، لم يتم تفعيل عمل هذا المجلس، على الرغم من الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في مجال توجيه استغلال الموارد البحرية، واقتراح إجراءات من أجل التنمية المستدامة للثروة البحرية؛
- الإقصاء غير المبرر للصيد في أعالي البحار من شبكة التسويق التي يديرها المكتب الوطني للصيد، والذي يمثل حوالي 40% من قيمة أنشطة الصيد البحري، ولم يتم دمجه بعد في دائرة تسويق منتجات الصيد البحري التي يدبرها المكتب الوطني للصيد، ولا تفرض عليه ضريبة أسواق السمك المتواجدة في موانئ المملكة؛
- بالرغم من أن الدولة المغربية بذلت مجهودات من خلال تهيئة بعض الموانئ ببنى تحتية مخصصة لاستقبال أسطول أعالي البحار، وبالمعدات المخصصة لتفريغ المنتجات المجمدة، وبناء مستودعات للتبريد، غير أن مراقبة نشاط قطاع الصيد في أعالي البحار، والذي يمثل 5,65% من الحجم الإجمالي لأنشطة الصيد البحري، وحوالي 40% من قيمته، لا يخضع لمقتضيات قناة التسويق التي يدبرها المكتب الوطني للصيد البحري، وقد قدر فوات الربح بهذا السبب سنة 2016 بنحو 188 مليون درهم، وبمبلغ 916 مليون درهم بالنسبة للفترة الممتدة ما بين (2010-2016)، واستفاد قطاع الصيد البحري من الإعفاءات من جميع الرسوم والضرائب على الوقود والمحروقات والزيوت المستهلكة، خلال بعض عمليات الملاحة البحرية، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.85.890 -المنشور في الجريدة الرسمية عدد 3818 بتاريخ فاتح يناير 1986-، وبدوره استفاد قطاع الصيد في أعالي البحار من هذه التسهيلات، رغم أنه لا يؤدي ضريبة سوق السمك السالفة الذكر، وينبغي التذكير بأنه خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 بلغت قيمة استهلاك الصيد في أعالي البحار من المحروقات أزيد من 52% من مجموع استهلاك قطاع الصيد والبالغ 12,6 مليار درهم؛
- استمرار ضعف استهلاك المغاربة للمنتجات البحرية، إذ لا يتجاوز معدل استهلاك السمك 13,6 كيلو غرام سنويا لكل نسمة، مقابل 20 كيلو غرام لكل نسمة كمعدل عالمي. (المرجع: تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020)؛

- ضعف الاهتمام بمجال البحث العلمي والتكوين، حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020، «فإن تدعيم الموارد البشرية، لم يرق إلى حجم المتطلبات خاصة تلك المتعلقة بتدبير البواخر المتخصصة في أنشطة البحث العلمي البحري»؛
- اختلالات يعرفها تدبير المصايد «تجعل مجموعة من المخزونات مستغلة بطريقة تفوق الإنتاج المستدام الأقصى، مما يجعلها عرضة للإستنزاف»؛ (نفس المرجع)
- وجود ممارسات غير قانونية، من قبيل الصيد خلال فترات الراحة البيولوجية، وكذا التصريح المزدوج بنفس المنتوج، وإدماج المنتوجات القادمة من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛
- تقسيم مناطق الصيد البحري بالساحل المغربي لم تحقق الأهداف المنتظرة منها، والمتعلقة أساسا بضمان الاستغلال المستدام للموارد؛
- افتقار العديد من مرافق الإنزال لمعدات التبريد ومصانع الثلج، أو عدم تشغيلها في مرافق أخرى؛
- عدم قدرة هياكل البيع الأول (قاعات بيع وشراء السمك بالجملة) على القيام بمهمتها، بسبب العديد من الصعوبات التي تحد من جاذبيتها، والمرتبطة بوجود قنوات تسويق غير منظمة، بالإضافة إلى المنافسة غير العادلة بالنسبة للصيد المحلي؛
- تعثر هيكلة وتنشيط السوق الداخلية، يحول دون تحقيق هدف جعل السمك غذاء اعتياديا وحاضرا باستمرار في عادات استهلاك المواطن؛
- الانتشار العشوائي للأسواق غير المنظمة والأسواق السرية، نتيجة ضعف المراقبة والتتبع، وعدم التنسيق مع السلطات المحلية.

5 - المؤشرات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية

يعتمد قياس ورصد الأمن الغذائي على شبكة من العناصر المرتبطة بالمكونات الأربعة التقليدية للأمن الغذائي، (أنظر الفصل الأول من هذا التقرير) وهي «التوافر أو الإتاحة، الوصول إلى الغذاء، الاستخدام أو الاستهلاك، والاستقرار. وتشكل هذه العناصر مجتمعة، الإطار التقليدي المعتمد لرصد وتقييم حالة الأمن الغذائي.

واعتمادا على التطورات الحاصلة في دراسة الأمن الغذائي بأبعاده الجديدة، تضاف مؤشرات جديدة ذات الصلة بالمعطيات البيئية، والتنوع البيولوجي، والتنوع البيو غذائي، ومؤشرات الاقتصاد الأخضر، والبصمة الإيكولوجية، وبصمة الماء.... الخ.

وإذا كان الجيل الجديد من هذه المؤشرات يفرض الاجتهاد الوطني لتحيين المؤشرات في أبعادها الإيكولوجية الجديدة، فإن المؤشرات التقليدية تظل مرتكزا للعديد من الدراسات والتقارير التي تروم التحقق من كفاية الغذاء والوصول إليه، واستهلاكه، وديمومته أمام مختلف التهديدات والمخاطر التي قد تساهم في تعطيل أو توقيف الإنتاج الغذائي.

واعتماداً على المعطيات المذكورة، سنستعرض في هذا الباب مختلف المؤشرات المتاحة المرتبطة ب:

- مؤشرات نتائج النموذج التنموي الجديد، وتشمل: الرأسمال البشري، الإدماج، الاستدامة؛
- مؤشرات الإتاحة والوصول والاستخدام والاستقرار؛
- مؤشرات حالة المنتجات الغذائية الأساسية بالمغرب: وتتضمن: الحبوب، السكر، زيت الزيتون، اللحوم، الحليب، البيض والأسماك.

جـدول: مؤشرات نتائج النموذج التنموي الجديد*

الاقتصاد	أواخر 2019 الإحصائيات المتوفرة	هـدف 2035	المصدر
1 – النـاتج الداخلـي الخـام للفـرد (بالـدولار علـى أسـاس المعـادل للقـوة الشـرائية) (على فرضية نسبة نمو سنوية متوسطة تفوق 6 %)	7.826	16.000	المندوبية السامية للتخطيط
2 – مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	43%	60%	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
3 – القيمة المضافة الصناعية للتكنولوجيا المتوسطة أو العالية	28%	50%	منظمة الأمم المتحدة للتطور الصناعي
الرأسمال البشري			
4 – مؤشر الرأسمال البشري	0.5	0.75	البنك الدولي
5 – كثافة مقدمي الخدمات الصحية بالنسبة لكل 1000 نسمة (أهداف التنمية المستدامة)	1.65	4.5	وزارة الصحة
6 – نسبة التلاميذ الذين يتقنون القراءة والرياضيات والعلوم في سن 15	27%	75%	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الإدماج			
7 – نسبة النساء النشيطات	22%	45%	المندوبية السامية للتخطيط
8 – نسبة العمل المهيكل المأجوؤ ضمن الشغل الكلي	41%	80%	المندوبية السامية للتخطيط
9 – مؤشر «جيني Gini"	0.395	0.350	المندوبية السامية للتخطيط
الاستدامة			
10 – نسبة المياه المحلاة والمصفاة من الاستهلاك الكلي للماء	0%	15%	جديد
11 – مؤشر التنمية المحلية المتعددة الأبعاد	(المعدل الوطني 0.7 لسنة 2014)	0.85	المرصد الوطني للتنمية البشرية
12 – حصيلة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة	11%	40%	البنك الدولي
الحكامة والتسيير			
13 – مؤشر فعالية الحكومة	0.12-	1	البنك الدولي
14 – مؤشر الخدمات المفتوحة عبر الأنترنيت	0.52	0.9	استطلاع الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية
15 – نسبة رضا المواطنين إزاء الخدمات العمومية	–	80%	جديد

* المصدر: النموذج التنموي الجديد: مغرب الغد ، ص: 51

جـدول: مؤشرات وضعية ونتائج الأمن الغذائي بالمغرب*

نوع المؤشر	تسمية المؤشر	قيمة المؤشر
الموارد الطبيعية	المساحة الصالحة للزراعة للفرد	0.253 هكتار للفرد (9 مليون هكتار كمساحة عامة)
	المساحة الصالحة للزراعة المسقية للفرد	0.044 هكتار للفرد. 17.7 % من الأراضي المزؤوعة، منها 36% مجهزة بتقنيات اقتصاد الماء
	الماء المتوفر للفرد	620 متر مكعب من المياه للفرد 2019
البنية التحتية	نسبة السكان الذين لا يبعدون أكثر من 1 كلم من طرق معبدة	79.3% . 2017
	نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	الوسط الحضري: 100% 2019 الوسط القروي: 97% 2019
	نسبة الربط بشبكة التطهير السائل	الوسط الحضري: 76% 2019 الوسط القروي: ضعيف
	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	الوسط القروي:98.1% 2018
توزيع الثروات	الناتج الداخلي الخام للفرد	32.348 درهم للفرد 2018
التبعية الغذائية	الواردات الغذائية / مجموع الصادرات	17% - 2019
	الواردات الغذائية / الصادرات الغذائية	86% - 2019
الدخل	نسبة النفقات الغذائية في النفقات الإجمالية للأسر	نفقات الأسر حول التغذية تمثل 37% 2014 (95.9% من دخل الفرد يخصص للنفقات)
سوء التغذية	نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية	0.1% - 2014
انعدام الأمن الغذائي	نسبة السكان الذين يشعرون بانعدام الأمن الغذائي الحاد والمعتدل	5.9% - 20202
	نسبة السكان الذين يشعرون بانعدام الأمن الغذائي الحاد	2.6% - 2020

الحالة التغذوية	نسبة الأطفال دون السن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن	2018 - 2.9%
	نسبة الأطفال دون السن الخامسة الذين يعانون من التقزم	2018 - 15.1%
	نسبة الأطفال دون السن الخامسة الذين يعانون من الهزال	2018 - 2.6%
	نسبة الأطفال دون السن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد	2018 - 10.5%

* المصدر: قياس الأمن الغذائي بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2020

جدول: مؤشرات حالة المنتجات الغذائية الأساسية بالمغرب*

المنتوجات الغذائية	تسمية المؤشر	قيمة المؤشر
الحبوب	الإنتاج	98.2 مليون قنطار – 2018
	واردات	68 مليون قنطار – 2018
	التوافر الظاهر	219 كلج للفرد – 2018
	استهلاك الحبوب ومشتقاته	185 كلج للفرد – 2014
	استهلاك الحبوب	القمح– 145 كلج للفرد – 2014
	مستوى التغطية	59 بالمائة – 2018
	الاستهلاك العالمي للقمح	65 كلج للفرد (اسكوا) – 2014
السكر	الإنتاج	349 الف طن – 2014
	واردات	1207 الف طن – 2019
	التوافر الظاهر	34 كلج للفرد – 2014
	الاستهلاك	24.8 كلج للفرد – 2014
	مستوى التغطية	47 بالمائة – 2017
	الاستهلاك العالمي	25.5 كلج للفرد – 2015
زيوت الزيتون	الإنتاج	110 الف طن – 2017
	الصادرات	15.5 الف طن – 2017
	التوافر الظاهر	4 لترات للفرد – 2018
	الاستهلاك	6.9 لترات للفرد – 2014
	مستوى التغطية	1 بالمائة لمختلف أنواع الزيوت – 2018
	الاستهلاك العالمي	اليونان . 23.1 لتر للفرد – 2013

اللحوم	الإنتاج	اللحوم الحمراء 600 الف طن – 2018 اللحوم البيضاء 720 الف طن – 2018
	واردات	قيمة ضعيفة
	التوافر الظاهر	37 كلج للفرد – 2018 منها (17 كلج من اللحوم الحمراء و 20 كلج من اللحوم البيضاء)
	الاستهلاك	29.6 كلج للفرد – 2014
	مستوى التغطية	100 بالمائة – 2018
	الاستهلاك العالمي	42.9 كلج للفرد – 2017
الحليب	الإنتاج	2.55 مليار لتر – 2018
	واردات منتوجات الحليب	74 الف طن – 2017
	التوافر الظاهر	74 لتر للفرد – 2018
	استهلاك الحليب و مشتقاته	59 لتر للفرد – 2014
	مستوى التغطية	98 بالمائة – 2018
	الاستهلاك العالمي	241 لتر للفرد في الدول المتقدمة و71 لتر في الدول النامية – 2016
البيض	الإنتاج	6.6 مليار وحدة – 2018
	واردات	غير متوفر
	التوافر الظاهر	غير متوفر
	الاستهلاك	103 بيضة للفرد – 2014
	مستوى التغطية	100 بالمائة – 2018
	الاستهلاك العالمي	145 بيضة للفرد – 2009 و200 بيضة للفرد في الاتحاد الاوروبي – 2013
الأسماك	الإنتاج	1.372 مليون طن – 2019
	التصدير	50 بالمائة – 2019
	التوافر الظاهر	18.4 كلج للفرد – 2019
	الاستهلاك	13.6 كلج للفرد – 2014
	مستوى التغطية	100 بالمائة – 2019
	الاستهلاك العالمي	20 كلج للفرد – 2016

* المصدر: قياس الأمن الغذائي بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2020

- بالاحتكام للمؤشرات العامة للأمن الغذائي، ومنها على وجه الخصوص، مؤشرات حالة المنتجات الغذائية، يتأكد بأن المغرب يؤمن إجمالا شروط الكفاية على مستوى منظومة إنتاج الحبوب، والسكر، والتغطية الكلية لمنتجات اللحوم، والحليب، والأسماك.

غير أن مستوى التغطية بالنسبة للحبوب والسكر تظل متوسطة. فيما يسجل المغرب عجزا كليا على مستوى إنتاج الزيوت. كما أن نسبة التغطية بالنسبة لزيت الزيتون تظل ضعيفة.

- وبالاحتكام لمؤشرات التبعية الغذائية، نسجل بأن واردات الحبوب تشكل تقريبا نسبة ما ينتجه المغرب سنويا. مما يعني أن مؤشر إنتاج الحبوب يسائل المنظومة الغذائية ببلادنا، وقدرتها على تحقيق الديمومة الاستراتيجية بالنسبة لهذا المكون. كما أن مؤشر الواردات الغذائية في علاقته بالصادرات الغذائية يظل مرتفعا.

- وتسجل المؤشرات تطورات ملحوظة على مستوى منظومة الإنتاج ككل، وتطور في معدلات الاستهلاك، ومنها على وجه الخصوص تطور استهلاك اللحوم بنوعيها. كما أن نسبة استهلاك الحبوب، مقارنة بالاستهلاك العالمي تظل مرتفعة. فيما يوازي استهلاك السكر على المستوى الوطني، نسبة الاستهلاك العالمي.

- ومن جانب آخر، تظل المؤشرات ذات الصلة بالحالة الغذائية، وخصوصا تلك المتعلقة بالهزال، والتقزم، ونقص الوزن، وانتشار فقر الدم بين الأطفال، والنقص في مادة الحديد، مؤشرات مقلقة، على الرغم من الانخفاض الملموس في بعض مكوناتها. كما أن نسبة نقص اليود عند النساء في سن الإنجاب يعتبر مشكلا صحيا ببلادنا.

خلاصات وتوصيات

خلاصات وتوصيات

شكلت دراسة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للحسابات، ومجلس المنافسة، مدخلا لدى مجموعة العمل الموضوعاتية للإطلاع على المجهود الوطني المبذول والمتواصل بفضل التوجيهات الملكية السامية، بهدف توفير الوفرة والجودة الغذائية المطلوبة.

كما مكنت جلسات الاستماع التي نظمتها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، والزيارات الميدانية التي قامت بها للعديد من الوحدات الإنتاجية والتسويق، من الوقوف على عدة نقائص واختلالات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق سيادة غذائية ببلادنا.

لذلك، فإن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، بقدر ما تثمن الإنجازات المحققة على أكثر من مستوى ببلادنا، والتي بفضلها استطاعت جميع سلاسل القطاع الفلاحي في أوج أزمة «كوفيد-19»، انطلاقا من التموين إلى غاية تسويق المنتجات الفلاحية والغذائية، قدرتها على الصمود في وجه الجائحة، فإنها تسجل استمرار العديد من النقائص والاختلالات، وهو ما مكنها من بلورة حزمة من الخلاصات والتوصيات، التي تشكل المخرجات النهائية لهذا التقرير الموضوعاتي الخاص بالأمن الغذائي.

أولا: الخلاصات

التخزين الاحتياطي

تعتبر دعوة جلالة الملك محمد السادس إلى ضرورة إحداث منظومة متكاملة لتدبير المخزون الاستراتيجي، بمثابة إعلان صريح إلى صياغة رؤية جديدة لنظام التخزين للمواد الأساسية ببلادنا، بما يجيب على التحديات الحالية والمستقبلية، وهي كذلك دعوة مباشرة إلى إحداث ما يشبه القطيعة مع كل مظاهر الارتباك والخلل، المتمثلة أساسا في الفراغ التشريعي والضعف المؤسساتي لأنظمة التخزين الاحتياطي المعمول بها ، هذا الوضع أكده المجلس الأعلى للحسابات حول المخزون الاحتياطي في تقريره السنوي برسم سنة 2015. (المرجع، التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات: المخزونات الاحتياطية بالمغرب).

اختلالات تشريعية

- يعرف الإطار التشريعي الذي يخضع له نظام التخزين ضعفا واضحا، لاسيما القانون رقم 09.71 المتعلق بنظام التخزين الاحتياطي، حيث لا يقدم هذا الأخير تعريفا دقيقا للتخزين الاحتياطي، مما يجعل هذا الأخير يتداخل مع مفهوم مخزون الاستغلال لدى المشتغلين، المخصص، بطبيعته، لتلبية احتياجاتهم التجارية وليس لتأمين الحاجيات الوطنية خلال الظروف العادية والاستثنائية؛
- مظهر أخر من مظاهر الضعف التشريعي، عدم تنصيص القانون المذكورعلى معايير توضح بشكل دقيق طرق تنظيم وتدبير المخزون، ومن ناحية أخرى، فإن إجراءات المراقبة والمتابعة المنصوص عليها تعتريها نواقص حقيقية تهم الطابع الإلزامي والجزاءات المترتبة عن عمليات التتبع والمراقبة؛ (نفس المرجع)،
- التأخر في صدور المرسوم التطبيقي المتعلق بالقانون رقم 12 – 94 المنظم لسوق الحبوب والقطاني المفروض أن يحدد تكوين المخزون الاحتياطي وتحديد طريقة تشكيله وتمويله. (نفس المرجع).

1 – اختلالات تنظيمية

- عجز واضح على مستوى طاقات التخزين وتكوين المخزونات الاحتياطية، وعدم فعالية الآليات التمويلية المعتمدة لتطوير طاقات التخزين وتوفير كميات المخزون،
- توزيع عدد كبير من الفاعلين، يشكل أحد الصعوبات الموضوعية التي تؤثر على عمليات التتبع والمراقبة بالدقة والنجاعة المطلوبتين،
- هيمنة التخزين التقليدي بالمستودعات، بنسبة 65% من السعة الإجمالية مقارنة بالتخزين في الصوامع stockage en silo، الذي يوفر تخزينا أكثر جودة ويتيح تتبعا أسهل وأكثر دقة. (نفس المرجع)،

2 – سلسلة قطاع الحبوب

يعتبر قطاع الحبوب إحدى الضمانات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي بالمغرب، حيث تشكل الحبوب الغذاء الأساسي لمجموع الساكنة المغربية، فحسب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(1) في موضوع: «من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتوجات»، يبلغ الاستهلاك السنوي للقمح بالمغرب 190 كلغ للفرد.

من خلال وقوفنا عند واقع هذا القطاع الحيوي، وحسب التقارير الوطنية المنجزة في هذا الباب (نفس المرجع)، فإن كل المؤشرات الرئيسية توضح الخصاص المتنوع الذي يعرفه قطاع الحبوب، ويتعلق الأمر بـ:

- تدهور جودة إنتاج الحبوب؛

- وجود شوائب متعددة ناجمة عن عمليات الحصاد؛
- ظروف التخزين غير ملائمة؛
- مشكل التعايش بين المنتجات المستوردة والإنتاج الوطني.

تثير إدارة الرسوم الجمركية عددا من الاختلالات، من بينها:

- عدم وضوح رؤية المشغلين المستوردين؛
- ضعف استغلال فرص السوق العالمية (عدم تزامن فترة الشراء مع فترة الحصاد عند التصديروووفرةالعرض)؛
- ضعف وهشاشة البنية التحتية للتخزين وعدم كفايتها؛
- محدودية التدابير التحفيزية والدعم الممنوح لمنظمات التخزين؛
- ضعف دمج التصنيع في سلسلة القيمة، وعدم تكامل الإنتاج في النسيج الصناعي؛
- مشكل تدخل عدد من الوسطاء على مستوى الأسواق، مما يؤثر سلبا على توازنات السوق، والتخفيض المفرط للأسعار.

3 - سلسلة إنتاج الفواكه والخضر

حسب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تواجه سلسلة إنتاج الفواكه والخضر من جملة من الاختلالات، ويتعلق الأمر ب:

- مشكل الضياع الذي تتعرض له الخضر والفواكه، حسب معطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، فإن حجم الخضر والفواكه التي تتعرض للضياع في المراحل الموالية للحصاد يقدر بـ 20 و40%؛
- ضعف فضاءات التخزين ووسائل النقل لاسيما في المرحلة الموالية للجني/ الحصاد؛
- غياب استراتيجية طموحة خاصة بالتحول الرقمي في مجال تسويق وتثمين المنتجات الفلاحية؛
- نقص في البنيات التحتية الملائمة (ظروف إنتاج فضاءات التخزين، احترام سلسلة التبريد، وحدات التعبئة، المجازر العصرية، إلخ..)؛
- مشكل التقسيم المستمر والمتسارع للاستغلاليات الفلاحية بسبب توارث الأراضي؛
- صعوبة تسويق المنتجات الفلاحية، خاصة بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، بسبب ضعف التنظيم والتأطير وعدم انتظامها في إطارمهيكل؛
- غياب مخططات تستهدف فضاءات التسويق، وافتقاد رؤية شاملة ومندمجة خاصة بفضاءات البيع بالتقسيط والأسواق الصغيرة بالأحياء والباعة المتجولين على المستويين الوطني والترابي؛
- إغفال وثائق التعمير لتهيئة الأسواق وآفاق تطورها، وعدم إدراجها كأولية في التصاميم

الجهوية لإعداد التراب (SRAT)، وهو ما يتسبب في عدد من المشاكل المتعلقة بالسلامة الصحية والنظافة.

4 - أسواق الجملة

بالرغم من المجهود المبذول على مستوى تنظيم أسواق الجملة، فإنها تعاني من اختلالات تتعلق بوضعية التجهيزات وتهالك البنية التحتية ونقص احترام قواعد النظافة والصحة والسلامة، ينضاف إلى ذلك تقادم النصوص التشريعية المؤطرة لتنظيم واستغلال أسواق الجملة، وعدم ملاءمتها للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما يشكل عقبة كبرى تحول دون تطوير منظومة التسويق. (التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنتي 2019 - 2020).

صعوبات أخرى تحد من أداء أسواق الجملة، استمرار العمل بنظام الوكلاء، وكذا المقتضيات المتعلقة بالأداء والمنظومة الجبائية التي تشوبها العديد من الاختلالات، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بضعف المراقبة وعدم ضبط الكميات المتداولة والأثمان. (نفس المرجع)

5 - سلسلة إنتاج اللحوم

بالإضافة إلى الفرص المهمة التي يوفرها قطاع إنتاج اللحوم في مجال التنمية الفلاحية وتقليص مستويات الفقر، بالإضافة إلى فوائده المباشرة على صعيد الأمن الغذائي وتحسين تغذية الأفراد، ورغم التطور المهم الذي شهده هذا القطاع الحيوي، فهو لازال يعاني من مجموعة من الاختلالات التشريعية والتدبيرية، سواء تعلق الأمر بسلسلة اللحوم الحمراء أو سلسلة الدواجن:

أ- سلسلة إنتاج اللحوم الحمراء

- يعاني قطاع اللحوم الحمراء من ضعف على مستوى التنظيم القطاعي، وعدم الالتزام بالنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بشروط إحداث المجازر وطرق تدبيرها،
- يعاني قطاع اللحوم الحمراء من ظروف الذبح، وعدم احترام العديد من المجازر الشروط الصحية والبيئية، لاسيما في الأسواق الأسبوعية، جلها لا يتوفر على الاعتماد المسلم من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية،
- عدم اعتماد دفتر تحملات نموذجي، يحدد شروط السلامة الصحية والبيئية، والمعايير الواجب احترامها على أساس حجم وموقع مرفق الذبح وقدرته الإنتاجية، وكذلك عدم تخصيص دفتر اخر يتعلق بعمليات وشروط التوزيع؛

- عدم الالتزام بالضوابط المتعلقة بمعالجة النفايات السائلة والصلبة، إذ يتم تصريف المياه العادمة والدهون والدماء الناتجة عن عملية الذبح مباشرة ودون معالجة مسبقة في شبكة التطهير العمومية؛
- شبه انعدام لشروط السلامة الصحية في العديد من المجازر خاصة المجازر الأسبوعية التي لاتحترم المعايير المعتمدة في دفتر التحملات المتعلقة بأنظمة التطهير ومواد التنظيف،
- ضعف الالتزام بمنظومة تتبع وتعقب الحيوانات «La traçabilité» المنصوص عليها في القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- مشكل الذبح السري، وعدم إخضاع نسبة كبيرة من اللحوم المستهلكة على الصعيد الوطني للمراقبة.

ب - سلسلة الدواجن

بقدر ما تسجل مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بالأمن الغذائي أهمية المجهودات المبذولة والمتواصلة الرامية إلى تنظيم هذا القطاع الحيوي منذ صدور القانون رقم 49-99 المتعلق بالوقاية الصحية لتربية الطيور الداجنة ومراقبة إنتاج وتسويق منتوجاتها، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2006، فإنها بالقدر نفسه تسجل استمرار العديد من الاختلالات، نتوقف عند أهمها، ويتعلق الأمر ب:

- هيمنة القطاع غير المنظم في مجال الذبح، بحيث لا تستجيب غالبية المذابح لمعايير السلامة الصحية، وتشكل خطرا على صحة المستهلك؛
- غياب شروط السلامة الصحية داخل محلات الذبح التقليدية، وما يترتب عن ذلك من مخاطرانتقال الأمراض، وتهديد سلامة وصحة الأفراد؛
- الحضور القوي للوسطاء الذين يمارسون نشاطهم في قطاع الدواجن بشكل غير قانوني؛
- صعوبة اندماج حلقات سلسلة القيمة بتثمين منتجات الدواجن وتسويقها، إذ يتم تسويق حوالي 92% من لحوم الدواجن الحية عبر المذابح التقليدية، حيث تتم عملية الذبح دون احترام شروط النظافة وذلك في غياب الرقابة الصحية البيطرية. (التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنتي 2019-2020).

6 - السلسلة السكرية

تحتل السلسلة السكرية مكانة استراتيجية في الاقتصاد الوطني، حيث يستفيد هذا القطاع من استثمارات مهمة لتنمية الإنتاج المحلي للسكر الذي يغطي حاليا ما يناهز 30% إلى 50% على احتياجات البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن مسلسل الاستثمار والتطوير المستمر للسلسلة السكرية بالمغرب عرف خطوات استراتيجية مهمة بهدف تحديث القطاع وتلبية احتياجات السوق الوطنية، إلا

أنه بالرغم من ذلك يعرف بدوره صعوبات جمة، تتمثل في:

- يعاني القطاع من انخفاض المساحة المزروعة، إذ انخفضت من 54.345 هكتار سنة 2017 إلى 46.172 هكتار سنة 2021، ويعزى هذا الانخفاض إلى شح المياه، وظروف السقي الصعبة، لاسيما في محيط دكالة وتادلة؛ (المرجع: العرض المقدم أمام المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الغذائي بمقر مجموعة كوزيمار بتاريخ 17 يونيو 2022، بالدار البيضاء)
- يعاني القطاع من مشكل ارتفاع أسعار الأسمدة بشكل تصاعدي على مستوى السوق الوطنية والدولية، خاصة الأسمدة النيتروجينية، مما يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة تكاليف التسميد لمحاصيل السكر، وهو ما يترتب عنه انخفاض هامش الربح، خاصة بالنسبة للفلاحين، وتكمن خطورة هذا الوضع في إمكانية تخلي المزارعين عن الزراعات السكرية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على جهود التنمية التي تبذلها بلادنا من أجل الإنتاج المحلي للسكر وتأمين السيادة الغذائية؛
- يعاني القطاع كذلك من ارتفاع أسعار المواد الطاقية، والتي وصل سعرها إلى 450 دولار للطن الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على التوازن الاقتصادي للقطاع، وبالتالي على استدامة السلسلة السكرية.

7 - سلسلة النباتات الزيتية

تشكل سلسلة النباتات الزيتية أحد أهم ركائز السياسة الفلاحية الوطنية، وتعتبرهذه المادة الغذائية الحيوية عنصرا أساسيا في مائدة الأسر المغربية.

وكباقي السلاسل الغذائية بالمغرب، حظيت هذه الأخيرة باهتمام كبير من قبل الدولة وعلى جميع المستويات، وبالرغم من ذلك، لازال هذا القطاع يعرف اختلالات بنيوية على كل المستويات، يمكن جرد أهمها على الشكل التالي:

- وجود خصاص بنيوي على مستوى إنتاج النباتات الزيتية، حيث يتم استيراد المواد الأولية الزيتية بالكامل تقريبا، بنسبة 98.7 في المائة من السوق الدولية على شكل زيوت نباتية خام بالأساس، فيما تساهم النباتات الزيتية المنتجة محليا بنسبة 1.3 في المائة؛
- تراجع قطاع استخلاص الزيوت النباتية الخام خلال السنوات الأخيرة لاعتبارين أساسيين: ضعف إنتاج الحبوب الزيتية، وحذف الرسوم الجمركية على واردات الزيوت النباتية الخام. والحبوب الزيتية القادمة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، اللذان تربطهما بالمغرب اتفاقيتين للتبادل الحر.

ثانيا: التوصيات

إن مجلس المستشارين، وهو يستحضر موقعه المؤسساتي، كغرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطلعات وانتظارات المجالات الترابية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقابيين، وانطلاقا من الخلاصات التي توصلت إليها، بناء على دراستها للاستراتيجيات الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للحسابات ومجلس المنافسة والمندوبية السامية للتخطيط، واستحضارا منها للموقع المؤسساتي لمجلس المستشارين، فإنها قبل استعراض التوصيات المتوصل إليها تؤكد على أهمية إحداث آلية تقنية «Taskforce» لمواكبة تنفيذ توصيات هذا التقرير والتأكد من مالاتها ومتابعة مدى تفاعل مختلف الفاعلين، قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً مع نتائج وخلاصات كل التقارير المنجزة ذات الصلة بالأمن الغذائي، وجعلها أكثر نجاعة وفعالية على مستوى مكانتها في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للسيادة والأمن الغذائيين، وترى المجموعة الموضوعاتية أن تضم هذه الألية في عضويتها، بالإضافة إلى ممثلي مجلس المستشارين، ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية، ومؤسسات القطاع العام والخاص، ومجموعة من الخبراء والباحثين، وبتعاون استشاري مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وفيما يلي أهم التوصيات المتوصل إليها:

توصيات ذات البعد الاستراتيجي

- ترصيد المجهود الوطني التنموي المبذول، سيما المخططات والبرامج والأوراش الكبرى التي أطلقها المغرب منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الفلاحي؛

- إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي، يعهد لها بتنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، تعنى باليقظة والرصد الاستباقي للأزمات الطارئة والمحتملة التي قد تهدد المنظومات الغذائية، وتتكفل بتحديد واقتراح أنماط التدخل، وتتبع المؤشرات واستشراف التحولات الكبرى المؤثرة على قوة الأمن الغذائي الوطني؛

- تعزيز آليات التمويل والمواكبة والمصاحبة المالية ومنظومة الشمول المالي بالعالم القروي، من أجل تقوية التثبيت الديموغرافي، وتعزيز الاستثمار الذاتي، وإحداث المقاولات، والمساهمة في بناء جيل جديد من الطبقة الوسطى بالعالم القروي؛

- تسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل تسهيل مسار إصلاح منظومة المقاصة،

وهو ما سيمكن من تعزيز آليات الاستهداف الخاصة بالدعم، وضمان إطار عادل ومنصف لعمل صندوق المقاصة، علما أن وزارة الداخلية قد قامت بعمل كبير في ورش السجل الاجتماعي الموحد على المستويات التقنية والرقمية والترابية؛

– تقوية نظم الرصد الغذائي، لمواكبة الأهداف الإنمائية للألفية، وملاءمة المؤشرات الوطنية مع المعايير والمتطلبات الجديدة للأمن الغذائي؛

– الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني إلى المعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية؛

– تقوية الاكتفاء الغذائي، وتقليص نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية (القمح، السكر والزيوت البذور والاسمدة ...)؛

– ترسيخ وتطوير معايير علامات الجودة الخاصة بالمنتوجات الغذائية، تتضمن المنشأ، والتسمية، والبصمة الكربونية. والاستمرار في تعزيز مسارات تسويق المنتوجات الفلاحية المحلية التي تنتجها التعاونيات؛

– اعتماد نظام غذائي مستدام لتطوير الأغذية المتنوعة بشكل متكافئ، مع ضمان الأولوية للمواد الغذائية الأساسية؛

– سن قوانين تشريعية وتنظيمية للحد من هدر المنتوجات الفلاحية في مختلف مراحل التوزيع، والتخزين، والتسويق. ووضع آلية وطنية لضبط الكميات الحقيقية التي يتم هدرها.

– الرفع من المنتوجات الفلاحية القابلة للتحويل الصناعي، وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الغذائية؛

– تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي مع التركيز على الزراعات التي تصمد أمام المتغيرات المناخية، واعتماد خطة وطنية لتكييف سلاسل الإنتاج مع الإعدادات المناخية الجديدة؛

– الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد المائية لفائدة الزراعات التي تضمن ديمومة الأمن الغذائي، وترشيد استعمال المياه الجوفية، بتقنين أنماط الاستغلال وتوجيهها لدعم استدامة الأمن الغذائي؛

– اعتماد جيل جديد للتجميع الفلاحي من أجل مواجهة حالات الجفاف وغلاء المدخلات، وقلة تنظيم السوق الداخلي، وصعوبات التسويق الخارجي، بجانب الاستمرار في التطوير المبتكر للإطار القانوني للتجميع الفلاحي، باعتباره خيارا استراتيجيا للنهوض بالسلاسل الإنتاجية على مستوى النجاعة والمردودية والانتاجية.

توصيات تتعلق بنظام التخزين

- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية، تهم نظام التدبير، وشروط التخزين، ومصادر التمويل، وغيرها من الضوابط القمينة، بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية؛
- إحداث آلية وطنية للضبط والتنظيم، يعهد إليها التدبير الشمولي للمخزون الاستراتيجي؛
- اعتماد نظام مراقبة فعال بخصوص كل ما يتعلق بالإمداد بالمخزون الغذائي وكيفية تدبيره؛
- اعتماد آلية الإنذار المبكر والاستيباقي ضد المخاطر التي تهدد سلاسل الصناعة والإمداد؛
- إعداد نظام شامل لجرد أرصدة مخزون المواد الأساسية؛
- الاهتمام بالعنصر البشري عبر تأهيل قدرات الأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة المخزون لضمان التعامل السليم مع السلع؛
- اعتماد سياسات عمومية جديدة تتعلق بتدبير المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، بهدف تغطية الطلب المحلي ومواجهة الصدمات الطارئة وتقلبات السوق؛
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية، عبر تشييد وتطوير وحفظ مرافق التخزين؛
- تعزيز برامج البحث والتطوير المتعلقة بتخزين المواد الغذائية؛
- عصرنة تقنيات ومعدات التخزين من خلال دعم التعاونيات الفلاحية، وتعزيز برامج إحداث وتطوير مستودعات التخزين والتبريد، خصوصا في المناطق التي تعاني من الهشاشة والعزلة.

توصيات تتعلق بمجال الحكامة

- تعزيز الالتقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالتغذية والغذاء؛
- وضع إطار مؤسساتي، وفق مقاربة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية، من أجل تدبير مجال تسويق المنتوجات الفلاحية، لضمان تدبير رشيد للأسواق؛
- اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي للحد من آفة الضياع والهدر الغذائي، سيما ما يتعلق بتسويق واستهلاك الخبز؛
- تقوية نظم المراقبة الوطنية، والترابية الخاصة بالسلامة الغذائية على امتداد سلاسل الإنتاج والاستهلاك. «la traçabilié»؛
- تقوية نظام المراقبة والتتبع، بإعمال أنظمة محكمة على امتداد دورة الإنتاج والتسويق والاستهلاك، خصوصا ما يتعلق بالمنتوجات الفلاحية، والحيوانية.

توصيات تتعلق بالسلامة الغذائية

- تعزيز نظام الادخار الوطني بالنسبة للحبوب، واعتماد نظام رقابي صارم وشفاف بخصوص المخزون الاستراتيجي من القمح؛
- الارتقاء بمنظومة التدخل لتحسين وضعية التغذية لدى الفئات العمرية الهشة، وبالأخص الرضع والأطفال؛
- دعم وتكثيف سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات الفقيرة والمستضعفة، وتوسيع نطاقها؛
- تشجيع الإرضاع من الثدي، وسن برامج خاصة لدعم التغذية التكميلية؛
- تعزيز برامج التخفيف والحد من الفقر المطلق ونسب العوز والهشاشة؛
- الالتزام بقوانين السلامة الغذائية على مستوى كل سلاسل الإمداد بالغذاء والاستهلاك؛
- الارتقاء بمستوى التوعية والإرشاد الغذائي على المستوى الإعلامي لتحسين العادات الغذائية والنشاط البدني؛
- إدماج نظم الإعلانات والملصقات التغذوية التي تدعم الخيارات الصحية في نقط البيع.

توصيات تتعلق بتحسين مؤشرات المنظومة الصحية

- تقليص معدل انتشار نقص الوزن عند الميلاد، وبين الأطفال أقل من خمس سنوات؛
- تقليص نسبة وفيات الأطفال؛
- تقليص معدل انتشار فقر الدم بين الأطفال، وبين النساء في سن الإنجاب؛
- تقوية وتسريع نظم الخدمات الاستشفائية، وتطوير التغطية الصحية الشاملة؛
- إعمال المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم؛
- الاستثمار في تحسين حصول الجميع على الماء الصالح للشرب؛
- وضع سياسات لضمان حصول الجميع على مرافق صحية كافية.

توصيات تتعلق بمجال المراقبة

- تعزيز نظام الادخار الوطني بالنسبة للحبوب، واعتماد نظام رقابي صارم وشفاف بخصوص المخزون الاستراتيجي من القمح؛
- وضع نظام فعال لمراقبة نقط البيع، والمطاعم الجماعية؛
- تعزيز أدوات وآليات المراقبة للاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الطب البيطري،

خصوصا لدى الحيوانات المنتجة للأغذية؛

- سن قواعد تشريعية للاستخدام المناسب للمواد الكيماوية الزراعية لضمان سلامة الأغذية وجودتها، واعتماد نظام مراقبة شفاف وفعال؛
- حماية المستهلكين من الدعاية الغذائية والاستهلاك غير السليم، وغير الصحي للأغذية.

توصيات تتعلق بسلاسل الإنتاج

- **بخصوص سلسلة اللحوم:**

- الوقاية من الأمراض الحيوانية، خصوصا لدى الأبقار والدواجن، وتعزيز قواعد السلامة الصحية لمنتجات اللحوم الحيوانية، على مستوى الإنتاج، والذبيحة، والتسويق، وتعزيز حضور مؤسسات الدولة على مستوى سافلة السلسلة لحماية صحة المواطنين؛
- إعادة تأهيل المجازر الجماعية للحد من الفوضى التي يشكو منها هذا القطاع الحيوي؛
- تطوير وتحديث البنيات المخصصة للتبريدوتخزين اللحوم داخل المجازر وفي الأماكن اللوجستية الملائمة، وتحديد مجالات تدخل القطاعين العام والخاص في هذا المجال؛
- مراجعة الضوابط المتعلقة بمعالجة النفايات السائلة والصلبة، لتفادي مشكل تصريف المياه العادمة الناتجة عن عمليات الذبح مباشرة في شبكة التطهير العمومي؛
- توفير منظومة تتبع وتعقب الحيوانات، تتضمن ضوابط صارمة تفرض الالتزام بآلية ترقيم الحيوانات؛
- تقوية منظومة المراقبة والزجر للحد من ظاهرة الذبيحة السرية والمجازر غير المنظمة والتي تشتغل خارج القانون.

- **بخصوص سلسلة الدواجن:**

- تعزيز ألية الرقابة والزجر للقضاء على القطاع غير المنظم في مجال ذبح الدواجن؛
- السهر على احترام معايير السلامة الصحية، لاسيما داخل محلات الذبح التقليدية؛
- الحد من ظاهرة الوسطاء الذين يمارسون نشاطهم في قطاع الدواجن بشكل غير قانوني.

- **بخصوص أسواق الجملة:**

- إصلاح وتنظيم وتأهيل الأسواق العمومية بما يضمن توفير الوفرة الغذائية والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والجهوية؛
- إصلاح أسواق الجملة بما يؤهلها لقواعد الشفافية والمنافسة، وسن نصوص قانونية تستجيب للمتطلبات الجديدة للإصلاح والمراقبة المرتكزة على المقاربة التشاركية، بما يضمن انخراط جميع المتدخلين في أسواق الجملة؛

- مراجعة نظام الوكلاء، بما يسمح بتحسين مداخيل أسواق الجملة، واسترجاع الثقة بين الإدارة ومختلف المهنيين والفاعلين.

- **بخصوص سلسلة الحبوب:**

- مراجعة نظام تسويق الحبوب وتقوية الإجراءات التحفيزية لفائدة المنتجين، بهدف تجميع الإنتاج الوطني بأسعار تفضيلية؛
- مراجعة نظام التسعير الجمركي لتمكين المستوردين من الاستفادة من فرص السوق العالمية وضمان التجديد المستمر للمخزون؛
- إعادة تأهيل البنية التحتية للتخزين لتوفير الظروف الملائمة للتخزين؛
- اعتماد منظومة زجرية للحد من تدخل الوسطاء على مستوى الأسواق للحفاظ على توازنات السوق واستقرار الأسعار؛
- تنظيم الفلاحين الصغار والمتوسطين في التعاونيات الفلاحية لتشجيع جمع وتسويق منتوجات الحبوب؛
- العمل على تأمين التزود من مادة القمح الطري، عبر اللجوء إلى اقتناء كميات كبيرة، خلال الفترات التي تعرف انخفاضا في الأسعار في السوق الدولية، موازاة مع تطوير البنيات التحتية المينائية المعدة لاستيراد الحبوب، وكذا تحسين ظروف جمع المنتوج الوطني من القمح؛
- إعتماد آليات تقنية متقدمة للسقي التكميلي، من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية وترشيد استعمال المياه، كما نوصي بضرورة اعتماد تقنيات رقمية متطورة لمواكبة هذا المسار وتعزيز فعالية منظومة السقي؛
- العمل على تطوير عمليات الزرع المباشر، بجانب توسيع نطاق استعمالها، وهو ما سيمكن من تقوية المردودية الفلاحية، والحد من أثر التعرية المائية والريحية واستقرار مستوى إنتاجية الحقل من خلال تحسين جودة التربة.

- **بخصوص السلسلة السكرية:**

- اتخاذ إجراءات تساهم في الرفع من مردودية الزراعات السكرية، قصد تقليص التبعية للسوق الخارجية. ويمكن أن تندرج هذه الإجراءات في إطار عقود برامج بين الدولة والمهنيين في تناسق مع الأهداف الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر؛
- التفكير في القيام باقتناءات تروم تأمين التزود بمادة السكر خلال الفترات التي تعرف

انخفاضا في الأسعار في السوق الدولية، بالموازاة مع اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالرفع من قدرات التخزين وتكوين المخزونات الاحتياطية؛

- العمل على إيجاد حلول ناجعة وعاجلة لمعضلة ارتفاع تكاليف المدخلات، وخاصة الأسمدة التي تعرف أسعارها اتجاها تصاعديا على مستوى السوق الوطنية والدولية؛
- الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر مواصلة تطوير وتحديث النظام المعلوماتي «التيسير» لتسهيل وتسريع المعاملات بين الوحدات الإنتاجية السكرية والفلاحين؛
- تقوية منظومة البحث والتطوير للتقنيات الجديدة التي يعتمد عليها المنتجون لتحسين أداء محاصيل السكر، بالشراكة مع المؤسسات البحثية الوطنية والدولية.

- **بخصوص سلسلة الزيوت:**

لقد أظهرت الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كوفيد- 19 أهمية التوفر على إنتاج محلي من الحبوب الزيتية لتفادي انعكاسات الاضطرابات التي عرفتها سلاسل الإمدادات الدولية، وكذا التخفيف من حدة تقلبات الأسعار في السوق الدولية وانعكاساتها على أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية بصفة عامة، وعلى زيت المائدة بصفة خاصة.

لتحقيق ذلك، فإن مجموعة العمل الموضوعاتية توصي بما يلي:

- العمل على تطوير محاصيل الحبوب الزيتية المحلية، وذلك عن طريق الرفع من مساحة الزراعات الزيتية ودعمها، مع إعادة إدخال زراعة «الصوجا» في المساحات المسقية؛
- تشجيع الأسر المغربية على استهلاك زيت الزيتون للتقليص جزئيا من التبعية الناجمة عن استهلاك زيت المائدة بالنظر للإمكانيات التي توفرها سلسلة الزيتون على مستوى الإنتاج الفلاحي والإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة؛
- إعادة تأهيل البنية التحتية لتخزين الزيوت النباتية الخام، بهدف الرفع من إمكانات التخزين الوطنية؛
- تشجيع الفاعلين في سوق زيوت المائدة إلى اللجوء إلى الآليات المتاحة، من أجل تغطية المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار المواد الأولية في السوق الدولية.

- **بخصوص سلسلة الصيد البحري:**

يتضح أن مخطط أليوتيس له أثر واضح على قطاع الصيد البحري، نظرا لما تزخر به بلادنا من الثروات، والعديد من نقط القوة والفرص المتاحة، غير أنه على مستوى الواقع فإن هذا المخطط تتخلله مجموعة الأعطاب يتعين إصلاحها بغية استدامة الموارد واستمرارية استغلالها من طرف الأجيال المستقبلية وضمان جودة مثلى للمنتجات من مرحلة التفريغ إلى

مرحلة التسويق، وتثمين المنتجات قصد الرفع من تنافسيتها بالأسواق، وتنزيله وفق قواعد الحكامة، وفي إطار قانوني واضح واعتماد آليات مناسبة للتكوين والمراقبة. إذا كان هذا عن واقع مخطط اليوتيس، فإننا لمن الضروري التطرق لواقع المخطط الأزرق.

- التأكيد على وضع استراتيجية ناجعة قصد المراقبة، فمرحلة التشخيص أو التقييم يجب تجاوزها والوقوف عند مكامن الخلل، والتدخل بقوة لمعالجته، ووضع تصور في الموانئ، وتشجيع الثروة السمكية، لهذا لا يمكن الحديث عن أي إصلاح بمعزل عن وجود موارد بشرية، مؤهلة، وكافية، ومحفزة بشكل جيد، للقيام بمهامها كما ينبغي، في تكوين أطر لتربية الأحياء البحرية المائية تتماشى مع متطلبات الوقت الحالي ومع شساعة الساحل الذي يبلغ حوالي 36000 كلم وألاف قوارب الصيد الساحلي والتقليدي، مما يتوجب التأكيد على عقلنة المراقبة عبر تزويد البواخر بأجهزة المراقبة لتتبع أوقات الخروج والدخول وأيضا بعد خروجها واستراتيجية لمتابعة الصناعات البحرية؛
- اعتماد استراتيجية تعالج مشاكل الواقع المعاش، ونقص الثروة السمكية، وإحداث الوكالة الوطنية للأحياء المائية لتفادي الضغط على صيد الأسماك والبلوغ لهدف 20 كيلوغرام من السمك للمواطن في الاستهلاك السنوي، ومن هذا المنطلق نشيد بمهام مديرية المراقبة ودورها الفعال في المحافظة على التوازنات، وبدورها ملزمة على وضع استراتيجية جديدة منسجمة تكافح استنزاف الثروة السمكية بعقلنة وبتصورات معقولة وعملية؛
- تشجيع تربية الأحياء البحرية، وتربية الطحالب والمنتجات الحيوية البحرية عبر تعزيز البيئة التشريعية والمؤسساتية لتربية الأحياء البحرية، والتعجيل باعتماد مدونة تربية الأحياء البحرية، وإنشاء وحدات وطنية لإنتاج مواد تغذية الأسماك؛
- اعتماد منظومة ضريبية تحفيزية تهم قطاع تربية الأحياء البحرية، للرفع من تنافسيته ومردوديته، وتسهيل الولوج للمواد الأولية اللازمة لهذا النشاط؛
- توطيد البحث في مجال الصيد البحري، بصفة عامة، ومده بالوسائل الضرورية للقيام بالتتبع المنتظم والتوقعات المرتبطة بتطور المخزونات، في إطار مقاربة بيئية لتحديد النسب المقبولة للصيد حسب المصايد؛
- مواصلة المجهودات المبذولة في تدبير المخزون السمكي ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المنظم، وذلك بتعزيز نظام المراقبة المندمجة (المراقبة في البحر، وعند التفريغ، وعلى امتداد سلسلة القيمة والإشهاد بالمصطادات)؛
- تعزيز إجراءات المراقبة لشروط الصحة والسلامة، فيما يخص المنتجات البحرية، عن طريق سن مساطر واضحة، مع الحرص على تطبيقها الفعلي، ووضع وسائل جدية لمراقبة سلسلة التبريد، وخاصة فيما يتعلق بظروف النقل البري.

خاتمة التقرير

يكمن رهان مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي، من خلال اختياره الانكباب على موضوع «الأمن الغذائي بالمغرب» في هذه الظرفية الدقيقة التي يجتازها العالم، في استشراف المستقبل والمساهمة في إيجاد الأجوبة الضرورية لإشكالية الأمن الغذائي في مختلف أبعادها، من خلال الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها تقريرالمجموعة الموضوعاتية التي تم تشكيلها لهذا الغرض، وفي مقدمتها تأكيد التوصية التي تترجم توجيهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ، والقاضية ب«ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد..».

وإذا كانت بلادنا قد استطاعت تأمين الشروط المطلوبة لضمان إنتاج المواد الأساسية للمنظومة الغذائية على امتداد السنوات الماضية، فإنها اليوم في مرحلة مفصلية تستدعي تأمين مستلزمات الأمن السيادي الغذائي، ضمانا لشرط الاستدامة الغذائية، بما تعنيه من تحديات متجددة. وفي مقدمتها ضمان الإنتاج الاستراتيجي لكل المواد الأساسية، وتحقيق الإنتاج الكافي والمستدام من الحبوب والزيوت، وتعزيز نظام الادخار الوطني، وترشيد شروط التنوع الغذائي، والاستهلاك المائي.

لقد أضحت الحاجة ملحة لإحداث آلية وطنية تحقق الالتقائية، وتعنى بالأمن الغذائي على مستوى الرصد، والتقييم، والتخطيط، واقتراح أنماط التدخل الاستباقي لمجابهة الطوارئ والأزمات.

وبالمقابل، تبدو الحاجة أيضا قائمة لتحيين وتجديد شبكات التقييم والرصد الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

لقد مكن انجاز هذا التقرير المجموعة الموضوعاتية من الوقوف على بعض مكامن القصور والاختلال في العديد من الجوانب، ومنها على وجه الخصوص نواقص ترتبط بأنظمة الحكامة، والتخزين، والسلامة الغذائية، والمراقبة. وقد أفردنا لكل جانب منها بعض التوصيات. كما أفردنا لسلاسل الإنتاج توصيات قطاعية ترتبط بكل مجال على حدة.

إن التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، والمخاطر التي تتهدد الأمن الغذائي، بقدر ما تدفعنا لترصيد كل الجهود المبذولة، والاستثمار الأمثل والأنجع في نتائجها الإيجابية، بقدر ما تدفعنا للمضي قدما في أجرأة وتنفيذ أهداف الألفية الثالثة التي تتزامن مع تدشين بلادنا لنموذج تنموي جديد، مع ما يعنيه من تطلعات وتحديات لبناء المغرب المأمول.

وختاما توصي اللجنة بإحداث آلية مؤسساتية تقنية لتتبع تنفيذ توصيات هذا التقرير، تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين، تتكون من ممثلين عن مجلس المستشارين، وممثلي القطاعات الحكومية المعنية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، ومؤسسات القطاع العام والخاص ذات الصلة، ومجموعة من الخبراء والباحثين، تسهر على مواكبة وتتبع وتقييم تنزيل مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الغذائي، بغية جعل توصيات هذا التقرير أكثر نجاعة وفعالية، من خلال تعزيز مكانتها وحضورها النوعي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للأمن والسيادة الغذائية.

المصادر والإحالات المرجعية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دجنبر 1948
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دجنبر 1966
- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المصادق عليه من قبل الجمعية العامة في 17 دجنبر 1974.
- المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، روما، نونبر2014.
- إعلان روما بشأن التغذية، المؤتمر الدولي الثاني، روما 21-19 نونبر2009.
- قرار الجمعية العامة، الدورة 63، الحق في الغذاء، دجنبر 2008.
- الحق في الغذاء، قرار مجلس حقوق الإنسان، الدورة الأربعون، 21 مارس 2019.
- البيان الختامي للندوة الدولية المنظمة من قبل مجلس المستشارين للمملكة المغربية حول «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، نداء الرباط، فاتح نونبر 2019.
- الإستراتيجية الإقليمية للتغذية (2010-2019)، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط،2011.
- تقرير حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021- تقرير اليونيسيف.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كوفيد-19 والسبل الممكنة لتجاوزها»، 2020.
- تقرير الخمسينية، المغرب الممكن، خمسين سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025.
- تقرير «النموذج التنموي الجديد»، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021.
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية»، 2022.
- الاستعراض الوطني الطوعي لانجاز أهداف التنمية المستدامة، المندوبية السامية للتخطيط، 2020.
- تقرير المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، يونيو 2022
- تقرير عن حصيلة مخطط المغرب الأخضر، وكالة التنمية الفلاحية، يوليوز 2022.
- قياس الأمن الغذائي بالمغرب، تحديات النظام الإحصائي الوطني، المندوبية السامية للتخطيط. 2020.
- Mesurer l'insécurité alimentaire, table ronde, comité de l'insécurité alimentaire mondiale (CSA), Rome, sept 2011.

- Cadre stratégique mondial pour la sécurité alimentaire et la nutrition, comité de la sécurité alimentaire mondiale(CSA) ,42ème session « sécurité alimentaire et nutrition-faire la différence » , Rome, oct 2015.
- Sélection et formulation d'indicateurs spécifiques de la sécurité alimentaire durable en Méditerranée, CIHEM , centre international de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes ,2012.
- La mesure de la sécurité alimentaire et nutritionnelle : Quelle a été votre expérience ?, Forum Global sur la sécurité alimentaire et la nutrition, synthèse de la discussion n 47.
- Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire, publié par le programme CE-FAO «sécurité alimentaire, l'information pour l'action », FAO ,2008.
- S'entendre sur la terminologie, comité de la sécurité mondiale, 39ème session, Rome, oct 2012.
- Déclaration mondiale sur la nutrition et plan d'action, Rome, déc 1992.
- Indicateurs environnementaux, définition, types et exemples, Sandra Ropero Portillo,2021.
- L'Etat de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde, juillet 2021. RAPPORT DE L'ONU DE L'APRES COVID19.
- Le programme de développement durable à l'horizon 2030.

أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالأمن الغذائي

- رئيس المجموعة: المهدي عتمون
- مقرر المجموعة: أبو بكر أعبيد

إسم المستشار(ة)	الفريق أو المجموعة البرلمانية
كمال صبري	فريق التجمع الوطني للأحرار
خليد البرنيشي	فريق الأصالة والمعاصرة
محمد حلمي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل
عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
لحسن نازيهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية
خالد السطي	عضو غير منتسب

الجزء الثاني:

أشغال الجلسة العامة

المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة

حول «الأمن الغذائي»

المنعقدة يوم الإثنين 18 ذو الحجة 1443 هـ (18 يوليوز 2022م)

أولا: عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة ب«الأمن الغذائي»

مداخلة السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة

مداخلة السيد مقرّر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة

أولا:

عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة ب «الأمن الغذائي»

المستشار السيد محمد حنين
الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تطبيقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليوز 2022، وكذا على مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز 2022، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته المجموعة الموضوعاتية حول «الأمن الغذائي» على السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، وبعد إحالة هذا التقرير على الحكومة، يعقد مجلسنا هذه الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول «الأمن الغذائي».

لابد في البداية، أن أذكر أن إحداث هذه المجموعة أتى في سياق التفاعل مع مضامين الخطاب الملكي السامي، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية، وفي إطار المسؤولية المؤسساتية التي يتحملها مجلسنا الموقر من منطلق تركيبته الغنية بالكفاءات المهنية والنقابية وممثلي الجهات والجماعات الترابية الأخرى، وكذا من منطلق الأسبقية المخولة له دستوريا وتخصصه بالضبط في مناقشة القضايا الاجتماعية والتنموية، طبقا لنص وروح الفصل 78 من الدستور، تنعقد هذه الجلسة لمناقشة هذا التقرير الهام، في إطار حصة زمنية إجمالية، حددتها ندوة الرؤساء في 150 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

إذن، قبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، لابد أن أتقدم بالشكر باسم المجلس إلى كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، التي اشتغلت على هذا الموضوع الهام والاستراتيجي وعلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاز المهمة المسندة إليها في الوقت المحدد لذلك.

كما أشكر كذلك كافة الأطر الإدارية التي عملت في إطار هذه المجموعة الموضوعاتية والتي ساهمت بمجهوداتها الجبارة في مواكبة كل الأشغال المؤدية إلى إنجاز هذا التقرير.

وشكرا كذلك لجميع من ساهم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة.

إذن، في البداية أعطي الكلمة للسيد المهدي عتمون رئيس المجموعة الموضوعاتية، من أجل عرض تقرير موجز حول منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية المذكورة.

مداخلة

المستشار السيد المهدي عتمون

رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة ب «الأمن الغذائي»

المستشار السيد المهدي عتمون
رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة ب «الأمن الغذائي»

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
السادة المستشارون المحترمون؛

تنعقد اليوم الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة «بالأمن الغذائي» بعد 90 يوم من العمل المتواصل مع كل المتدخلين الوطنيين والدوليين وبعد مسارات متعددة تتعلق بالأساس بتطوير منهجية العمل، وفق أسلوب مبتكر وتنظيم مجموعة من جلسات الاستماع مع القطاعات والمؤسسات المعنية والقيام بزيارات ميدانية متعددة وصياغة التقرير المعروض عليكم اليوم.

لقد اشتغلت مجموعة العمل الموضوعاتية بتضامن وتآزر كبير بين كل أعضائها، بعيدا عن الحسابات الضيقة بين الأغلبية والمعارضة -وأؤكد هذه الكلمة مرة أخرى- بتضامن وتآزر كبير بين كل أعضائها بعيدا عن الحسابات الضيقة بين الأغلبية والمعارضة، لأن الجميع كان على وعي تام بضرورة المساهمة الفعالة والناجحة في الورش الوطني لبناء جيل جديد من السيادة والأمن الغذائي، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال افتتاح هذه السنة التشريعية.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اشتغلت مجموعة العمل الموضوعاتية في ظروف وسياق غير مسبوقين، جراء توالي الأزمات الوبائية، والتوترات الجيو استراتيجية في عدد من مناطق العالم وتحديات التغيرات المناخية وغيرها، وهي إكراهات وتحديات، تجعل من رهان ضمان الأمن الغذائي كدعامة للأمن الاستراتيجي الشامل من أقوى الإشكالات التي تسائل المجتمع الدولي، كما تسائل الآليات والاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتدعو باستعجال إلى إطلاق مبادرات للتفكير الاستراتيجي، بغية التأسيس لنظام غذائي عالمي جديد، يوفر الأمن الغذائي لمختلف شعوب العالم بإنصاف وعدالة وبرؤية استراتيجية تؤسس للنمو المستدام، وتواجه شبح المجاعة بروح تضامنية.

إن هذه العوامل والمعطيات وغيرها التي انتبهت إليها بلادنا، جعلت من موضوع السيادة والأمن الغذائي ضمن الأولويات التي يحث عليها صاحب الجلالة الملك محمد

السادس، نصره الله وأيده، والتي ينبغي على مختلف الفاعلين الانكباب عليها.

وفي هذا السياق، جاءت التوجيهات المولوية السامية خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، حيث أكد جلالته نصره الله أنه قد «**أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تحصينها في مختلف أبعادها الصحية والطاقية والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض**»، وشدد جلالته على «**ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد**»، انتهى نطق صاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الصدد، ومن موقعه كسلطة تشريعية معنية دستوريا بممارسة الرقابة والتشريع والدبلوماسية الموازية وتقييم السياسات العامة والعمومية، واستحضارا لامتداد مكوناته ترابيا ومهنيا واقتصاديا واجتماعيا، تفاعل مجلس المستشارين بشكل سريع مع هذه التوجيهات الملكية السامية ومع هذه الرؤية الاستراتيجية لبلادنا، وبادر بإحداث المجموعة الموضوعاتية حول ملف الأمن الغذائي، والتي استطاعت في ظرف قياسي بفضل انسجام مكوناتها وتفاني أطرها على بلورة مشروع تقرير عام، مبني على تشخيص موضوعي وبحياد تام، لوضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما وقفت المجموعة على مختلف المخططات القطاعية الاستراتيجية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط «المغرب الأخضر» ومخطط «الجيل الأخضر» ومخطط «أليوتيس» وغيرها، ولم يفت اللجنة الوقوف عند قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة.

لقد نظمت المجموعة الموضوعاتية عددا من جلسات الاستماع والزيارات الميدانية للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والأسواق من أجل الإطلاع عن كثب عن الوضعية الحقيقية لمنظومة الأمن الغذائي الوطني، كما تمت زيارة الجمهورية الإيطالية من أجل تبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث تم اللقاء برئيس الكونفدرالية الإيطالية للفلاحين، بالإضافة إلى مجموعة من كبار الخبراء الإيطاليين في ميدان الإنتاج الفلاحي وتدبير الاحتياطي الاستراتيجي للمواد الغذائية والزراعية ومجال استدامة تربية الماشية والتكييف الزراعي مع التغيرات المناخية ومجال تطوير النماذج المستدامة للأمن الغذائي.

كما تم اللقاء بالمدير العالم للمجلس الإيطالي للأبحاث الزراعية والاقتصاد الفلاحي، وكان هذا الاجتماع مناسبة لتقديم آخر الابتكارات العلمية الإيطالية في مجال تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير آليات التخزين الاستراتيجي، وبعدها تم القيام بزيارات ميدانية قصد الإطلاع على القدرات الفلاحية والإنتاجية بكل من جهة لومبارديا وجهة إيميليا رومانا بالجمهورية الإيطالية.

وقد تم اعتماد منهجية مبتكرة في إعداد تقرير المجموعة الموضوعاتية، وذلك من خلال القيام بتقييم عام للسياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي ودراسة الرهانات الكبرى المطروحة على الأجندة الوطنية في هذا المجال، بجانب تقييم الرأسمال الفلاحي الوطني على مستوى كل سلاسل الإنتاج.

وقد قامت اللجنة في نفس الإطار بدراسة المنظومة اللوجيستية الوطنية وآليات التوزيع والهندسة العامة لمسار تزويد الأسواق بالخضر والفواكه واللحوم والألبان وميكانيزمات التخزين والقدرات العامة للتدبير الاحتياطي الاستراتيجي.

كما قامت المجموعة الموضوعاتية ببلورة لوحة مفاتيح، تم من خلالها تجميع كل المؤشرات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي، وهو ما مكن من تقديم تحليل رصين لكل هذه المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بوفرة الغذاء وجودة التغذية وعدالة التوزيع وبلورة منهجية استشرافية لحالة أمن الغذاء في السنوات المقبلة والحاجيات الأساسية التي ينبغي توفيرها لانبثاق منظومة وطنية مستدامة للسيادة الغذائية.

كما عملت المجموعة على دراسة الهيكلة المؤسساتية والترسانة التشريعية، وقدمت توصيات في هذا المجال من أجل ضمان التطوير المؤسساتي والتشريعي للسيادة والأمن الغذائي ببلادنا.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السادة المستشارون؛

إن مجموعة العمل الموضوعاتية قد عملت كل ما في وسعها لتقديم تقرير مبتكر وفق منهجية وأسلوب يراعي حجم التحديات المطروحة على الأجندة الوطنية للسيادة والأمن الغذائي.

وتوخيا لمتابعة تنفيذ توصيات هذا التقرير وضمان تنزيلها وأن لا تبقى حبرا على ورق وتنتهي فعاليتها بانتهاء هذه الجلسة أو المواكبة الإعلامية الخاصة بها، فإن

مجموعة العمل توصي بإحداث آلية تقنية لتتبع تنفيذ توصيات هذا التقرير، تحت إشراف رئيس مجلس المستشارين، تتكون من ممثلين عن مجلس المستشارين وممثلي القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع العام والخاص ذات الصلة ومجموعة من الخبراء والباحثين، مع إمكانية التعاون الاستشاري مع المؤسسات الأممية المعنية.

وستمكن هذه الآلية التقنية (taskforce) من مواكبة وتتبع وتقييم تنزيل مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الغذائي، وجعل توصيات هذا التقرير أكثر نجاعة وفعالية، من خلال تعزيز مكانتها وحضورها النوعي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للأمن والسيادة الغذائية.

ختاما، أجدد شكري لكل من ساهم في نجاح هذا العمل النوعي لمجلس المستشارين ولكل أعضاء مجموعة العمل وأطرها على العمل الجاد والمسؤول وللقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية ومؤسسات القطاع العام والخاص والخبراء والباحثين.

وشكرا.

مداخلة

المستشار السيد أبوبكر اعبيد

مقرر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة ب «الأمن الغذائي»

المستشار السيد أبوبكر اعبيد
مقرر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة ب «الأمن الغذائي»

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لقد قامت مجموعة العمل بتطوير نموذج عمل خاص لإعداد التقرير المعروض عليكم اليوم، وفق أسلوب يراعي المرحلة الدقيقة التي يعيشها العالم جراء استمرار تداعيات الجائحة والأزمة الجيو-استراتيجية بين روسيا وأوكرانيا والصدمة البترولية الحالية وأزمة الثقة في الأسواق وأزمة اللوجيستيك والإمداد.

لذلك، فإن مجلس المستشارين، وهو يستحضر موقعه المؤسساتي كغرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطلعات وانتظارات المجالات الترابية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقابيين، وانطلاقا من الخلاصات التي توصلت إليها، بناء على دراستها للاستراتيجيات الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات ومجلس المنافسة والمندوبية السامية للتخطيط.

واستحضارا منها للموقع المؤسساتي لمجلس المستشارين، فإنها قبل استعراض التوصيات المتوصل إليها تؤكد على أهمية إحداث آلية تقنية (Taskforce) لمواكبة تنفيذ توصيات هذا التقرير والتأكد من مآلاته ومتابعة مدى تفاعل مختلف الفاعلين: قطاع عام وقطاع خاص، مع نتائج وخلاصات كل التقارير المنجزة ذات الصلة بالأمن الغذائي وجعلها أكثر نجاعة وفعالية على مستوى مكانتها في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للسيادة والأمن الغذائيين، وترى المجموعة الموضوعاتية أن تضم هذه الآلية في عضويتها بالإضافة إلى ممثلي مجلس المستشارين، ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع العام والخاص ومجموعة من الخبراء والباحثين، وبتعاون استشاري مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وعلى المستوى الاستراتيجي توصي مجموعة العمل بـ:

- ترصيد المجهود الوطني التنموي المبذول، سيما المخططات والبرامج والأوراش الكبرى التي أطلقها المغرب منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الفلاحي، فلا بد من إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي، يعهد إليها بتنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، تعنى باليقظة والرصد الاستباقي للأزمات الطارئة والمحتملة التي قد تهدد المنظومات الغذائية، وتتكفل بتحديد واقتراح أنماط التدخل، وتتبع المؤشرات واستشراف التحولات الكبرى المؤثرة على قوة الأمن الغذائي الوطني؛

- تعزيز آليات التمويل والمواكبة والمصاحبة المالية ومنظومة الشمول المالي بالعالم القروي، من أجل تقوية التثبيت الديمغرافي وتعزيز الاستثمار الذاتي وإحداث المقاولات والمساهمة في بناء جيل جديد من الطبقة الوسطى بالعالم القروي؛

- تسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل تسهيل مسار إصلاح منظومة المقاصة، وهو ما سيمكن من تعزيز آليات الاستهداف الخاصة بالدعم وضمان إطار عادل ومنصف لعمل صندوق المقاصة، علما أن وزارة الداخلية قد قامت بعمل كبير في ورش السجل الاجتماعي الموحد على المستويات التقنية والرقمية والترابية؛

- تقوية نظم الرصد الغذائي لمواكبة الأهداف الإنمائية للألفية وملاءمة المؤشرات الوطنية مع المعايير والمتطلبات الجديدة للأمن الغذائي؛

- الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني إلى المعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية؛

- تقوية الاكتفاء الغذائي وتقليص نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية (كالقمح والسكر والزيوت والبذور والأسمدة... إلخ)؛

- ترسيخ وتطوير معايير علامات الجودة الخاصة بالمنتوجات الغذائية تتضمن المنشأ والتسمية والبصمة الكربونية، والاستمرار في تعزيز مسارات تسويق المنتوجات الفلاحية المحلية التي تنتجها التعاونيات؛

- اعتماد نظام غذائي مستدام لتطوير الأغذية المتنوعة بشكل متكافئ، مع ضمان الأولوية للمواد الغذائية الأساسية؛

- سن قوانين تشريعية وتنظيمية للحد من هدر المنتوجات الفلاحية في مختلف مراحل التوزيع والتخزين والتسويق، ووضع آلية وطنية لضبط الكميات الحقيقية التي يتم هدرها؛

- الرفع من المنتوجات الفلاحية القابلة للتحويل الصناعي وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الغذائية؛

- تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي، مع التركيز على الزراعات التي تصمد أمام المتغيرات المناخية واعتماد خطة وطنية لتكييف سلاسل الإنتاج مع الإعدادات المناخية الجديدة؛

- الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد المائية لفائدة الزراعات التي تضمن ديمومة الأمن الغذائي وترشيد استعمال المياه الجوفية، بتقنين أنماط الاستغلال وتوجيهها لدعم استدامة الأمن الغذائي؛

- اعتماد جيل جديد للتجميع الفلاحي من أجل مواجهة حالات الجفاف وغلاء المدخلات وقلة تنظيم السوق الداخلي وصعوبات التسويق الخارجي، بجانب الاستمرار في التطوير المبتكر للإطار القانوني للتجميع الفلاحي، باعتباره خيارا استراتيجيا للنهوض بالسلاسل الإنتاجية على مستوى النجاعة والمردودية والإنتاجية.

وفيما يخص تطوير التخزين الاستراتيجي، توصي مجموعة العمل بـ :

- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تهم نظام التدبير وشروط التخزين ومصادر التمويل وغيرها من الضوابط القمينة بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية؛

- إحداث آلية وطنية للضبط والتنظيم، يعهد إليها التدبير الشمولي للمخزون الاستراتيجي؛

- اعتماد نظام مراقبة فعال بخصوص كل ما يتعلق بالإمداد بالمخزون الغذائي وكيفية تدبيره؛

اعتماد آلية الإنذار المبكر والاستباقي ضد المخاطر التي تهدد سلاسل الصناعة والإمداد؛

- إعداد نظام شامل لجرد أرصدة مخزون المواد الأساسية؛

- الاهتمام بالعنصر البشري، عبر تأهيل قدرات الأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة المخزون لضمان التعامل السليم مع السلع؛

- اعتماد سياسات عمومية جديدة تتعلق بتدبير المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، بهدف تغطية الطلب المحلي ومواجهة الصدمات الطارئة وتقلبات السوق؛

- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية، عبر تشييد وتطوير وحفظ مرافق التخزين؛

- تعزيز برامج البحث والتطوير المتعلقة بتخزين المواد الغذائية؛

- عصرنة تقنيات ومعدات التخزين من خلال دعم التعاونيات الفلاحية وتعزيز برامج إحداث وتطوير مستودعات التخزين والتبريد، خصوصا في المناطق التي تعاني من الهشاشة والعزلة.

وعلى مستوى الحكامة، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ :

- تعزيز الالتقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالتغذية والغذاء؛
- وضع إطار مؤسساتي، وفق مقاربة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية من أجل تدبير مجال تسويق المنتوجات الفلاحية، لضمان تدبير رشيد للأسواق؛
- اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي للحد من آفة الضياع والهدر الغذائي، سيما ما يتعلق بتسويق واستهلاك الخبز؛
- تقوية نظم المراقبة الوطنية والترابية الخاصة بالسلامة الغذائية على امتداد سلاسل الإنتاج والاستهلاك؛
- تقوية نظام المراقبة والتتبع بإعمال أنظمة محكمة على امتداد دورة الإنتاج والتسويق والاستهلاك، خصوصا ما يتعلق بالمنتوجات الفلاحية.

كما قدمت مجموعة العمل الموضوعاتية توصيات تهم تطوير السلامة الغذائية وتحسين مؤشرات المنظومة الصحية في علاقتها بالتغذية وتوصيات تتعلق بمجال المراقبة، بجانب تقديم توصيات خاصة بكل سلسلة فلاحية، خاصة سلاسل اللحوم والدواجن والحبوب والسلسلة السكرية وسلسلة الزيوت وسلسلة الصيد البحري.

وإذ نجدد شكرنا لكم جميعا ولكل القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة والعامة المعنية، فنحن نأمل أن يساهم هذا التقرير في الدينامية الوطنية من أجل بناء جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السيادة والأمن الغذائي ببلادنا، لنكون عند مستوى ما يطمح إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس لشعبه الوفي، بمزيد من التقدم والازدهار والرفاه تحت قيادته الرشيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ثانيا: مناقشة التقرير

مداخلة

المستشار السيد كمال صبري
عضو فريق التجمع الوطني للأحرار

المستشار السيد كمال صبري
عضو فريق التجمع الوطني للأحرار

السيد الرئيس؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية الخاصة بـ«الأمن الغذائي»، باعتبار هذا الموضوع توجها استراتيجيا له راهنية قصوى، فمن جهة، لبناء منظومة مستدامة لصناعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ومن جهة أخرى، لدعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، شاكرين لأعضاء اللجنة، رئيسا ومقررا وأعضاء، مجهوداتهم الجبارة لإخراج هذا التقرير، مشيدين بما تضمنه من أفكار تجسد بالفعل تميز هذه المؤسسة الدستورية وما تزخر به من كفاءات.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نعبر عن ارتياحنا للمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال التدبير والسهر على تعزيز السيادة والأمن الغذائيين على المستوى الوطني لتجاوز التحديات التي يعرفها العالم المرتبطة بهذا الموضوع.

وتبعا لذلك، فإننا نعتبر أن تحقيق أمن غذائي لن يتأتى إلا بتعزيز الإطار القانوني بمؤسسة مستقلة يعهد إليها بتدبير الاستراتيجيات الوطنية للسيادة والأمن الغذائيين، ليكون لها أثر مباشر على حياة المواطنات والمواطنين.

كما نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار المبادرة التي قام بها مجلس المستشارين من خلال تنظيمه لندوة دولية تقارب موضوع السيادة والأمن الغذائي في ضوء التحديات المتشعبة التي تطرحها الظرفية العالمية الراهنة، بحضور مجموعة من الفاعلين الحكوميين والبرلمانيين والخبراء.

وإذ ننوه في هذا الباب بانخراط مجلس المستشارين كمؤسسة فاعلة بمكوناتها المتنوعة وبفضل تنوع مقارباتها في ورش «الأمن الغذائي»، نؤكد أن إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مهتمة بهذا الموضوع يشكل آلية فعالة لتجويد السياسات العمومية والرقي بها والإسهام في إنجاحها بهدف بناء نموذج مغربي للسيادة والأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، لابد أن ننوه بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة حيث، قال جلالته: «.. وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تحصينها في مختلف أبعادها الصحية والطاقية والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية بكميات كافية وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة في توفير هذه المواد وتوزيعها». إنتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

وبهذه المناسبة، ننوه بالتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في موضوع الأمن الغذائي لتحصين السيادة الوطنية في هذا الباب والعمل على تعزيزه، داعين الحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتنزيله في أقرب الآجال.

كما نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار الحمولة الاستراتيجية لهذه التوجيهات الملكية السامية، التي نعتبرها بمثابة خارطة طريق، يقتضي استحضارها من طرف مختلف المتدخلين في مجال الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة؛

نسجل بكل إيجابية أيضا الملاحظات الهامة التي تناولها تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي، منوهين، من جهة، بالمجهودات المبذولة من طرف سائر أعضائها، والتي مكنت من إثراء مضامين هذا التقرير الذي سيكون لا محالة أحد المراجع المهمة لبلورة السياسة العمومية في مجال الأمن الغذائي بالنسبة للحكومة وللقطاعات الوزارية وللمؤسسات العمومية ذات الصلة وكذلك للباحثين، ومن جهة أخرى، بالمقاربة التي تبنتها المجموعة الموضوعاتية في ملامسة جميع جوانب الأمن الغذائي من خلال الاستماع لكافة المتدخلين المعنيين بهذا الموضوع والقيام بزيارات ميدانية في هذا الباب لمعرفة وتدقيق وضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما نثمن، في نفس السياق المجهودات المبذولة من طرف الحكومة طيلة فترة الأزمة الصحية، حيث أحرزت بلادنا تقدما كبيرا لضمان أمنها الغذائي، من خلال ضمان

تزويد السوق الوطني بعرض وافر وبشكل متواصل من المنتجات الغذائية، بحيث أن هذه النقطة لا تحتاج لأي مزايدة، وكل شيء يظهر في أرض الواقع، مما يجعلنا نطمح لتنزيل ورش الأمن الغذائي لفائدة المواطنات والمواطنين وإرساء دعائمه، وفق قواعد سليمة ومتينة، تراعي شروط الاستدامة والمأسسة والتجويد واستشراف مغرب ما بعد كورونا أكثر قوة وتماسكا من ذي قبل.

وفي إطار دراسة المجموعة الموضوعاتية للأمن الغذائي لمختلف المخططات الاستراتيجية المعتمدة بالمملكة ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط «المغرب الأخضر» ومخطط «الجيل الأخضر» ومخطط «أليوتيس» وغيرها، فضلا عن قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة، سنركز في إطار مداخلة الفريق على الشق المتعلق بالصيد البحري، منوهين في هذا الباب بالمكتسبات المحققة لحدود اللحظة في مجال الصيد البحري والتي لولاها لما حققنا اكتفاء غذائيا ذاتيا في هاته الفترة الصعبة التي يعرفها العالم.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى العمل على توفير مجموعة من المقومات الأساسية والضرورية لتنزيل جميع ملاحظات هذا التقرير في مجال الأمن الغذائي في الشق المتعلق بالصيد البحري، وخصوصا مخطط «أليوتيس» وأن يعتمد كمساهمة من المؤسسة التشريعية في إطار التعاون والتكامل بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية المنصوص عليها دستوريا، ولا بأس أن نذكر بها وهي:

- العمل على الرفع من حجم حصة المغرب في السوق الدولية؛
- تحقيق هدف 200.000 طن فيما يخص إنتاج تربية الأحياء البحرية، وفي هذا الصدد نذكر أن تربية الأحياء البحرية ستخلق فرصا جديدة في الاستثمار في قطاع الصيد البحري وكذلك الخفض من الضغط على الثروة الطبيعية؛
- تشجيع استهلاك المنتجات البحرية من طرف الساكنة في الوسطين الحضري والقروي، بحيث أنه تم خلق 10 أسواق بالجملة في إطار مخطط «أليوتيس»، واليوم لابد أن نستغل هذه الأسواق ونقرب المنتوج للمواطنين، الشيء الذي جاء به مخطط أليوتيس؛
- تثمين المنتجات البحرية، على اعتبار أنه يتم تصدير جزء كبير من الإنتاج السمكي على شكل مجمد بدون خضوعه لأي تحويل كبير، الشيء الذي يمثل موطن قصور كبير من حيث خلق فرص الشغل والقيمة المضافة على المستوى الوطني؛
- العمل على الترويج لفائدة المنتوج المغربي والعلامة المغربية فيما يخص المنتجات البحرية والرفع من أثر التسويق المؤسساتي؛
- الرفع من محتوى الابتكار وكذا تقنيات التحويل المرتبطة بالصناعة البحرية؛

- تسريع إتمام الإطار التشريعي والتنظيمي لحكامة قطاع الصيد البحري في الشق المرتبط بالمراقبة؛
- محاربة ظاهرة تسويق المنتجات البحرية غير القانونية وغير المصرح بها من أجل المحافظة على الثروة السمكية وضمان الاستثمارات وكذلك فرص الشغل التي يمنحها هذا القطاع الحيوي؛
- تأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الصيد البحري؛
- العمل على تنزيل استراتيجية لمتابعة ومراقبة الصناعات البحرية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتقد جازمين أن معالجة هذه الملاحظات السالفة الذكر من شأنها أن تؤثر إيجابا على تنافسية ومردودية هذا القطاع وتدعم عنصر الحكامة الجيدة وتقوي مساعي خلق تراكمات إيجابية على مستوى المؤشرات الرقمية، مما ينمي لدينا قناعة ورغبة كبيرة في تجاوز بلادنا لهذه النقائص وتداركها في أقرب الآجال، والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

كما نود الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل تدارك هذه النقائص ومدى قدرة الحكومة على التفاعل الإيجابي مع هذا المعطى المحدد، وهو الذي سيعكس لا محالة تطور المقاربات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لضمان الأمن الغذائي ببلادنا هو العمل على تفعيل محاور العمل التالية:

- انخراط الحكومة في مشاريع لتحلية مياه البحر لتحقيق الاستدامة؛
- خلق وكالة لتحلية مياه البحر؛
- عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لتجاوز مسألة الحلول الظرفية التي لا يمكن أن نبني عليها في المستقبل؛
- العمل على استقطاب وحدات صناعية في مجال الفلاحة للمساهمة في الأمن الغذائي؛
- دعم المكتب الشريف للفوسفاط للفلاحة فيما يتعلق بدعم الأسمدة لمضاعفة الإنتاج الفلاحي.

ومن شأن هذا التوجه تحقيق رهان الأمن الغذائي الذي نطمح إليه جميعا، مما سيبوئ بلادنا مراتب اقتصادية تقوي مسارات بناء تموقع مؤسساتي في مجال الأمن

الغذائي وتحفظ صحة وسلامة المواطنات والمواطنين وتعالج الاختلالات والنقائص التي خلص إليها تقرير المجموعة الموضوعاتية، والتي نعتبرها في جوهرها تنم عن إشكال حقيقي على مستوى الحكامة مع كامل الأسف.

وكلنا ثقة في الحكومة التي لن تدخر جهدا في الأخذ بعين الاعتبار لمختلف التوصيات المهمة الصادرة عن هذا التقرير، والتي ستتكب على تطويرها بلا شك من أجل ضمان اكتفائنا الغذائي الذاتي والحرص على الحفاظ على أمننا الغذائي، الذي يعتبر توجها استراتيجيا لنا ولأجيال المستقبل.

الحمد لله على بلادنا وعلى خيرات بلادنا، وبالرغم من ارتفاع الأسعار والذي أراد المشوشون على الحكومة إلهاءها على تنزيل التزاماتها، الآن الخيرات موجودة ومتوفرة عكس العديد من الدول التي نعتبرها قوية، ويقف مواطنوها في شكل طوابير لاقتناء الحاجيات، وتفتقد اليوم إلى العديد من المنتوجات.

إذن، بلادنا ماضية في الطريق الصحيح نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات والإنجازات، وعلى رأسها ضمان مخزون استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

المستشار السيد الخمار المرابط

رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

المستشار السيد الخمار المرابط
رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين؛
حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نهنئ السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة والسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على هذا العمل النوعي والجاد لإعداد تقرير موضوعاتي حول الأمن الغذائي بالمغرب، كما نثمن عاليا قرار مكتب المجلس بإحداث المجموعات الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي وفق مقتضيات الباب العاشر من النظام الداخلي، وذلك من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة تحصين قضايا السيادة الوطنية في مختلف أبعادها، والتي كان عنوانها المركزي هو الدعوة إلى «إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بمخزون استراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد»، انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الإطار، اسمحوا كذلك أن أهنئ باسمكم جميعا رئيس وأعضاء هذه المجموعة الموضوعاتية على العمل الكبير الذي قاموا به من أجل إعداد هذا التقرير، كما أهنئ أطر المجموعة الموضوعاتية على مواكبتهم الفعالة لعمل المجموعة، هذا وينتظر أن يحمل تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي إجابات حول الإشكاليات المرتبطة بتقوية الإنتاج الفلاحي، على الرغم من الإكراهات المناخية المرتبطة بالجفاف وتقديم تصور استراتيجي لتطوير منظومة وطنية للاحتياط الاستراتيجي للمواد الأساسية، بجانب تقديم توصيات عملية، تهم بالأساس تعزيز القيمة المضافة الفلاحية والولوج العادل والمنصف للغذاء وتطوير سلسلة إمداد وطنية مستدامة للمواد الأساسية.

كما ينتظر تقديم تصور حول آليات التمويل الفلاحي وأساليب تطوير آليات الدعم الخاصة بالاستثمار والاستهلاك الغذائي، وذلك من أجل ضمان انبثاق منظومة وطنية متقدمة للعدالة والسيادة الغذائية.

وهو تقرير جاء وفق منهجية تشاركية، تدل على وعي كبير لدى كافة أعضاء اللجنة بمسألة الأمن الغذائي التي تهم مختلف الفاعلين المؤسساتيين والسياسيين والاجتماعيين وكل فئات المجتمع المغربي، وهو ما عكسته منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية، والتي أعملت مقاربة استنباطية ارتكزت على ثلاث آليات أساسية، هي:

1 – استقرائية للأدبيات المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي؛

2 – استكشاف واقع الأمن الغذائي من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية؛

3 – الاستماع من خلال الجلسات الحوارية التواصلية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد المرتكزات الجوهرية في المنظومة الاستراتيجية العالمية والقارية والوطنية، وهو موضوع حظي باهتمام دولي منذ عقود طويلة، ومع ما يعيشه العالم اليوم من تحولات كبيرة وأزمات طارئة كـ «كوفيد-19» وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية)، أصبح موضوع الأمن الغذائي يتصدر الأجندات الوطنية والدولية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة تعاملنا بشكل إيجابي مع أعمال اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الغذائي، حيث ساهم أعضاء الفريق في تنشيط عمل اللجنة، كما قدم الفريق مذكرة مفصلة حول تصوره المرجعي حول الأمن الغذائي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية، وفق منهجية تنطلق من منطلقات أساسية دولية ووطنية في علاقة بموضوع الأمن الغذائي، ويستعرض عناصره في تشخيص أرقام ومؤشرات تعكس حقيقة الأمن الغذائي، كما توقفت كذلك مذكرة الفريق على تقديم توصياته حول المداخل الممكنة لتحقيق بلادنا للأمن الغذائي.

وينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في وضع تصوره لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا، من المنطلقات التالية:

1 – التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في الحصول على غذاء كاف؛

2 – التوجيهات الملكية السامية الواردة في الكثير من الخطب والرسائل الملكية؛

3 – التزام المغرب بتحقيق خطة التنمية المستدامة لسنة 2030؛

4 – مختلف الوثائق والخطط والالتزامات الدولية في علاقة بضمان وتوفير الأمن الغذائي؛

5 – الإقرار الدستوري بالحق في الغذاء؛

6 – وأخيرا، اعتبار الأمن الغذائي في صلب نموذجه التنموي الجديد في أفق 2035.

وهي منطلقات وجدنا تقرير اللجنة الموضوعاتية انطلق منها ليؤسس لمفهوم الأمن الغذائي، وليستعرض مرتكزاته، بناء على الوثائق الدولية وخاصة مقررات مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المنعقد بروما عام 1996 وتقديم أهم مؤشرات رصد الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

ينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في تشخيصه لواقع الأمن الغذائي في المغرب من أرقام ومعطيات تقارب الأزمة الحالية للغذاء في بعدها الدولي والقاري، والذي له انعكاسات أكيدة على الواقع الوطني، حيث رغم كل المجهودات العالمية التي بُذِلَت وتُبْذَل في مجال الأمن الغذائي في هذه العشرية، يُلاحظ بقوة أن رهان ضمان التوازن بين العرض والطلب الغذائي سيصطدم بمجموعة من الإشكاليات المعقدة والمتداخلة، ومنها:

1 – الظروف المناخية والكوارث الطبيعية التي يواجهها عالمنا؛

2 – الارتفاع الكبير لعدد سكان العالم؛

3 – تلوث المحيطات والبحار؛

4 – انعدام الأمن الغذائي يتفاقم كذلك أيضا من خلال تداعيات أزمة «كوفيد-19» والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة.

هذه الإشكاليات المعقدة والمتداخلة للأمن الغذائي العالمي نتج عنها أرقام مقلقة، وخاصة في القارة الإفريقية، وبالمغرب على وجه الخصوص، نسجل منها:

1 – تراجع المغرب بثلاث درجات في مؤشر الأمن الغذائي؛

2 – غياب رؤية واضحة واستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة قضية الأمن الغذائي الوطني ضمن المخططات الفلاحية؛

3 – ضعف بنيات التخزين الاستراتيجي للبلاد ومحدودية الإجراءات الحكومية في علاقة بحماية القطعان المغربية؛

4 – اعتماد المقاربة الكمية في سياسات انتقاء البذور والأنواع «البذور والأصناف الحيوانية المختارة»؛

5 – تؤكد نتائج الأبحاث الميدانية تسارع وتيرة الزحف العمراني على أخصب الأراضي الفلاحية وأكثرها ملاءمة مناخيا (المحور الممتد من القنيطرة إلى الجديدة)، مما يضاعف سنويا المساحات المفقودة، ويفقد المدن المغربية أمنها وسيادتها الغذائية، ويتسبب في ارتفاع أسعار الخضر وغلاء المعيشة وتضرر الفئات الاجتماعية الفقيرة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين قدمنا في مذكرتنا لمجموعتكم الموضوعاتية مجموعة من التوصيات تحت شعار: «التحرك الآن قبل فوات الأوان»، توصيات تعكس واقع المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، التي تفرض علينا مراجعة وإعادة رسم خريطة الإنتاج الفلاحي أمرا ملحا على أساس قواعد دقيقة، تضع حماية مواردنا الطبيعية المهددة وإعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب المغربي في مقدمة الأولويات، مما يعني التحرك الآن وقبل فوات الأوان من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني، مما يعني الرهان على تحسين القدرة الوطنية على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين في الحاضر والمستقبل، بأسعار مقبولة وجودة صحية آمنة وخريطة إنتاجية ضامنة لاستدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقلالية عن مضاربات الأسواق العالمية ومراعاة المخاطر الطبيعية والأزمات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز بنيات التخزين الاستراتيجي وحماية قطعان الماشية وصون البذور المحلية المغربية وتقديم الدعم الممكن للبلدان المتضررة في إطار «دبلوماسية الغذاء».

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لا تفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة الإشادة بالمساهمة النوعية للسيدات والسادة المستشارين وأعضاء اللجنة، وكذا بكل الشركاء المؤسساتيين والمدنيين الوطنيين والدوليين، الذين ساهموا في ضمان حسن سير عمل اللجنة.

وشكرا.

مداخلة

المستشار السيد محمد حلمي
عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

مداخلة المستشار السيد محمد حلمي
عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

طبقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأتقاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول التقرير المنجز من قبل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول «الأمن الغذائي».

واسمحوا لي بداية أن أعرب لكم، باسم الفريق الاستقلالي، عن تقديرنا الكبير لحرص مكونات المجلس على تفعيل هذه الآلية البرلمانية الحديثة، والتي كما تعلمون تم إقرارها سنة 2020، ولم يتم تفعيلها سابقا إلا لمرة واحدة.

ومادامت المناسبة شرطا، فإني أثمن عاليا العمل الجاد والمسؤول الذي اطلعت به مجموعة العمل، رئيسا وأعضاء وأطرا، في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي جاء ثمرة لساعات طويلة من العمل الجاد والمضني في إطار اللقاءات مع مختلف الفرقاء، والاجتماعات المنعقدة لإنجاح هذه الجلسة، وذلك بالرغم من الإكراهات الزمنية والعملية التي تعترض تفعيل هذا الاختصاص على أرض الواقع ومباشرته فعليا بالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها من طرف مختلف مكونات مجلسنا الموقر.

والحقيقة أننا اليوم من خلال تفعيل هذه الآلية سنساهم جميعا في تحقيق التراكم المعرفي والعملي من مناهج وآليات التتبع والتقييم من قبل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، مع ما يقتضيه ذلك من مضاعفة وتعميق لجهود مؤسستنا وتقنيا حتى نتمكن من بلوغ ممارسة حقيقية لهذه الآلية البرلمانية.

ومن هذا المنطلق، يرى الفريق الاستقلالي أن مناقشة التقرير الذي بين أيدينا اليوم يعتبر تمرينا دستوريا واستراتيجيا يستلزم بلورة خطاب نوعي يليق بجلسة دستورية فريدة وغير معتادة، ويليق أيضا بقيمة التقرير النهائي حول الأمن الغذائي، والذي بالرغم من الإكراهات الزمنية والموضوعية والذاتية التي واجهت إعداده، إلا أنه يعد بحق تقريرا ذا مهنية عالية يوفر لممثلي الأمة أرضية لبناء مرافعاتهم وتقديراتهم

الموضوعاتية لسياسة الأمن الغذائي ببلادنا.

ومن منطلق إغناء الملاحظات والتوصيات المهمة التي يعرضها التقرير والتي تنصرف إلى كنه المخططات القطاعية الاستراتيجية والتي وقع الاختيار عليها، ذات الصلة بالأمن الغذائي، فإن الفريق الاستقلالي يعبر بداية عن أن ارتباط تحقيق الأمن الغذائي بالأساس بالرفع من الإنتاجية الفلاحية، ولا ينبغي أن يتم على حساب الاستمرار في استنزاف المخزون الاستراتيجي لبعض الموارد المؤقتة أو المتجددة.

لذلك أن التحسن النسبي للإنتاج الفلاحي المسجل في العقد الأخير ارتبط أشد ارتباط باستثمار مخزون الموارد المائية، وهو أمر يطرح مخاطر مستقبلية على مستوى ضمان استمرارية التزود بالماء، وقضية الماء هذه مسألة بالغة الأهمية لضمان الأمن الغذائي ببلادنا، وهنا لابد أن نؤكد على الحاجة الماسة لإعادة رسم خريطة الإنتاج الفلاحي، بما يحقق حماية استدامية لمواردنا الطبيعية المهددة.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

على صعيد آخر، فإن أحد المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي بالمغرب ترتبط أساسا بالتقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، والتي أضحت منفذا غير آمن ولا متاحا في جميع الأوقات، وهو ما كشفت عنه التغيرات والأزمات الوبائية الدولية المتكررة، أزمة قناة السويس والتوترات السياسية والعسكرية، مضاربة الأسعار، ابتزاز الدول المصدرة للمنتوجات الغذائية، وهو ما يستوجب تطوير وتوسيع بنيات التخزين الاستراتيجي للبلاد بشكل عاجل، بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة والرفع من قدرة التخزين لفترة تتجاوز الخمس سنوات على الأقل، بدل الأشهر القليلة المعمول بها حاليا.

السيد الرئيس؛

نؤكد لكم في الأخير أن المفهوم الجديد للأمن الغذائي المغربي يحمل أيضا أبعادا دبلوماسية واستراتيجية ومن الأهمية بما أن تركيز المغرب على اعتماد توسيع استراتيجية دبلوماسية الغذاء في اتجاه الدول الإفريقية والشقيقة وترسيخ التعاون جنوب-جنوب، بما من شأنه خدمة القضايا الوطنية والمصالح الاستراتيجية العليا، وفي مقدمتها الوحدة الترابية والمشاريع الاقتصادية الكبرى والمناصب والمواقع ضمن المنظمات القارية للأمم السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

المستشار السيد مبارك السباعي

رئيس الفريق الحركي

مداخلة المستشار السيد مبارك السباعي
رئيس الفريق الحركي

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلاصات التقرير الشامل الصادر عن اللجنة الموضوعاتية المؤقتة التي شكلها مجلسنا الموقر حول ملف الأمن الغذائي.

وأود في البداية أن أنوه بعمل اللجنة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على ما بذلوه من مجهودات جبارة وبروح العمل الجماعي تحت إشراف الأخ المهدي عتمون بخبرته وتخصصه في المجال، وهي مجهودات نوعية يعكسها هذا التقرير الموضوع بين أيدينا والمتميز بالدقة العلمية وبالشمولية في رصد مختلف السلاسل والمجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي، والذي تمت كذلك صياغته بقدر كبير من الموضوعية والحياد في احترام للآجال القانونية المحددة في النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وبإيمان جماعي أن قضايا الوطن أكبر من كل المواقع العابرة.

بطبيعة الحال، الشكر موصول لرئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبا وفرقا وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة ومثيلاتها، وعلى حسن اختيار هذه المواضيع وفي صدارتها الأمن الغذائي، وهو اختيار يجسد التفاعل الدائم للمجلس مع القضايا المجتمعية ذات الأولوية وتجاوبه الفعال والسريع مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ومع رؤيته الاستراتيجية والاستباقية التي جعلت دوما الأمن الغذائي مرتكزا جوهريا للأمن الاستراتيجي الشامل لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لقد كشف التقرير مواطن القوة ومكامن الضعف في السياسة الوطنية الغذائية، وشخص فرص النجاح وجوانب القصور في الاستراتيجيات القطاعية وفي سلاسل الإنتاج والتوزيع والتخزين، وسلط الضوء على واقع الصناعة الغذائية ومختلف الجوانب المرتبطة بتأمين المنتوج وآليات الإنتاج ونوعيته وصولا إلى واقع الاستهلاك ومنظومة

التخزين والتسويق، ليخلص التقرير إلى صياغة البدائل عبر توصيات واقتراحات نتمنى صادقين أن تجد طريقها إلى السياسات العامة والعمومية التي تنتجها الحكومة ومختلف المؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة، بغية التأسيس لأفق جديد ينتج البديل الاقتصادي والاجتماعي، يوفر الأمن الغذائي لجميع المغاربة بإنصاف وعدالة مجالية واجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

صلة بما سبق، ونظرا لما يكتسيه موضوع الأمن الغذائي من أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية، واستحضارا للظرفية الصعبة التي تجتازها بلادنا، إسوة بباقي بلدان العالم، جراء الارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات ومختلف المواد الغذائية والسلع والخدمات، فإننا في الفريق الحركي، الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية بعمقه الوطني الصادق، نتطلع إلى أن تخرج الحكومة من دائرة التردد والصمت غير المفهوم وأن تبادر باستعجال لمواجهة الأوضاع المتأزمة بقرارات تجسد فعلا وبالملموس رهان الدولة الاجتماعية على أرض الواقع، والتي أسست لها الدولة منذ أزيد من عقدين بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما ننتظر منها الكف عن لغة التبريرات والاختباء وراء الأسس الدولية للأزمات دون تقديم أي بدائل، فالحكومة مطالبة اليوم بالتدخل للحد من موجة الغلاء وتداعيات الوباء وشح الماء.

كما هي مطالبة بالتفاعل مع نبض الشارع والتقاط الرسائل التي يصرفها عبر مختلف القنوات، وذلك عبر تفعيل برنامج استعجالي للتخفيف من أثار الأزمات على الأسر المغربية ومراجعة السياسات الفلاحية المنتهجة بكلفتها المالية والمائية والمخصصة لزراعات موجهة في مجملها للتصدير، والتي رغم نجاحها في بعض السلاسل فإنها لم توفر الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للمغاربة كالحبوب، والذي هو جوهر الأمن الغذائي ببلادنا.

لابد كذلك من توجيه الاستثمار العمومي، وفق رهان المناصفة المجالية والعدالة الاجتماعية، وتنزيل مخطط متكامل لتنمية المناطق القروية والجبلية، وبناء مجتمع قروي مستقر على ضوء قاعدة أن التنمية القروية أشمل وأوسع من التنمية الفلاحية وأن الإنسان هو صانع وهدف كل تنمية مستدامة.

السيد الرئيس المحترم؛

ختاما، نؤكد على أن أهمية هذا التقرير لا ينبغي أن تبقى حبيسة هذه الجلسة ولا في جودة الوثيقة المؤكدة، بل في مواكبة تنزيل مضامينه، ولهذا نؤكد على ضرورة خلق آلية لمتابعة وتقيم أجرأة توصياته وخلاصاته على أرض الواقع، وذلك على ضوء الصلاحيات الدستورية للمؤسسة التشريعية في مراقبة وتقييم السياسات العمومية.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

المستشار السيد عبد الإله حيض

عضو الفريق الاشتراكي

المستشار السيد عبد الإله حيضر
عضو الفريق الاشتراكي

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي شكلها مجلسنا الموقر حول موضوع «الأمن الغذائي»، وهي الإشكالية التي أصبحت تؤرق العالم بالنظر للتطورات المتسارعة للسياق الدولي الموسوم بالتزايد السكاني المستمر والتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية، والتي أدت إلى إحداث تغيرات هيكلية واستراتيجية في الأولويات العالمية في مقدمتها إشكالية الأمن الغذائي، والمغرب كباقي دول العالم يولي لموضوع الأمن الغذائي اهتماما بالغا ووضعه ضمن الأولويات الاستراتيجية وجعله مشروعا وطنيا في صلب النموذج التنموي الجديد.

ومن هذا المنطلق، يحظى الأمن الغذائي بالعناية المولوية لصاحب الجلالة من خلال توجيهاته السامية في كل مناسبة دولية أو وطنية تتعلق بموضوع الأمن الغذائي، كان آخرها خطابه السامي خلال افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي أكد جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، كما كان للسياسة الاستباقية لصاحب الجلالة نصره الله، الذي تنبه إلى المخاطر المرتبة برهان الأمن الغذائي وتأثيره على الصعيدين الدولي والوطني فضلا كبيرا في تجنيب المغرب وضعا صعبا من الذي نعيشه الآن، حيث مكنت المغرب من وضع نهج متكامل يهدف إلى ضمان توفر المواد الغذائية وتعزيز التنمية الفلاحية والقروية المستدامة، وإعطاء الأولوية لحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية، بفضل استراتيجية «المغرب الأخضر» والاستراتيجية الجديدة «الجيل الأخضر»، والتي تهدف بالأساس إلى استدامة الأنظمة الغذائية، إلى جانب الاستراتيجيات والمبادرات الملكية الأخرى، بما فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستراتيجية الصيد البحري وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة وورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد تفاعل مجلسنا وبشكل سريع مع هذه التوجيهات، من خلال تشكيل لجنة موضوعاتية مؤقتة حول موضوع الأمن الغذائي، للوقوف عن قرب على الوضعية

الغذائية ببلادنا من خلال تقديم التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، والذي نعتبره فرصة لإغناء النقاش والحوار حول السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي والتفاعل مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك، وإبداء رأينا وملاحظاتنا التي لاشك أنها ستساهم في تطوير العمل البرلماني، إلى جانب القطاعات المعنية، لإيجاد حلول لمواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي.

السيد الرئيس؛

ومع ذلك، وعلى الرغم من صرف أموال طائلة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار مخططات وبرامج بعينها، خصوصا في إطار دعم القطاع الفلاحي، بهدف المحافظة على مستوى معين من الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية، إلا أننا لم نصل بعد إلى تحقيق المبتغى، وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الأمن الغذائي، بحيث لازالت بلادنا ترتهن لاستيراد المواد الأساسية بشكل متزايد، كالحبوب واللحوم والأعلاف، بأثمنة باهظة من الأسواق الدولية، الأمر الذي يرهق المالية العامة، في الوقت الذي يقابل منتوج الفلاحين الصغار بأثمنة زهيدة.

فهل كل هذه المجهودات ذهبت سدى مادام المغرب لازال يعتمد على الخارج لإشباع حاجيات ساكنته من المواد الاستهلاكية الأساسية ولم يفي بالغرض المطلوب فيما يخص التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية العامة؟

وباسم الفريق الاشتراكي، فإننا نؤكد أن مواجهة معضلة الفقر والهشاشة في بلادنا يتطلب إرادة حقيقية في تدبير الثروات الوطنية ونهج سياسات اجتماعية تعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بين فئات المجتمع المغربي وتحقيق التوزيع العادل للثروات الخاصة، الثروة المائية التي أصبحت تدق ناقوس الخطر وتهدد التنمية ببلادنا.

بالإضافة إلى الرفع من قدرة المواطنين على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين في الحاضر والمستقبل بأسعار مقبولة وجودة صحية آمنة وخريطة إنتاجية ضامنة لاستدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقلالية عن مضاربات الأسواق العالمية ومراعاة المخاطر الطبيعية والأزمات الدولية وتعزيز بنية التخزين الاستراتيجي وحماية قطعان الماشية وصون البذور المحلية المغربية وتعزيز الاستثمار الفلاحي وعصرنة

العمليات الفلاحية بالعالم القروي في إطار الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة، سواء كانت مادية أو طبيعية، والاستفادة من المميزات النسبية للأراضي والثروات الحيوانية والزراعية والمياه، للحد من التفاوتات المجالية، ووقف النزوح نحو المدن، بحثا عن فرص العمل لزيادة الإنتاج الوطني من المواد الغذائية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتم إلا بتعزيز الإنتاج الوطني.

السيد الرئيس؛

نؤكد في الأخير أنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الفلاحي فقط لبلوغ الأهداف في مجال ضمان الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل، فالأمن الغذائي ليس مسألة فلاحية فقط، وإنما مسألة اقتصادية شاملة، لهذا تزداد مخاوفنا، فلا يمكننا أن نمنح الفلاحة دورا لا يمكن أن تقوم به لوحدها، كما لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة حماية وعقلنة تدبير الموارد المائية التي يشكل الخطر الأكبر الذي يهدد بلادنا وتعزيز التنمية القروية المندمجة والمستدامة.

وشكرا السيد الرئيس.

مداخلة

المستشارة السيدة هناء بن خير
عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

المستشارة السيدة هناء بن خير
عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بمضامين التقرير الهام الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية حول «الأمن الغذائي»، والذي سيشكل لا محالة مرجعا لا غنى عنه للباحثين والدارسين وكذا لجميع الفاعلين المؤسساتيين.

وعطفا على مداخلات فريقنا في مختلف الجلسات التي عقدها مجلسنا الموقر، والتي تناولت قضايا ذات الصلة بإشكالية «الأمن الغذائي»، فإنه يهمنا أن نؤكد في هذه الجلسة الدستورية الهامة على الملاحظات التالية:

– إنه لمن مظاهر الفخر لنا جميعا الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك حفظه الله، لموضوع «الأمن الغذائي»، فمنذ اعتلاء جلالته العرش وهو يعطي التوجيهات، ويشرف على إعداد المخططات وبرامج العمل التي من شأن حسن تنفيذها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الغذائية والأساسية؛

– لا يمكن إلا لجاحد أو متحامل أن ينكر العناصر الإيجابية العديدة لمخطط «المغرب الأخضر»، والذي ساهم بشكل مقدر في التقليل من الاعتماد على الخارج، ولا يساورنا شك في أن مخطط «الجيل الأخضر» سوف يعزز الحصيلة الإيجابية لمخطط «المغرب الأخضر» ويعالج الإكراهات التي واجهته؛

– ولأن المناسبة شرط، فإننا نؤكد أن بلوغ الأمن الغذائي المنشود، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنصاف شغيلة القطاع الفلاحي، التي مازالت تشتغل في ظروف صعبة وفي بعض الأحيان دون احترام الشروط الدنيا، لذلك نهيب بالحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية لإنصاف العاملين والعاملات في الضيعات الفلاحية؛

– لقد رصد تقرير المجموعة اختلالات تواجه العديد من سلاسل الإنتاج، والتي سبق أن توقفت عندها تقارير العديد من المؤسسات الدستورية، لذلك نهيب بجميع القطاعات الحكومية المعنية، اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هته الاختلالات؛

– حسنا فعلت المجموعة الموضوعاتية عندما ضمنت التوصيات الإستراتجية توصية تهم الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني للمعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية، وذلك أن كل المجهودات المهمة المبذولة في القطاع الفلاحي ستظل محدودة، إذا لم تواكب بمخطط استراتيجي لجعل الرقمنة أحد الآليات الجوهرية للنهوض بالفلاحة الوطنية في مختلف أبعادها؛

– لئن كان التقرير يشيد بتركيز شديد في محور التوصيات الاستراتيجية إلى وجوب تقوية الاكتفاء الغذائي وتقليل نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والزيوت والأسمدة، فإننا نعتبر أن هذه التوصية تكتسي أهمية قصوى، وتطرح على مختلف الفاعلين في المنظومة مسؤولية كبرى، سيما مع استحضار حجم الاستثمارات العمومية التي رصدت للقطاع خلال السنوات الأخيرة؛

– لم يكن مفاجئا لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن يتضمن تقرير المجموعة العديد من التوصيات ذات الصلة بالحكامة، ليست فقط لأنها من تدبير الشأن العام في بلادنا، ولأن تدبير الشأن العام في بلادنا مازال يعاني من أزمة حكامة، لكن لأن العديد من الأعطاب التي مازالت تحول دون بلوغ بلادنا الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الأساسية مرتبطة في جوانب كثيرة منها بضعف الحكامة؛

– إن أحد أوجه الإصلاح التي ندعو السلطات العمومية المعنية إلى مباشرتها دون إبطاء، هو ما أشار إليه التقرير بخصوص وضعية أسواق الجملة، إذ لم يعد مقبولا مع كل الذي قيل حول الموضوع، أن نظل في منطق تقاذف المسؤوليات، بل علينا العمل على إصلاح أسواق الجملة وتقوية منظومة الرقابة المرتبطة بها.

ختاما، ندرك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الإجراءات والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأة تقلبات السوق الدولية على أسعار المواد الأساسية في بلادنا، ولكننا ندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير استعجالية للحد من الارتفاع المتوالي للأسعار، حيث أن هذه المرحلة بحاجة إلى إبداع حلول، سيما أن التحولات الدولية الراهنة تشير إلى استمرار الاضطراب الذي تعرفه حاليا الأسواق الدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

المستشار السيد محمد عموري
عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

المستشار السيد محمد عموري
عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

استنادا لأحكام الفصل 70 من الدستور المتعلق بالاختصاص البرلماني في مجال تقييم السياسات العمومية، وكذا مقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة «بالأمن الغذائي».

وبالمناسبة، لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقم الإداري الذي سهر على تتبع أشغال المجموعة وإعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه، وأثمن عاليا منهجية عمل المجموعة والآليات الاستكشافية، سواء من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية أو الجلسات الحوارية التواصلية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الصلة.

السيد الرئيس؛

لقد أثارت أزمة «كوفيد-19» بحدة ضرورة ضمان الأمن الغذائي للمغاربة، سواء بالنسبة للمنتوجات الزراعية الأولية أو المصنعة، وبالنظر إلى الاتجاهات الأساسية لتطور الطلب العالمي على المنتجات الفلاحية، أضف إلى ما خلفته أزمة كورونا وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، التي لم تدع مجالا للشك على أنه لا يوجد بلد أو قارة في منأى عن ندرة المواد الغذائية، أو ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة الصراعات الجيوسياسية بين القوى العالمية الكبرى.

وكما جاء في نص التقرير، فقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر

للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، الأمر الذي حتم على بلادنا إطلاق العديد من الأوراش والبرامج والمخططات للنهوض بالفلاحة.

وفي هذا الصدد، فقد مكن مخطط «المغرب الأخضر» من تحقيق نتائج هامة، تمثلت على الخصوص في الرفع من الإنتاج وزيادة حجم الصادرات وتطوير البنية التحتية الفلاحية، ودعم المنظمات المهنية والنهوض برقمنة القطاع والارتقاء وتثمين الإنتاج المرحلي من خلال تحويله وتصنيعه، مما يسمح بضمان إمدادات عالية من حيث الحجم والجودة في عدة قطاعات.

وبالموازاة مع الرفع من إنتاج الموارد الزراعية الأولية، يتحتم العمل على تطوير الصناعة الغذائية ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية، التي تعد مصدرا للقيمة المضافة المحلية ولخلق مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، وتماشيا مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة، أطلق المغرب استراتيجية فلاحية طموحة جديدة هي «الجيل الأخضر 2020-2030» لتحسين صمود واستدامة الأنظمة الغذائية، وهذه الاستراتيجية تتقاطع مع العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الملكية، من قبيل «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» و«غابات 2020-2030»، واستراتيجية الصيد البحري...

ومن بين النقط المهمة التي أثارها التقرير، الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، وذلك من خلال استبدال النظام الحالي بنظام مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطا باحترام دفتر تحملات وغيره من المقتضيات التنظيمية، ويتعين أن يتم هذا الإصلاح في إطار مقاربة شاملة، تساهم فيها مختلف الأطراف الفاعلة (الدولة، المهنيون، الجهات والجماعات وكذلك القطاع الخاص)، واعتماد قانون جديد ينظم إحداث وتدبير أسواق الجملة بالمغرب.

كما يجب معالجة إشكالية تدخل الوسطاء وكثرة المتدخلين والمضاربة، فمسلسل تسويق المنتجات الفلاحية يتسم بالحضور القوي للوسطاء الذين يشكلون حلقة حاسمة في سلسلة القيمة، وتضم هذه الفئة التجار الذين يقومون بتجميع المنتوجات من عند الفلاح، والسماسرة وتجار الجملة وتجار نصف الجملة وهيئات التخزين البارد والمؤسسات التعاونية وتجار التقسيط والفضاءات التجارية والمحلات الكبرى.

لكن، للأسف إذا كان الوسطاء يسهلون على صغار المنتجين الفلاحيين الذين لا يستطيعون الولوج إلى السوق لبيع منتجاتهم، إلا أن تعددهم غير المنتج للقيمة، في غياب أي تنظيم أو تأطير، يؤثر بشكل كبير جدا على مستوى تسويق المنتجات الفلاحية، كما أن هؤلاء الوسطاء يزيدون من حدة المضاربة، مما يكون له انعكاس سلبي على المنتج والمستهلك على حد سواء، خاصة بالنسبة للفواكه والخضراوات.

السيد الرئيس؛

لقد أثرت قلة التساقطات المطرية وارتفاع ثمن الأعلاف في السوق العالمية بشكل كبير على وضعية قطاع المواشي، بحيث أن أغلب الأعلاف التي يعتمدها الفلاحون المغاربة هي مستوردة، وفي بعض المناطق اضطر الفلاحون إلى اقتناء الماء من أجل مواشيهم، وبالتالي فإن تكلفة إنتاج وتسمين الماشية ارتفعت بسبب ارتفاع الأعلاف وقلة الموارد، ولقد وضعت الحكومة، بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، برنامجا للتخفيف من آثار هذه التساقطات المطرية.

يتكون البرنامج من ثلاثة محاور رئيسية مرتبطة بحماية الرصيد الحيواني والنباتي وتدبير ندرة المياه والتأمين الفلاحي وتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين؛ وكذا توزيع 7 ملايين قنطار من الشعير المدعم لفائدة مربي الماشية، و400 ألف طن من الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار الحلوب للحد من آثار ارتفاع أسعار المواد العلفية وتراجع موفورات الكلأ بكلفة إجمالية تصل إلى 2.1 مليار درهم؛ تأمين تزويد السوق الوطنية بالقمح وعلف الماشية، توفير الشعير بثمن 2.5 درهم، هو تدبير جد إيجابي ومجهود كبير للوزارة، من شأنه التخفيف على الفلاحين، بحيث أن السعر الحقيقي لها هو 5.5 درهم، وهو ما يفسر الإقبال الكبير على هذا المنتوج حيث يمثل الشطر الثالث من برنامج توزيع الشعير والتحضير له بشكل جيد ، دعم مهم لكافة الفلاحين من خلال حصص الشعير المدعم.

كما ندعو الحكومة بالمناسبة إلى دعم ومواكبة المقاولة الفلاحية والفلاح المغربي والعمل على ضمان استقرار أسعار الأسمدة وفقا لتوجهات مخطط الجيل الأخضر.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعم ونتبنى التوصيات التي جاء بها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة «بالأمن الغذائي»، خصوصا وأن المجموعة منبثقة عن مؤسسة تشريعية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية،

وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطلعات وانتظارات المجالات الترابية، ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقابيين. فهي توصيات منبثقة من خلاصات توصلت إليها المجموعة الموضوعاتية بناء على مقاربة مبنية على دراسة الاستراتيجية الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل الهيئات والمؤسسات الدستورية ذات الصلة وأخص بالذكر تلك المتعلقة ب:

التوصيات ذات البعد الاستراتيجي، ومنها إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي يعهد إليها بتنسيق الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

والتوصيات التي تتعلق بنظام التخزين من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تهم نظام التدبير وشروط التخزين ومصادر التمويل وغيرها من الضوابط الكفيلة بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية.

أما فيما يتعلق بمجال الحكامة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز الالتقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالأمن الغذائي لبلادنا، ووضع إطار مؤسساتي وفق مقاربة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية من أجل تدبير مجال تسويق المنتوجات الفلاحية لضمان حكامة جيدة في تدبير الأسواق. كما نثمن عاليا مسألة السلامة الغذائية التي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأمن الغذائي والصحي لبلادنا.

ونؤكد على مسألة التتبع الصارم لسلاسل الإنتاج وخصوصا اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب ومشتقاته ومراجعة نظام تسويق الحبوب وتقوية الإجراءات التحفيزية لفائدة المنتجين بهدف تجميع الإنتاج الوطني بأسعار تفضيلية.

كما نحث بالمناسبة على اتخاذ إجراءات تساهم في الرفع من مردودية الزراعات السكرية قصد التقليص من التبعية للسوق الخارجية، والعمل على توفير محاصيل الحبوب الزيتية المحلية وذلك عن طريق الرفع من مساهمة الزراعة الزيتية ودعمها، مع إعادة إدخال زراعة «الصويا» في المساحات المسقية.

يتضح أن مخطط أليوتيس له أثر واضح على قطاع الصيد البحري، نظرا لما تزخر به بلادنا من الثروات والعديد من نقط القوة والفرص المتاحة، غير أنه الاستفادة من الأخطاء والعثرات السابقة، والبحث بجدية عن تثمين المنتوج الوطني البحري والحفاظ على سلاسل الإنتاج والتبريد واحترام شروط الراحة البيولوجية ودعم القطاعات

المرتبطة بالصيد البحري التقليدي، وتكثيف مراكز البحث العلمي في هذا المجال لمواكبة التطورات البيئية والبيولوجية الحاصلة في هذا المجال.

وفي الأخير، فإننا نثمن ما جاء به نص التقرير من توصيات ونتمنى أن تنخرط كل مكونات المجتمع المغربي في إنجاح هذا الورش الحيوي الذي ترتبط به حياة المواطن، من خلال تأمين تغذيته، والحفاظ على الموارد الطبيعية الكفيلة بهذا التأمين، وخلق آليات جديدة لمواكبة التحولات الاقتصادية والبيئية التي يعيشها العالم سواء جراء التغيرات المناخية أو الحروب والصراعات الجيوسياسية التي يعرفها.

- اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضاربين؛

- خلق فضاءات وتجهيزها لتثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية داخليا والانفتاح على مزيد من الأسواق الدولية؛

- القيام بأشغال الصيانة اللازمة لشبكات الري والتوزيع الأمثل للثروة المائية مع حمايتها من الضياع باعتبارها أساس التنمية الفلاحية وتجديد القنوات والمنشآت الهيدروفلاحية المتهالكة والمتلاشية أو التي فقدت وظيفة نقل وتوزيع ماء السقي؛ واستبدال الري السطحي بالري الموضعي تفاديا لكثرة الأعطاب الباهظة التكلفة؛

- تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار بالمغرب وفتح فروع لها بالدوائر السقوية؛

- تيسير مساطر تمليك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛

- النظر في مدى احترام دفاتر التحملات من طرف المستفيدين من الأراضي الفلاحية التي هي ملك الدولة الخاص وإعادة توزيعها على المستحقين من الشباب في العالم القروي في أفق خلق طبقة وسطى فلاحية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

المستشارة السيدة مريم الهلواني

عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل

المستشارة السيدة مريم الهلواني
عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الوزير؛
السيدات والسادة المستشارين؛

أتشرف بداية باسم الاتحاد المغربي للشغل بتقديم مداخلة الفريق، إذ لا يسعنا إلا أن ننوه بمبادرة مجلسنا المتمثلة في خلق مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة خلال هذه الدورة التشريعية تتعلق بالأمن الغذائي، توج عملها بهذا التقرير الذي بقدر ما لم يركز على تقييم علمي للسياسات والبرامج ذات الصلة، بقدر ما رصد واقع منظومتنا الغذائية، وأصدر في النهاية توصيات هامة.

لقد أكد التقرير على أهمية موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح من القضايا الاستراتيجية السيادية المطروحة، خاصة لدى الدول التي تواجه تحديات مناخية ديموغرافية واقتصادية، وتتطلب وضع استراتيجيات وطنية متكاملة فعالة قادرة على تأمين الحاجيات الوطنية الغذائية بالأساس، إلى جانب الحاجيات الصحية والطاقية.

إن الظرفية الجيو استراتيجية أدت إلى اضطرابات في سلاسل التوريد، وبالتالي زيادة أسعار العديد من المنتوجات الفلاحية، وفاقمت الحرب الروسية الأوكرانية الوضعية بازدياد الطلب على المواد الفلاحية، خاصة الحبوب، فتضاعفت أسعارها أمام ضعف الإنتاج، إضافة إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار العالمية للمحروقات الذي كانت له انعكاسات وخيمة على أسعار المواد الاستهلاكية، بما فيها المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى الجفاف الذي أصبح معطى هيكليا، والذي بات ينعكس سلبا على القطاع الزراعي.

لقد اعتمدت بلادنا -كما تضمن التقرير- مجموعة من السياسات والعديد من الاستراتيجيات والبرامج للقضاء نهائيا على الجوع وتحسين القطاع الفلاحي، لكننا لم نستطع إلى اليوم توفير الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة لعدد من المواد الأساسية، استجابة لحاجيات المواطنين وصحتهم وسلامتهم وضمان الاستهلاك واستقرار الأسعار، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

وقد أصبحت استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» تفرض اليوم المراجعة والتقييم على ضوء التحولات الداخلية والخارجية بالشكل الذي يمكن من تحقيق السيادة الغذائية، وذلك بالاهتمام أكثر بالركيزة الثانية وهي الزراعة المعيشية والتضامنية والنهوض بوضعية الفلاح الصغير لضمان السيادة الغذائية من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة الحبوب، حيث أكدت الأزمة إشكالية الولوج إلى المواد الأساسية على الرغم من التوفر على العملة الصعبة، وكيف يمكن أن نستوعب كون المساحة المخصصة للحبوب تفوق 50% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، لكننا لا نحصل على الاكتفاء الذاتي في خبزنا؟ كيف نفسر الارتفاع المهول في ثمن الطماطم، ونحن من المصدرين الكبار لهذا المنتوج؟ نفس الشيء بالنسبة لارتفاع أسعار الأسماك والمغرب يتوفر على 3500 كلم شاطئ بحري.

إن إحداث منظومة متكاملة تحقق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يتطلب الالتقائية بين البرامج والمخططات، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي في غياب الأمن الصحي والأمن المائي والأمن الطاقي، وبالتالي الأمن الاجتماعي، وهو ما يتطلب التسريع بشكل متوازن في تفعيل كل الأوراش، خاصة ورش الحماية الاجتماعية.

كل هذا يستوجب التغلب على العديد من الإشكاليات التي تسائل السياسات العمومية في المجال:

- ضعف إنتاج المواد الأساسية للاستهلاك المحلي، منها الحبوب والسكر والزيوت والقطاني، ما يستوجب عقلنة الدعم المقدم للفلاحين كجزء من السياسة المستدامة، تهدف إلى تحقيق نسبة أمن غذائي لا تقل عن 70%، إسوة بالدول الصناعية؛
- اعتماد الفلاحة الوطنية أساسا للتصدير وما يعنيه ذلك من تسخير الأراضي والإمكانات المائية والمالية مقابل ضعف نظيراتها الموجهة للزراعات المحلية؛
- إشكالية تدبير الموارد المائية من أجل إقرار سياسة فلاحية مندمجة ومستدامة؛
- مد المزارعين بالأسمدة الضرورية والقروض الميسرة لاستخدام الآلات الزراعية وأساليب الري الحديث وتخزين المنتجات في ظروف صحية ومد السوق المحلية بها في الأوقات المطلوبة؛
- إفلاس عدد من التعاونيات الفلاحية بسبب ضعف المراقبة.

كما يتطلب سياسات عمومية فعالة تستثمر الفرص المتاحة وتتوقع الأخطار وتتوخى ما يلي:

- الانتقال إلى أنظمة غذائية وزراعية مستدامة، عبر حماية سلاسل الإنتاج والتوريد المحلي وجعلها أكثر مرونة وخلق مناصب الشغل لتقليص الفقر وتأمين التغذية المناسبة للجميع؛
- وضع استراتيجية وطنية قادرة على تكوين وحماية رصيدنا الاستراتيجي من البذور المحلية الأصيلة وقابليتها للتأقلم المناخي، بما يحقق السيادة الوطنية عليها؛
- تدارك فشل السياسات المائية، لا سيما على مستوى حسن تدبيرها وحكامتها؛
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الزراعية والرفع من نسبة تمويله؛
- إعطاء الأولوية للعنصر البشري، عبر تقوية قدرات الفرد وتحسين جودة حياته ودعم القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، التي تعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية؛
- إبداع حلول ناجعة لدعم التكلفة الغذائية للأسر المعوزة لضمان الحق في الغذاء لكل المواطنات والمواطنين، عبر توفير وضمان قدرتهم الشرائية؛
- محاربة السمسرة وضرورة التدخل عبر تقنين أثمنة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة؛
- دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقات المتجددة.

وشكرا.

مداخلة

المستشار السيد عبد الكريم شهيد

منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

المستشار السيد عبد الكريم شهيد
منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المحترمين؛

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام الفصل 70 من الدستور والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته بناء على مجموعة من المنطلقات الدولية والعالمية والمستجدات والوقائع، إنه تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية حول الأمن الغذائي بالمغرب.

لا أستهل مناقشتي لهذا التقرير دون التعبير على تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل السادة الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية اللجنة، وتشكراتي الخاصة للأخ رئيس اللجنة الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل لهذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لتفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسات العمومية يعتبر إنجازا كبيرا لهذا المجلس، ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره في ميزان الحسنات.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن موضوع الأمن الغذائي يستمد راهنيته وقوته من منطلقات دولية، حيث احتل هذا الموضوع مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، كما أن تواتر الأزمات والأحداث الدولية جعلت كل العالم أمام اختبارات وامتحانات واقعية خلال أزمة انتشار وباء كورونا، واليوم في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أكدت المؤشرات العالمية اليوم من ارتفاع التضخم والركود الاقتصادي وتراجع النمو العالمي وارتفاع معدلات الفقر، حيث أكدت آخر الإحصائيات أن الأزمة رفعت عدد الفقراء في العالم بـ 71 مليون نسمة.

كما أن بلادنا كانت متفاعلة بسرعة مع هذه التطورات ومتجاوبة بكل مسؤولية

لامتصاص آثار الصدمة العالمية وتمنيع الاقتصاد الوطني، فقد كان جلالة الملك، نصره الله وأيده، سباقا للدعوة إلى ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية.

السيد الرئيس؛

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، لكن أبرز ملاحظاتنا على القرير هو الارتكان إلى المكونات الأربعة التقليدية والتي هي: التوافر والوصول إلى الغذاء والاستخدام والاستهلاك والاستقرار، بينما أن مدلول قياس ورصد الأمن الغذائي يتضمن المعطيات البيئية والتنوع البيوغذائي والاقتصاد الأخضر وتدبير الماء والإيكولوجيا، وهذا ما يجعل اعتماد اللجنة للاستماع فقط إلى القطاعات الحكومية المرتبطة بالفلاحة فيه نوع من التقصير، إذ كان من اللازم الاستماع لقطاعات الماء والبيئة والصناعة والرقمنة والإعلام أيضا، لما له من آثار على الاستخدام والاستهلاك.

حضرات السيدات والسادة؛

أكتفي بهذا القدر، وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة وكل أعضائها وأطرها، وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

المستشار السيد خليهن الكرش

منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المستشار السيد خليهن الكرش
منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السيد الرئيس؛
السيد الوزير؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إن الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة، لذا فهو منسجم مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في المغرب وأحد الدعائم للاستقرار المجتمعي، لذا يجب تفعيل البرامج التي يكون مرتكزاتها الأساسية للمنظومة الغذائية على مستوى القطاع الفلاحي والصيد البحري والمياه والغابات والصحة.

فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن المغرب يواجه العديد من التحديات، منها آثار التغير المناخي وارتفاع عدد السكان والاستهلاك المفرط للغذاء والموارد الطبيعية.

هذه التحديات أضحت تتطلب من كبار المزارعين الاتجاه نحو الزراعة المستدامة، باعتبارها البديل الأمثل للحفاظ على الموارد المائية.

إن الزراعة المغربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبح المغرب يستورد احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية، لذلك تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية الاحتياجات للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي المغربي حسب المؤشر الصادر عن مؤسسة (Economiste Impact)، تراجع المغرب بثلاث درجات في مؤشر الأمن الغذائي إذ حل في الرتبة 57 عالميا من بين 113 دولة شملها المؤشر، وحاز الرتبة 12 ضمن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن الظروف والأزمات المتتالية التي يعرفها العالم بداية بكوفيد، مرورا بالحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها الشاملة من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا والقطيعة التي عرفتها أسواق المنتجات الأساسية، خاصة الحبوب والقمح،

ثم أزمة الجفاف الحاد على المستوى الداخلي، كلها عوامل ستؤثر على توفر المنتجات الأساسية على الأمن الغذائي للمغرب.

إن مشكلة الأمن الغذائي يتم حله بواسطة معادلات استراتيجية تعالج على المستوى المتوسط والبعيد، والمغرب عليه بلورة استراتيجية غذائية بشكل يجعله مستقلا على الضغوط الخارجية بشكل أكبر.

إن المغرب له القدرة على القيام بهذا الأمر من خلال سياسة فلاحية ومائية ناجعة ليكون في منأى عن أي أزمات منتظرة، مبرزا أن الأمن الغذائي مرتبط بالأمن المائي، والمغرب له مشكلة في هذا الجانب بسبب توالي سنوات الجفاف، لذا الاتجاه نحو الزراعة المستدامة، باعتبارها البديل الأمثل والوحيد للحفاظ على الموارد المائية للاستجابة للحاجيات المتزايدة، والأهم تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا وتدريجيا.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن مخطط «المغرب الأخضر» منذ 2007 إلى 2020 وانتقاله إلى مخطط «الجيل الأخضر» من 2020-2030، بالرغم من الدعم العمومي والذي يقدر بالملايير، لم يحقق أهدافه في تحقيق الأمن الغذائي للمغاربة بأسعار معقولة تتناسب وقدرتهم الشرائية، ولم يتمكن من تقليص فجوة الفقر بين العالم القروي والحضري.

كذلك، الوضع صار مقلقا بالنسبة لندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف، حيث أقل من 600 متر مكعب للفرد بسبب التغيرات المناخية، الشيء الذي يفرض تغييرا للنموذج الاقتصادي الزراعي بالمغرب، منها تعويض الزراعات التصديرية والمستهلكة للماء من خلال تبني مفهوم الانتقال العادل كأطروحة نقابية تشمل الحق في العمل اللائق للعمالة الزراعية واستعمال التكنولوجيات الجديدة في استعمال المياه.

شكرا السيد الرئيس.

مداخلة

المستشار السيد محمد بن فقيه
عضو مجموعة العدالة الاجتماعية

المستشار السيد محمد بن فقيه
عضو مجموعة العدالة الاجتماعية
(بتصرف)

السيد الوزير؛
السادة المستشارين؛
السيدات والسادة المستشارات؛

في البداية، أهنئ الفريق الذي اشتغل على هذا التقرير كل باسمه وصفته، وبطبيعة الحال لما نتحدث عن الأمن الغذائي، يجب أن نكون واضحين وجازمين اليوم بأنه لا يوجد أمن غذائي بدون أمن مائي، وأظن بأنه حان الوقت اليوم لاتخاذ قرارات صارمة فيما يتعلق بالضياع والهدر الذي تتعرض له الثروة المائية في بلادنا.

يجب أن نمنع جميع الإستغلالات المفرطة للمياه، لسنا في حاجة لا للبطيخ الأحمر (الدلاح) ولا طماطم، يمكن أن نعيش بدون دلاح أو طماطم وبرتقال، هذا كله ليس ضروريا، ولكن لا يمكن العيش بدون قمح أو زيت، لا يمكن أن نعيش بدون سكر لا يمكن أن نعيش بلا طاقة.

وبالتالي، أقول اليوم أن ما تعرضت له الثروة المائية من استنزاف وأعطى التجارب الموجودة في منطقة جمعية سوس-ماسة، اشتوكة آيت باها، اولاد تايمة ولاد برحيل الآن هذا الاستنزاف الذي يقع انتقل لأولائك الناس جميعا الذين كانوا يستثمرون في تلك المناطق وفي ذلك النوع من الزراعات، كلهم رحلوا إلى منطقة الداخلة وادي الذهب وهذا خطير إذا تكرر.

لذلك نقول بأنه حان الوقت اليوم حينما يتعلق الأمر بأي مشروع كيفما كان نوعه، صناعي مثلا لما نقوم به بدراسة الآثار البيئة، المائية، فإن هذه الدراسة أساسية وعند عدم استطاعتنا أن نمنع، على الأقل أن نقنن وأن نخضع العملية للترخيص المسبق لكل استغلال من هذا القبيل.

المسألة الثانية، نتحدث عن قضية اليوم يجب أن نفرق بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، نحن متفقين على أنه ليس لدينا المواد الأساسية كفاية، فنحن لا ننتجها بشكل كافي، ولكن بإمكاننا أن يكون عندنا مخزون استراتيجي في الحبوب والسكر والنباتات الزيتية والطاقة.

للأسف هذا هو الأشكال الخطير القائم اليوم في بلادنا وترون أين وصلت الأسعار الطاقية وأسعار البترول وأسعار الحبوب، لأنه ليس لدينا مخزون، ويجب علينا من الآن أن نفصل ما بين المخزون الاستراتيجي والمخزون الاستهلاكي.

لا يمكن أن نترك أحدا يخزن ونمنحه الدعم، ويأخذ من ذلك المخزون ليطحن ويبيع، هذا أمر أظن غير مقبول، غير مقبول أننا نخزن الحبوب بالطرق التقليدية البدائية، اليوم هناك وسائل حديثة يجب استعمالها (stockage en silo).

القضية الثالثة التي نريد التحدث فيها، هي قضية هدر المواد الغذائية، أ لا ترون معي اليوم أننا جميعا أبناء هذا الوطن، ونعلم كيف أن مادة الخبز، كيف يتم توزيعه من الأفران على الدكاكين صباحا، ليعود في المساء ويقوم بجمع الخبز اليابس ويؤدى ثمن الخبز الذي بيع فقط، والذي لم يتم بيعه ما هو مآله؟

نحن نرمي الخبز ونتخلى عنه، إنها أمور تتعلق بالتربية، وفي حال ما لم نغير هذه السياسة، وكذا التربية على الاستهلاك للمواد الغذائية الأساسية لن نحقق أمنا غذائيا.

وأعتقد أن هذا دورنا اليوم، أن نقنن أولا، وأن نضع التشريعات اللازمة لحماية الأمن الغذائي.

المسألة الأخيرة، التي أود التحدث فيها هي الآلية، ما نعني بالآلية، هذه التقارير وهذه التوصيات التي صدرت عن اللجنة، الخوف كل الخوف أن تستقر في الرفوف، ما هي الآليات والوسائل للخروج بالتوصيات.

وبالرجوع إلى التقرير، فإن الجميع يجمع على أن هناك خلل تشريعي، وهناك خلل في المنظومة المتعلقة بالتخزين الاستراتيجي، كيف لنا أن نتجاوز هذا الخلل علينا نحن كبرلمانيين أن نقوم كمشرعين وحكومة وننتج قوانين ونتفق على هذا كله دون مزايدات لأمن مرتبط أساسا بالحياة اليومية التي هي الأمن الغذائي.

شكرا.

مداخلة
المستشار السيد خالد السطي
عضو غير منتسب لأي فريق ولأي مجموعة

مداخلة المستشار السيد خالد السطي

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بالحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، رغم طبيعة الموضوع، آملين أن يلقى التفاعل المطلوب من طرف مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا التنويه بالأطر الإدارية التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها والذين لم يدخروا أي جهد في سبيل إعداد هذا التقرير بكل مسؤولية ونكران الذات، آملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

السيد الوزير؛

بطبيعة الحال، مفهوم السيادة اليوم يتجاوز المعايير التقليدية، واتخذ أبعادا أخرى مرتبطة بالسياسة الدوائية والطاقية والغذائية، وهو ما يقتضي مراجعة المنطلقات والمقاربات التي حكمت تدبير هذه القضايا في الماضي وملاءمة السياسات العمومية المستقبلية مع تقلبات الواقع.

وفي هذا السياق، نقترح طبعا لضيق الوقت، أيضا نحن سبق لنا أن قدمنا مذكرة مفصلة، من طبيعة الحال بعض النقط فقط:

- تشجيع المنافسة الحرة من خلال الضرب بيد من حديد على المضاربين، ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة، ونتمناو على أنه يتسرع؛
- التدخل عبر تقنين أثمنة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة، بما فيها أسعار المحروقات، التي تشكل عصب الاقتصاد وعصب الأمن

الغذائي، وبالمناسبة نستغرب كيف أن الأسعار عالميا انخفضت ومحليا لازالت جامدة، لحد الآن لم نتلق جوابا؛

- ضبط عملية التصدير حتى لا تضر بحاجيات السوق الداخلي؛
- تشجيع عملية استيراد المواد الغذائية الأساسية ودعم عملية التخزين والاستثمار وفي إحداث مخازن جديدة؛
- مراجعة الأثمنة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها الشمندر والحليب والحبوب؛
- الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية وعبر انتخابات ديمقراطية لممثلي الفلاحين عن طريق جمعياتهم؛
- الحرص على توفير السلم الاجتماعي بالقطاع الفلاحي، عن طريق فتح حوار جدي ومعقول مع التمثيليات النقابية، لأن بوجود الاستقرار سيكون العمل، وبدون الاستقرار ستكون بعض الأمور فيها مشاكل؛
- اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضاربين؛
- ثم تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار؛
- أيضا مراجعة السياسة الزراعية، بالإضافة كذلك إلى تعميم تحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعة.

السيد الوزير المحترم؛

لقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية الـ «نيو ليبرالي» والتحولات الطبيعية والصحية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة إلى خلق فجوات وتفاوتات مجالية واجتماعية بين الدول وبين المناطق، بل وبين البشر أيضا داخل نفس الدولة، وهو ما دفع الكثير من الأصوات العاقلة من مختلف دول العالم إلى دق ناقوس الخطر وتنبيه السياسيين والمدبرين إلى خطورة التحديات التي تواجه العالم، مما أدى إلى إعادة هيكلة أدوار الدولة ووظائفها، حيث أصبحت اليوم مطالبة بضمان حق الأجيال اللاحقة في حقها من التنمية.

وفي هذا الإطار، وعت بلادنا منذ السنوات الأولى للاستقلال بهذه التحديات والإكراهات، وهو ما دفعها إلى اعتماد مخططات وبرامج تروم بالأساس إلى ضمان

الأمن المائي من خلال اعتماد سياسة السدود منذ السبعينات وهيكلة القطاع الزراعي وتنويع مصادر الطاقة.

غير أن هذه الإرادة اصطدمت في أحايين كثيرة بضعف تملك المدبرين الحكوميين لهذه البرامج وعدم قدرتهم على المبادرة، وبضعف آليات الرقابة والتقييم المؤسساتية، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، كما اصطدمت أيضا ببعض التحديات الأخرى مثل «جائحة كورونا» التي فرضت على الدول والحكومات مقاربة أخرى في تدبير مواردها، وأعادت من جديد التأكيد على دور «الدولة الاجتماعية».

كما أن احتدام المنافسة بين الدول من أجل السيطرة على طرق الملاحة الدولية ومراكز الطاقة الجديدة أدت هي الأخرى إلى فرض تحديات كبيرة على الدول، خصوصا الدول النامية.

ولذلك، فإن مسألة السيادة اليوم تجاوزت المعايير التقليدية واتخذت أبعادا أخرى مرتبطة بالسيادة الدوائية والطاقية والغذائية، وهو ما يقتضي مراجعة المنطلقات والمقاربات التي حكمت تدبير هذه القضايا في الماضي وملاءمة السياسات العمومية المستقبلية مع هذه التقلبات.

وفي هذا السياق، يكتسي الأمن الغذائي أهمية كبيرة في ضمان أمن واستقرار الدول، خصوصا في ظل ما كشفت عنه جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على ضمان تزود الدول بالمواد الغذائية الأساسية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نقترح ما يلي:

أولا: ربط المسؤولية بالمحاسبة

إن من بين أهم مقومات التدبير العمومي الجديد هو ربط المسؤولية بالمحاسبة، سواء المحاسبة السياسية من خلال الانتخابات، أو من خلال المحاسبة الإدارية والقضائية.

وفي هذا الإطار، لابد من تمثل السلطة التنفيذية للأدوار الجديدة التي جاء بها دستور 2011، وتكريس مسألة ربط تدبير الشأن العام، سواء مركزيا أو مجاليا، بصناديق الاقتراع.

فسؤال التنمية والديمقراطية ينبغي الحسم فيه بدون تردد، لأنهما مترادفان، فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تنمية.

ولابد أيضا أن تضطلع السلطة التشريعية بوظائفها كاملة، لاسيما وظيفة تقييم السياسات العمومية باعتبارها آلية مهمة للوقوف على مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها وتنبيهها إلى بعض الاختلالات التي قد تكون شابت عملية التنفيذ، مع تقديم المقترحات الكفيلة بتصحيح هذه السياسات. وهو ما يعني حرص الأحزاب السياسية من جهة على ترشيح نخب مسؤولة وواعية بأدوارها، وتمتلك هذه النخب للحد الأدنى من المعارف للاضطلاع بهذه المهام من جهة أخرى.

كما ينبغي تعزيز آليات الرقابة والتقييم الداخلية، والانتقال من الرقابة التقليدية البعدية المبنية على العقاب إلى رقابة مواكبة أساسها التتبع والتقويم من أجل ضمان التنفيذ الأمثل للسياسات العمومية وملاءمتها مع المتغيرات الطارئة، فضلا عن تعزيز المراقبة القضائية، سواء من خلال تعزيز الموارد البشرية واللوجيستية للمجلس الأعلى للحسابات والحرص على متابعة تنفيذ خلاصاته وتوصياته، أو من خلال تعزيز استقلال القضاء ومراجعة المنظومة القانونية بالشكل الذي يمكن من ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ما سبق، لابد من تعبئة المجتمع المدني من أجل مواكبة التحولات والتحديات التي تواجهها بلادنا والانخراط في البرامج والمشاريع الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، سواء من خلال المشاركة في إعداد البرامج والمخططات، مركزيا ومجاليا، أو من خلال عملية التقييم.

ثانيا: مراجعة المخططات والبرامج (المخطط الأخضر)

ونقصد بالتحديد مراجعة وتقييم المخطط الأخضر في ضوء التحولات الداخلية والخارجية، وبعيدا عن أي حسابات سياسوية، بالشكل الذي يمكن من تحقيق السيادة الغذائية.

لقد انتقلت بلادنا خلال العقدين الماضيين من الزراعة المعاشية إلى الزراعة التصديرية، وهذا وإن كانت له جوانب إيجابية مثل الرفع من القيمة المضافة الفلاحية، فإن له نتائج سلبية مرتبطة أساسا بالسيادة الغذائية.

ولذلك، ينبغي مراجعة هذا المخطط من أجل ضمان الأمن الغذائي. فلا يعقل الاستمرار في زراعات تستنزف الفرشة المائية وموجهة أساسا للتصدير مثل البطيخ والأفوكادو والحوامض، في الوقت الذي تستورد فيه بلادنا أكثر من 80 في المائة من حاجياتها من الحبوب والقطاني والزيوت والسكر، وهي مواد نعتمد عليها بشكل أساسي في نظامنا الغذائي.

وبالتالي، لابد من تدخل الدولة من أجل بسط سيادتها الغذائية، مع ما يتطلبه ذلك من دعم هذه الزراعات ودعم الفلاحين، فالأولوية ينبغي أن تكون للداخل وليس للخارج، خصوصا وأن بلادنا تعتبر منتجا مهما للفوسفاط الذي يعتبر مادة أساسية لضمان الأمن الغذائي العالمي. ومن هنا، لابد من إبرام شراكات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة رابح-رابح من أجل تحقيق الأمن الغذائي المشترك، وذلك من خلال تقديم بلادنا للفوسفات والخبرة التقنية مقابل توفير هذه الدول للأراضي الفلاحية.

ثالثا: التقائية السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي

لقد حققت بلادنا طفرة على مستوى المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، لكن هذه الطفرة لم تواكبها طفرة في مجال الصناعات المرتبطة بالزراعة. فبلادنا لازالت تعتمد كليا على الخارج فيما يخص البذور والمبيدات والأسمدة والمعدات الميكانيكية الضرورية لخدمة الأرض والمزروعات والمعدات الهيدروميكانيكية للسقي، علاوة على ما تحتاجه معامل التحويل والصناعات الغذائية والأعلاف وغيرها.

وبالتالي، لابد من تشجيع الصناعات المتعلقة بهذه المجالات، ولابد من دعم وتطوير البحث العلمي الموجه للقطاع الفلاحي والقطاعات المرتبطة به، فالإنتاج اليوم مبني على المعرفة، ولا يعقل ألا تواكب الجامعات والمدارس والمعاهد الوطنية هذه التحولات.

رابعا: تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة

لقد نص الباب الثاني عشر من الدستور على تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، وهو ما يقتضي الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقطاع من خلال اعتماد الكفاءة والمساواة والشفافية في تدبير القطاع الفلاحي. فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمكينه من الموارد اللازمة من شأنه النهوض بهذا القطاع. وذلك من خلال:

- دعم البحث الزراعي والتكوين والابتكار مع العمل على إحداث بنك للبذور المختارة الأصيلة وغير المغيرة جينيا وإنتاج بذور أقل استهلاكا للماء؛

- تطوير السلالات المحلية من الماشية وتشجيع ودعم زراعات الأعلاف وتصنيعها؛

- ترشيد استعمال المياه في الفلاحة والحفاظ عليها من التلوث مع الرقابة الصارمة على استغلال الفرشة المائية؛

- اعتماد سياسة تحويل المياه عبر الضخ من المناطق الأكثر تساقطات للمطر إلى

أقلها وتعميم برامج تحلية مياه البحر واستعمالها في الفلاحة؛

- الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية للفلاحين بواسطة جمعيات مهنية فعالة وكفأة ومنتخبة بطريقة ديمقراطية.

خامسا: دعم الفلاح الصغير وتشجيع المقاولة الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا

إن من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للمخطط الأخضر هو إهمال الفلاح الصغير والمقاولة الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا، ولذلك ينبغي تدارك هذا الخلل من خلال الاعتناء بالفلاح الصغير، سواء من خلال دعم مشاريع تربية المواشي أو وحدات صناعية تحويلية أو خدماتية، أو من خلال التكوين والمواكبة من أجل ضمان بقائه في البادية ومن أجل ضمان انخراطه في الجهد الوطني للنهوض بالقطاع الفلاحي.

ومن هنا، وجب الانتباه إلى ضرورة توفير مقومات العيش الكريم لساكنة العالم القروي، من خلال توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات تحتية ترفيهية وغيرها من الخدمات.

سادسا: إجراءات ذات طابع استعجالي

إن مداخل الإصلاح المشار إليها أعلاه، تحتاج إلى وقت من أجل تنفيذها، لكن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها بشكل مستعجل من أجل ضمان أمننا الغذائي ومواجهة موجة الغلاء الناتجة عن التحديات المشار إليها سابقا، ومنها:

- تشجيع المنافسة الحرة من خلال الضرب بيد من حديد على المضاربين ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة؛

- مراجعة السياسة الزراعية بما سيمكن من التحول من الزراعات التصديرية التي تستنزف الفرشة المائية (البطيخ الأحمر، الأفكادو التي تمتص حاجيات 3 ملايين مغربي من الماء وفق أحد الخبراء...) مقابل التركيز على الزراعات الأساسية (الحبوب والقطاني) التي تدخل في إطار الأمن الغذائي للمغاربة حتى لا تبقى بلادنا مرتهنة للخارج؛

- تعميم تحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعة؛

- التدخل عبر تقنين أثمنة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة؛

- ضبط عمليات التصدير حتى لا تضر بحاجيات السوق الداخلي؛

- تشجيع عمليات استيراد المواد الغذائية الأساسية ودعم عمليات التخزين والاستثمار في إحداث مخازن جديدة؛

- تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواصلة دعم صندوق التنمية الفلاحية؛

- مراجعة الأثمنة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها: الشمندر والحليب والحبوب؛

- دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقة الشمسية، خاصة المستعملة منها للضخ والأسمدة والمبيدات والبذور؛

- إعادة النظر في مسألة تضريب القطاع الفلاحي، خاصة بالنسبة للفئات المستفيدة من تفويت الأراضي الفلاحية التي هي في ملك الدولة الخاص والمستفيدة كذلك من الدعم المالي لتجهيزها وذلك لأجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع تنموية صغيرة لفائدة الفئات الهشة تحسينا لدخلها وإسهاما في انبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة؛

- اعتماد الشباك الوحيد وسياسة القرب مع التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات التابعة للوزارة؛

- اعتماد تطبيقات إلكترونية لغرض التأطير الفلاحي والإخبار بالعمليات الفلاحية المختلفة وببرنامج السقي وبأداء وجيبة سقي المياه وطلب الشواهد الإدارية وملفات الدعم وبعمليات التلقيح.

تعقيب الحكومة

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

- ألقاها نيابة عنه السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة-

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إنه لمن دواعي الشرف لي أن ألتقي بكم في هذا اللقاء الخاص بتقديم تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول سياسة الأمن الغذائي ببلادنا، وهو الأمر الأولوي في ظل الإكراهات المتعددة الأبعاد التي باتت ترافقها.

وأغتنم هذه المناسبة لتقديم الشكر للسيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل لاختيار موضوع «الأمن الغذائي»، الذي يحظى بالأولوية القصوى في السياسات العمومية لتأمين الاستدامة الغذائية.

وعيا منه بالطابع الاستراتيجي لمسألة الأمن الغذائي، جعل المغرب منها انشغالا كبيرا في سياسته الفلاحية، خصوصا وأنه يعتبر من مرامي الهدف رقم 2 في أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

بفضل التوجيهات الملكية السامية، تمكن المغرب من تنفيذ سياسة متكاملة تهدف إلى ضمان وفرة الغذاء وتعزيز التنمية الفلاحية والقروية وحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عملت المجموعة والخبراء بتعاون وثيق مع مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على إخراج هذا التقرير حول الأمن الغذائي ببلادنا، حيث مدت الوزارة المجموعة بكل المعطيات والتقارير، كما عبأت مصالحها لتقديم رؤيتها ومجالات تدخلها خلال الورشات التي نظمتها المجموعة، أو من خلال الزيارات الميدانية.

وأود هنا أن أثني على منهجية العمل التي مكنت من الاستماع لكافة المتدخلين في سلاسل القيمة والوقوف على الإنجازات وإبداء الملاحظات بكل موضوعية.

حضرات السيدات والسادة؛

لضمان الأمن الغذائي، يتم بلورة سياسات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حتى يتمكن كل فرد من جميع الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن لحياة صحية ونشيطة، بيد أن بلوغ هذا الهدف تعترضه تحديات كبيرة، لاسيما منها:

1 – تقلبات الأثمنة العالمية للمواد الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة؛
2 – انعكاسات التغيرات المناخية وندرة الموارد المائية؛
3 – الارتفاع المستمر للطلب الغذائي نتيجة النمو الديمغرافي.

ولتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا، تمت بلورة وإنجاز مخططات قطاعية لتنمية القطاع الفلاحي وتطوير الصيد البحري، من أهمها مخطط «المغرب الأخضر» ومخطط «أليوتيس».

وفي هذا السياق، عمل مخطط «المغرب الأخضر» على النهوض بالاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية، وبالتالي الرفع من عرض المنتوجات الفلاحية ومداخيل الفلاحين.

وفي هذا الإطار، تم تنزيل مجموعة من البرامج تهدف بالأساس إلى النهوض بالاستثمار الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي والتحكم في مياه السقي، من خلال بلورة مشاريع مهيكلة كبرى، فالسقي هو عنصر مفتاح في سياسة الأمن الغذائي، حيث يتوفر المغرب على مساحة مسقية تناهز 1.6 مليون هكتار، تغطي 18% من المساحة الصالحة للزراعة، وتساهم بقرابة 45% من القيمة المضافة الفلاحية و75% من الصادرات وأزيد من 70% من الإنتاج الفلاحي.

وقد كانت مساهمة القطاع السقوي هاته أكثر حسما خلال سنوات الجفاف، عندما يتأثر إنتاج المناطق البورية، هذا علاوة على تعزيز السلامة الصحية للأغذية من خلال المراقبة الصحية للمنتوجات الفلاحية على طول سلسلة القيمة وحماية الرصيد الحيواني والنباتي ومراقبة جودة عوامل الإنتاج ووحدات الصناعات الغذائية.

واعتبارا من أن التجارة الخارجية أداة لصالح الأمن الغذائي، عمل المغرب على اعتماد العديد من التدابير السياسة التجارية التي تسمح له بمواجهة أي تأثير لتدابير

تقييد التجارة الدولية على القطاع الفلاحي المغربي من حيث الواردات والصادرات، ترتكز هذه السياسة على عدة محاور، أهمها تحسين القدرة التنافسية القطاعية وتنويع الأسواق والحماية التجارية واليقظة الاستراتيجية، إذ مكنت هذه التدابير من المساهمة بشكل خاص في تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية.

من جهة أخرى، كان للبحث الزراعي دورا محوريا في تطوير أصناف نباتية جديدة ذات إنتاجية عالية وأخرى مقاومة للأمراض، كما تتمتع هذه الأصناف بمزايا من حيث المرونة في مواجهة التغيرات المناخية، أذكر منها تلك المتعلقة بأصناف الصبار المقاوم للحشرة القرمزية وأصناف النخيل عالية الجودة المقاومة لمرض البيوض وأصناف خاصة بزراعة الأركان.

وتجدر الإشارة إلى دور التنمية الفلاحية كمحرك فعلي للاستثمارات في القطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين، مما يمكن من تطوير وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع وتحسين قدرته على تحقيق الأمن الغذائي.

وبفضل تنفيذ هذه البرامج، سجل مخطط «المغرب الأخضر» إنجازات هامة على مستوى الأمن الغذائي بالمغرب، إذ تعتبر نسب تغطية الحاجيات الوطنية من بين الأكثر ارتفاعا في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، 65% بالنسبة للحبوب، 47% بالنسبة للسكر، و99% للحليب واللحوم الحمراء والبيضاء، و99% حتى لـ 100% للفواكه والخضر على التوالي، مع الإشارة إلى إمكانات قوية للتصدير بالنسبة لسلسلة الإنتاج الأخيرة.

وعلى هذا المنوال، تضع الاستراتيجية الجديدة «الجيل الأخضر» الأمن الغذائي للمملكة في صلب اهتماماتها.

وفي هاذ الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة الظروف والأزمات التي تهدد الأمن الغذائي، على غرار الاستجابة لأزمة جائحة كورونا، الاستجابة لسنوات الجفاف والاستجابة لارتفاع أسعار المنتوجات في السوق العالمية، وذلك عبر المحاور الآتية:

أولا، تتبع مؤشرات السوق الوطنية والعالمية على غرار:

- تطور أثمنة الحبوب على مستوى الأسواق ورحبات الحبوب والقطاني؛
- مستوى المخزون عبر التصريحات الدورية للفاعلين؛
- مستويات استيراد الحبوب والقطاني؛
- مؤشرات التداولات بالأسواق العالمية، خاصة الدول المصدرة للمغرب؛
- العوامل الجيو استراتيجية أو المناخية على مستوى الإمدادات والأسعار؛

المحور الثاني هو: تأمين التموين العادي للسوق الوطنية عن طريق إرساء نظام تحفيزي لتسويق المنتوج الوطني:

- مراجعة حصص الرسوم الجمركية المطبقة على الحبوب والقطاني عند الاقتضاء لضمان تصريف المنتوج الوطني والتدفق العادي للحبوب والقطاني المستوردة؛
- تقديم تعويض جزافي على واردات القمح اللين لضمان تزويد السوق؛
- إنجاز العمليات الخاصة بإنتاج وتوزيع الدقيق الوطني المدعم؛
- ووضع برنامج لمراقبة جودة الدقيق.

ولمواجهة تداعيات حرب روسيا - أوكرانيا، تم اتخاذ التدابير اللازمة عبر:

1 - تنويع مصادر الاستيراد، حيث يعمد المهنيون لاستغلال جميع الفرص المتاحة على مستوى السوق العالمية، مما يقلل من انعكاسات التأثيرات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على التموين الداخلي من الحبوب؛

2 - التعامل مع شركات الشحن الكبيرة تتكلف بعملية الاستيراد من جميع المصادر، شريطة احترام دفتر تحملات الجودة؛

3 - سن منحة جزافية للواردات، تمكن من ضمان أثمنة مناسبة عند الموانئ المغربية، حيث بلغت الكميات المستوردة منذ شهر نونبر المنصرم والمستفيدة من هذه المنحة أكثر من 32 مليون قنطار، بتكلفة تجاوزت 4 مليار درهم؛

4 - سن منحة خزن قدرها 2.5 درهم للقنطار لكل 15 يوم، لتشجيع المهنيين على تكوين مخزون إضافي من الحبوب؛

5 - العمل على وضع تصور لتكوين مخزون استراتيجي من القمح بشراكة مع المهنيين.

وقد مكنت هاته التدابير من توفير مخزون كاف لتغطية الحاجيات بين 4 و5 أشهر بالنسبة للحبوب، وأكثر من 5 أشهر بالنسبة للقطاني، كما تم تسجيل الاستقرار في نشاط المطاحن الصناعية وتموين عادي للأسواق بالدقيق والسميد، مع استقرار أثمنة الحبوب على مستوى المطاحن الصناعية وانعكاسها على أثمنة المنتوجات عند المستهلك.

سيدي الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة؛

تشكل التغيرات المناخية تحديا كبيرا بالنسبة للقطاع الفلاحي لما لها من آثار سلبية على الثروات الطبيعية كندرة المياه.

بهدف ضمان الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية، يعمل القطاع الفلاحي

على تعزيز قدرته على مقاومة التغيرات المناخية، عبر تطوير أساليب تهدف إلى تطوير فلاحة مستدامة وذكية مناخيا، نذكر منها: تدبير أمثل لمياه السقي من أجل ضمان إنتاج أكثر بكمية أقل من المياه بطريقة مستدامة، وتحسين قدرة الفلاحين على التأقلم مع التغيرات المناخية، من خلال العمل على الرفع من جاذبية القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عيش ودخل الفلاحين، عبر تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي.

بالإضافة إلى إدماج الشباب في التنمية الفلاحية وتعميم التغطية الصحية للفلاحين وتوسيع التأمين الفلاحي.

وتعتبر مواكبة الانتقال الطاقي والتكنولوجي للفلاحين من أهم التدابير المعتمدة في «الجيل الأخضر»، عبر تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، وكذا اعتماد وتعميم التكنولوجيا الخضراء وتطوير الرقمنة الفلاحية.

وبناء على ما تحقق من خلال مخطط «المغرب الأخضر»، تهدف استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» إلى مواصلة الجهود لتطوير زراعة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية للمساهمة الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا.

شكرا على حسن تتبعكم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.